



المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



مناخ الاستثمار في الدول العربية

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2013 - 2012



مناخ الاستثمار في الدول العربية

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2013 - 2012

الناشر

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: 24959555 (+965) فاكس: 24835489 (+965)
البريد الإلكتروني: research@dhaman.org
الموقع الشبكي: www.dhaman.org

إن النتائج والتفسيرات والاستنتاجات التي ترد في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس مساهمي المؤسسة أو مجلس إدارتها أو حكومات الدول التي يمثلونها. كما أن الحدود وغيرها من المعلومات التي تظهر على أي خريطة في هذا التقرير لا تعني تأييد أو قبول المؤسسة لها.

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة ويسمح بالاعتباس شريطة ذكر المصدر

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



Establishment Date	1/4/1974	1974/4/1	تاريخ التأسيس
Commencement Date	1/4/1975	1975/4/1	تاريخ المباشرة
Director-General	Mr. Fahad Rashid Al Ibrahim	السيد/ فهد راشد الإبراهيم	المدير العام
Paid-up Capital	USD 197.4 million	197.4 مليون دولار أمريكي	رأس المال المدفوع
Reserves	USD 132.5 million	132.5 مليون دولار أمريكي	الاحتياطي
Credit Rating	“AA, Stable”, by Standard & Poor’s credit rating agency.	“AA، مستقر” من قبل وكالة ستاندرد أند بورز للتصنيف الائتماني.	التصنيف الائتماني
Accumulated Guarantee Contracts 31-12-2012	USD 9.5 billion	9.5 مليار دولار أمريكي	القيمة التراكمية لعمليات الضمان 2012-12-31
Dhaman’s Organizational Structure	- Shareholder’s Council - Board of Directors - Director-General	- مجلس المساهمين - مجلس الإدارة - المدير العام	أجهزة المؤسسة
Member Countries	All Arab League member states except Comoros Islands.	كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر.	الدول الأعضاء
Financial Institutions (shareholders)	- Arab Fund for Economic and Social Development - Arab Monetary Fund - Arab Bank for Economic Development in Africa - Arab Authority for Agricultural Investment and Development	- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - صندوق النقد العربي - المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا - الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	المؤسسات المالية (المساهمة في رأسمال المؤسسة)

المحتويات

5	تقديم
8	الملخص التنفيذي
19	ملاحظات منهجية
33	الجزء الأول: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر - مؤشر الأداء المحتمل
36	1. الوضع الإجمالي للجاذبية العربية
36	1.1 المؤشر العام للجاذبية
38	2.1 مجموعة المتطلبات الأساسية
40	3.1 مجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسية
42	4.1 مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية
44	2. وضع مجموعات الدول العربية في المؤشرات العشرة الفرعية
44	1.2 مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي
46	2.2 مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية
48	3.2 مؤشر البيئة المؤسسية
50	4.2 مؤشر بيئة أداء الأعمال
52	5.2 مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه
54	6.2 مؤشر الموارد البشرية والطبيعية
56	7.2 مؤشر عناصر التكلفة
58	8.2 مؤشر البنى التحتية
60	9.2 مؤشر اقتصاديات التكتل
62	10.2 مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي
64	3. فجوة وميزان الجاذبية العربية
64	1.3 فجوة الجاذبية العربية
66	2.3 ميزان الجاذبية العربية: نقاط الضعف ونقاط القوة
71	الجزء الثاني: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر - مؤشر الأداء الفعلي
72	1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية
76	2. الاستثمارات العربية البينية
80	3. منهجية تقييم الأداء الفعلي: مؤشر الأداء
80	4. مقارنة الأداء الفعلي بالأداء الكامن
83	5. ملاحظات ختامية وتوصيات
93	الجزء الثالث: الملامح القطرية
94	1. كيفية قراءة الملامح القطرية
96	2. الملامح القطرية
117	الملحق: حساب المؤشر وخصائصه الإحصائية
123	المراجع

Members		الأعضاء
Jordan		الأردن
UAE		الإمارات
Bahrain		البحرين
Tunisia		تونس
Algeria		الجزائر
Djibouti		جيبوتي
Saudi Arabia		السعودية
Sudan		السودان
Syria		سورية
Somalia		الصومال
Iraq		العراق
Oman		سلطنة عمان
Palestine		فلسطين
Qatar		قطر
Kuwait		الكويت
Lebanon		لبنان
Libya		ليبيا
Egypt		مصر
Morocco		المغرب
Mauritania		موريتانيا
Yemen		اليمن
Arab Fund for Economic and Social Development		الصندوق العربي للإتماء الاقتصادي والاجتماعي
Arab Monetary Fund		صندوق النقد العربي
Arab Bank for Economic Development in Africa		المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا
Arab Authority for Agricultural Investment and Development		الهيئة العربية للاستثمار والائتماء الزراعي

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



تقديم

تقديم

يشهد العالم اليوم تنامي ظاهرة العولمة والانفتاح وما يصاحبها من تحرير التجارة واحتدام التنافس الدولي للدخول الى الأسواق العالمية واجتذاب التدفقات الرأسمالية وتثبيت الاقتصاد المعرفي المبني على المعلومات الدقيقة، من خلال انتشار التقنيات الحديثة في جمع وتبويب ونشر البيانات والمعلومات الاقتصادية كإحدى الركائز الأساسية للعمل التنموي، وعليه فقد اختطت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات نهجا يقوم على نشر المعرفة حول وضع وتطورات مناخ الاستثمار في الدول العربية من أجل رفع مستوى التفاعل بين مختلف اقتصادات المنطقة وتعزيز الاستثمار والتبادل التجاري فيما بينها وتمكين المستثمرين وصانعي القرار، بما في ذلك القائمين على إدارة الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار الخارجي والصادرات، من مواكبة هذه التطورات من أجل استغلال فرص الاستثمار المتاحة وتعزيز أسواق المنتجات العربية الحالية وفتح أسواق جديدة للصادرات.

واستكمالا لهذا النهج، يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات أن تقدم لدولها الأعضاء التقرير السنوي الثامن والعشرين لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2012 - 2013، والذي يتضمن عرضا وتحليلا للبيانات والمؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصادات العربية من حيث استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المتغيرات المفسرة للتباين بين مختلف دول العالم بهذا الخصوص.

وقد اعتمد إصدار تقرير هذا العام منهجية جديدة بعد استحداث المؤسسة لأول مرة لـ «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار» الذي يتميز بالعديد من السمات التي تؤهله ليكون ضمن المؤشرات المركبة المرجعية على المستويين الإقليمي والدولي للاعتبارات التالية: التزام المؤشر بالضوابط العلمية والتطبيقية، أخذة بعين الاعتبار التجارب والمؤشرات السابقة، اعتماده على نحو 114 متغيراً مستقاة من أهم وأحدث قواعد البيانات المتوافرة الحكومية والدولية، تغطيته الجغرافية الواسعة بشموله 110 دول تمثل 95% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم، مرونته وقابليته للتطوير والاستجابة للمتغيرات المستقبلية، دقة ومصداقية نتائجه، وأخيرا سهولة استيعاب مخرجاته لصناع القرار والباحثين والفاعلين في حقل الاستثمار عبر اكتشافه لعناصر القوة والضعف ورسم خارطة طريق لرفع القدرة التنافسية للدول العربية في هذا المجال.

كذلك تم ولأول مرة إصدار نسخة كاملة من التقرير باللغة الإنجليزية لإبراز ما جاء في التقرير من معلومات وما توصل إليه من نتائج وتوصيات وذلك لتسهيل وتوسيع نطاق الاستفادة من المعلومات والاستنتاجات والمقترحات الواردة في التقرير.

ويجدد التقرير هذا العام حرصه على تحقيق أكبر قدر ممكن من الشمولية والتغطية الجغرافية لجميع الدول العربية في البيانات والمؤشرات التي يتناولها في أبوابه المختلفة حتى يعطي صورة أكثر صدقا ونفعا لمتابعيه من المسؤولين وصناع القرار ومؤسسات القطاع الخاص على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، ولذا فإن القائمين على إعداده يعطون الأولوية في تجميع البيانات والمعلومات إلى المصادر الوطنية الموثقة، من خلال جهات الاتصال الرسمية في الدول العربية والمعتمدة لدى المؤسسة، وذلك قبل الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن الدول العربية من المصادر الدولية الموثقة في حال تعذر الحصول عليها كاملة من جهات الاتصال، وذلك للالتزام بإنجاز مادة التقرير في الوقت المحدد بشكل متواز مع الحرص على مواصلة جهود التطوير وشمولية التغطية لتقديم صورة شاملة أقرب إلى الواقع لأوضاع مناخ الاستثمار في الوطن العربي.

وفي هذا الصدد، تدعو المؤسسة جميع الجهات الحكومية المعنية في الدول العربية لتعزيز مساعيها وجهودها في مجال تطوير وتحديث قواعد بياناتها في مجالات الاستثمار الأجنبي المباشر والمجالات ذات الصلة وفق المعايير المحاسبية الدولية، وإلى تطوير التعاون القائم مع المؤسسة من خلال تزويدها بالبيانات والمعلومات المحدثه والدقيقة التي يعتمد إصدار التقرير بصفة أساسية عليها.

كما يسعدني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لمختلف جهات الاتصال الرسمية وهيئات تشجيع الاستثمار والمؤسسات المعاونة لها داخل الدول العربية على تعاونها الطيب لتزويد المؤسسة بالبيانات والمعلومات التي ساهمت بشكل كبير في إثراء مادة التقرير والكم المعرفي لدى قرائه. وإذ أمل أن يستمر هذا التعاون الإيجابي البناء مستقبلاً، لأخص بالشكر جهات الاتصال التي تميزت بدرجة استجابة قوية ونسبة تغطية عالية، ليس فقط للبيانات المطلوبة، ولكن أيضاً في تقديم المزيد من المعلومات المتوافرة لديها.

وأخيراً أتقدم بالشكر إلى فريق عمل البحوث والدراسات القائم على إعداد التقرير وكل من ساهم بدرجة أو بأخرى في تقديم الدعم الإداري والفني لإنجاز التقرير في صورته الحالية وخصوصاً إدارتي الشؤون الإدارية والمالية والعمليات.

وإذ تأمل المؤسسة أن تكون قد وفقت في خياراتها المنهجية وأن يساهم هذا التقرير، بالإضافة إلى الجهود الوطنية المبذولة وببقية أنشطة المؤسسة، في وضع أسس موضوعية متينة للترويج للدول العربية، فإنها ترحب كل الترحيب بأي ملاحظات أو آراء من شأنها تطوير محتوى التقرير وتعزيز دور المؤسسة في دعم التدفقات التجارية والرأسمالية الأجنبية والبيئية إلى المنطقة العربية.

والله نسأل أن يؤدي هذا التقرير رسالته وأن يبلغ بالعمل غايته.

والله ولي التوفيق،،،



فهد راشد الإبراهيم

المدير العام

أغسطس 2013

الملخص التنفيذي

في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتطورات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية والانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار خلال السنوات الخمس الأخيرة، والتطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والانتقالية، أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا واسعا للمنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء. لأجل ذلك تعكف العديد من الدول، وبغض النظر عن مراحل النمو التي تخطتها، على وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله ولتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في مزيد من الأسواق الخارجية. كما يشكّل تصاعد اهتمام الدول النامية بتنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سببا إضافيا للسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر مباشر في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الإنتاج واكتساب الخبرة المعرفية التقنية والتسويقية وبالتالي في دعم حركة الاندماج بين دول العالم.

الهدف من إطلاق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

على الرغم من ادخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في معظم الدول العربية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، لم تتجح دول المنطقة في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية. فالبيانات المتوافرة تؤكد ضالة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توضح البيانات أيضا تباينا من حيث الأداء وتركزا جغرافيا عاليا في اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المنطقة العربية. وتدفع هذه المعطيات إلى مزيد من التأمل والتشخيص والبحث في العوامل الهيكلية والدورية التي تحول دون الارتقاء إلى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. فاستكشاف هذه العناصر ومتابعة تقييمها كفيل برسم خارطة طريق على المستويين المحلي والاقليمي لرفع القدرة التنافسية للدول العربية في هذا المجال.

من هذا المنطلق، مارست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عدداً من الأنشطة المكتملة لخدماتها التأمينية، مساهمة منها في نشر الوعي الاستثماري في المنطقة العربية وفي رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة. ونتج عن هذا النشاط المتواصل إصدارات متخصصة من بينها التقرير السنوي حول «مناخ الاستثمار في الدول العربية» الذي يهدف إلى تزويد المستثمرين وصانعي القرار، بما في ذلك القائمين على إدارة الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار الخارجي والصادرات، بمعلومات تساعدهم على اتخاذ القرار، من خلال تطوير عدد من المؤشرات التي تفيد في معرفة الوضع النسبي لكل دولة بالمقارنة مع مجموعة من الدول المرجعية، وتحديد أهم النواقص والتحديات التي تحول دون جذب المستثمرين الأجانب وتنمية الصادرات.

ومن نفس المنطلق تأتي مبادرة المؤسسة بتطوير مؤشر مركب جديد لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، كمقياس يتم اشتقاقه من سلسلة من المكونات المشاهدة التي تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية. ويساهم المؤشر في بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من إنجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وتحديد أثر تلك التدفقات الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف.

هيكل مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

ينطلق بناء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من تعريف الجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين.

وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية أو مؤشرات فرعية تتفرع بدورها إلى 114 متغيراً كمياً، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث من 2009 إلى 2011 وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي.

يرصد المؤشر أداء 110 دول تمثل 95% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم بنهاية عام 2011 ومن بين تلك الدول توجد 17 دولة عربية تمثل 98% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2011.

الجزء الأول: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: مؤشر الأداء المحتمل

الوضع الإجمالي للجاذبية

حلت مجموعة الدول العربية في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر العام للجاذبية يبلغ 28 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68. وتصدرت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أعلى الترتيب، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة، فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة.

توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية في الدول العربية على مستوى المجموعات الجغرافية العربية أن دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان، البحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 34.1 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، حيث حلت في المرتبة الأولى عربياً بأداء متوسط (اللون الأصفر) حول المتوسط العالمي البالغ 33.9 نقطة بنسبة 10%. وحلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربياً بقيمة 29.2 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، وبمستوى متوسط أيضاً يقل قليلاً عن المتوسط العالمي، ثم جاءت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربياً بقيمة 26.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، وبمستوى ضعيف (اللون البرتقالي) يقل عن المتوسط العالمي بنسبة تتراوح ما بين 10 و30%. وأخيراً حلت دول الدخل المنخفض (سورية وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربياً بقيمة 19 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، وبمستوى ضعيف جداً (اللون الأحمر) يقل عن المتوسط العالمي بنسبة تزيد عن 30%.

وفيما يتعلق بوضع الدول العربية في المجموعات الثلاث الرئيسية بشكل عام فمن الواضح أن الأداء العربي في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية ضعيف جداً خصوصاً إذا ما قارنا المتوسط العربي البالغ 8.4 نقطة بالمتوسط العالمي البالغ 14.3 نقطة، وفي المقابل جاء الأداء العربي أقل بنسبة ضئيلة من المتوسط العالمي في مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة.

وعلى صعيد أداء مجموعات الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة يلاحظ ضعف الأداء العربي بشكل عام في تلك المجموعة مع تصدر دول الخليج الترتيب العربي بقيمة 54.1 نقطة، بأداء متوسط حول المتوسط العالمي البالغ 53.7 نقطة تليها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربياً وبأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي وفي نفس التصنيف حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربياً وبقيمة 45.1 نقطة وبأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي وفي المركز الرابع والأخير عربياً جاءت مجموعة دول الدخل المنخفض بقيمة 36 نقطة.

وعلى صعيد أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة يلاحظ تفوق دول الخليج و تصدرها قائمة الترتيب العربي بدرجة 51.1 نقطة بأداء جيد يتفوق على المتوسط العالمي البالغ 41.6 نقطة، ثم تأتي مجموعة دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بدرجة 36.9 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي، وحلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة

الثالثة بدرجة 36.4 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي. كما حلت مجموعة دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 27.7 نقطة بأداء ضعيف جدا.

وعلى صعيد أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية يلاحظ ضعف الأداء العربي بشكل عام حيث تراوح الأداء ما بين المتوسط والضعيف جدا. وتصدرت دول المشرق الأداء العربي بقيمة 11.2 نقطة وبمستوى أداء متوسط حول المتوسط العالمي البالغ 14.3 نقطة، ثم حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية بقيمة 9.8 درجة بمستوى أداء متوسط. وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 8.3 درجة وبمستوى أداء ضعيف وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 4.4 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا.

وضع الدول العربية في المؤشرات الفرعية

الأداء العربي في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي يعد الأفضل مقارنة بالمؤشرات العشرة الأخرى حيث يتساوى تقريبا المتوسطان العربي والعالمي عند 69 نقطة، رغم أن الأداء العالمي في مجال الوساطة المالية والقدرات التمويلية متواضع بالأساس بمتوسط 17.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة لإجمالي قيمة المؤشر، إلا أن الأداء العربي جاء أقل من الأداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 14.3 نقطة. بشكل عام هناك إذن ضعف عام في الأداء العربي على صعيد توفير الائتمان للقطاع الخاص حيث يقل المتوسط العربي للمؤشر 15.5 نقطة عن المتوسط العالمي 25 نقطة بفارق ملحوظ في حين يقترب أداء متغيري عرض النقود والقيمة السوقية لأسواق المال من المتوسطات العالمية.

ترتكز السياسات الاقتصادية لأي نظام اقتصادي على البيئة المؤسسية التي تشمل القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريته وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية. وقد تركزت الإصلاحات الاقتصادية في عدد من الدول العربية منذ مطلع الألفية على تعزيز التوجه نحو تحرير الاقتصاد وإتاحة المجال للقطاع الخاص نحو توظيف الموارد وإدارة المؤسسات الاقتصادية عن طريق تدعيم الهيكل المؤسسي والقانوني الذي يحكم تعامل مختلف الوحدات الاقتصادية. ويعتبر إيلاء عملية إصلاح الهيكل القانوني والمؤسسي للاقتصاد مطلباً مسبقاً وأساسياً لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يمكن إدارتها والتقليل من تقلباتها. كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين وأساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق نظامية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية. وفي هذا المجال، كان أداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 38.9 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 55.5 نقطة.

بخصوص بيئة أداء الأعمال، كان أداء الدول العربية ضعيفا بشكل عام حيث بلغ المتوسط العربي 39.7 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي يبلغ 51.5 نقطة. وكان أداء الدول العربية مقبولا في متغير كفاءة الإجراءات الحكومية حيث يزيد المتوسط العربي البالغ 59.8 نقطة بشكل طفيف عن المتوسط العالمي البالغ 57.6 نقطة، في حين جاء أداء الدول العربية في بقية المتغيرات الثلاثة أقل بكثير من المتوسط العالمي. وقد تصدرت الأردن الدول العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 61.4 نقطة واحتلالها المرتبة الـ 43 عالميا، حيث جاءت منفردة في مجموعة الأداء الجيد.

لدى الدول العربية وضعية قريبة من المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه حيث يبلغ المتوسط العربي 30.7 نقطة فيما يبلغ المتوسط العالمي 33.8 نقطة. وتحظى الدول العربية بوضعية قريبة من متوسط الأداء العالمي في متغيرات تقلبات الطلب المحلي ومتوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت الوضعية أسوأ من المتوسط العالمي في متغيرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد والنفاذ إلى الأسواق العالمية والانفتاح على العالم الخارجي.

الأداء العربي في مؤشر الموارد البشرية والطبيعية جاء متطابقا تقريبا مع الأداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 45.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 46.7 نقطة. ويجدر الإشارة إلى التقدم الواضح

للدول العربية في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي حيث يتجاوز المتوسط العربي البالغ 50.4 نقطة المتوسط العالمي البالغ 19.4 نقطة بما يزيد عن الضعف بكثير وذلك بفضل توافر النفط وموارد تعدينية أخرى، كما جاء الأداء العربي أفضل نسبياً من العالمي في متغير نصيب الفرد العامل من الناتج بمقياس القوة الشرائية. الأداء العربي في مؤشر عناصر التكلفة جاء قريباً من الأداء العالمي المرتفع أصلاً حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 69.1 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 67.5 نقطة. وعلى صعيد المتغيرات الثلاثة المكونة للمؤشر حظيت الدول العربية بأداء أفضل من المتوسط العالمي في متغيري الضرائب وتكلفة الاستيراد والتصدير، في حين جاء الأداء العربي أقل من العالمي في مؤشر ظروف سوق العمل أو التكاليف غير المباشرة.

لاشك أن البنية التحتية والمرافق المتطورة ولاسيما في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات تمثل لاعبا رئيسيا في قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي، وفي هذا المجال كان الأداء العربي قريباً من الأداء العالمي المنخفض أصلاً حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 22.1 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 26.3 نقطة.

بخصوص مؤشر اقتصاديات التكتل، كان الأداء العربي دون المتوسط إذ جاء أقل بشكل واضح من الأداء العالمي المنخفض أصلاً حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 6.5 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 11.8 نقطة.

لعوامل التميز والتقدم التكنولوجي منزلة خاصة عند الشركات متعددة الجنسيات الباحثة من خلال استثماراتها في مجال البحوث والتطوير في بلد ما عن أصول استراتيجية تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية ومن اعتماد تنوع وتميز المنتج كوسيلة لتعظيم الربحية. الأداء العربي في هذا المجال جاء أقل بشكل واضح عن الأداء العالمي المنخفض أصلاً حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 9.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 15.9 نقطة.

فجوة وميزان الجاذبية العربية

على مستوى المؤشر العام، بلغت فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كمجموعة جغرافية مرجعية، 43%. ويتفرع هذا الفارق النسبي بدوره إلى فجوة المتطلبات الأساسية أو المسبقة، ونسبتها 32.4%، وفجوة العوامل الكامنة، بنسبة 29.7%، وفجوة العوامل أو المؤثرات الخارجية الايجابية التي بلغت 68% والتي تبرز بشكل صريح ضخامة التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية من أجل جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية.

كذلك يتضح أن وضع الدول العربية بالنسبة لفجوة الجاذبية كان أحسن من منطقتين جغرافيتين فقط هما إفريقيا (بأعلى فجوة مع نفس دول المقارنة بلغت 57.2%) وجنوب آسيا (ثاني أعلى فجوة بقيمة 50.6%)، وأن قيمة تلك الفجوة تقارب ضعف فجوة جاذبية منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (أقرب مجموعة من دول المقارنة بفجوة تبلغ 26.8%). كما توضح النتائج أن وضع الدول العربية في العناصر الكامنة أفضل نسبياً مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى بفجوة بلغت 29.7%. أما بالنسبة لفجوة المؤثرات الخارجية الايجابية (عوامل التنوع والابتكار والتطوير) فقد حلت الدول العربية في المرتبة قبل الأخيرة بثاني أعلى فجوة (68%) بعد دول إفريقيا (80.6%)؛ فمن الواضح أن هذا المحور هو الذي يقود فجوة جاذبية المجموعات الجغرافية عموماً والمنطقة العربية على وجه الخصوص.

أعلى قيمة لفجوة المؤشر العام للجاذبية في المنطقة العربية تخص دول الأداء الضعيف حيث تعاني هذه الدول الثلاث من عمق فجوة العوامل الكامنة وحدة فجوة عوامل التنوع والابتكار والتطوير. في المقابل، تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بأقل قيمة لفجوة الجاذبية مقارنة بباقي الدول العربية..

يتوجب على الدول العربية عموماً والدول التي تحتل المراتب الدنيا لفجوة الجاذبية على وجه الخصوص، العمل من أجل إحداث تطور ملموس في المجالات المحددة لجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بدعم العناصر القائمة (يشار إليها بالأصول) أو استحداث العناصر المفقودة الجاذبة للاستثمار واستبعاد العناصر المعوقة له (يشار إليها بالخصوم). وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأن مؤشر ضمان يغطي 10 مكونات أساسية تتفرع بدورها إلى 114 متغيراً تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، وانطلاقاً من هيكل المؤشر يمكن تحديد نطاق الجذب بالاعتماد على مفهوم ميزان الجاذبية الذي يعبر عن أداء دولة ما من حيث استقطاب التدفقات الرأسمالية انطلاقاً من رصد الأصول والخصوم.

يوضح التقرير أن أعلى نسبة الأصول أو نقاط القوة من مجموع النقاط المحتملة حققته دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 64.4% و 66.3% و 72.3% لمجموعات المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية الايجابية على التوالي، وتحصلت كل من مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا وآسيا الوسطى على ثاني أعلى نسبة الأصول مع ملاحظة تفوق المجموعة الأولى على مستوى المتطلبات الأساسية (40.4% للمجموعة الأولى مقابل 22.6% للمجموعة الثانية) وتفوقت المجموعة الثانية على صعيد المؤثرات الخارجية الايجابية أو عوامل التنوع والابتكار والتطوير (55.4% للمجموعة الثانية مقابل 36.8% للمجموعة الأولى). وأوضحت النتائج كذلك قصور الدول العربية في ميزان الجاذبية بنسب مئوية للأصول 21.7% و 25.1% و 5.9% لمجموعات المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية الايجابية على التوالي.

عند التركيز على المتطلبات الأساسية يتضح أن دول الخليج فقط لها ميزان موجب (الفرق بين إجمالي الأصول وإجمالي الخصوم أكبر من الصفر).

توضح النتائج التي تغطي كل المؤشرات الفرعية التي تتفرع عن المؤشر العام للجاذبية أن غالبية الدول العربية تشكو من نقاط ضعف تكمن بالأساس في المجالات التالية: تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، حرية عمل الأسواق، درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات، درجة المنافسة في الأسواق، الانفتاح على العالم الخارجي، نوعية رأس المال البشري، مكونات عناصر التكلفة المتعلقة بظروف سوق العمل، النقل البري، عدد الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية داخل الدولة، عدد الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية داخل الدولة، البيئة التكنولوجية، طلبات براءة الاختراع، معاهدات التعاون بشأن براءات الاختراع الدولية، تطبيقات وتسجيلات النماذج الصناعية، تسجيلات العلامات التجارية والحكومة الإلكترونية.

الجزء الثاني: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: مؤشر الأداء الفعلي

الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال عام 2012

انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً بنسبة 18% بين عامي 2011 و 2012 لتصل إلى نحو 1.3 تريليون دولار عام 2012 مقابل 1.6 تريليون دولار في عام 2011. فمن الواضح، على عكس توقعات الاونكتاد، أن انتعاش مستويات التدفقات الرأسمالية سوف يستغرق فترة زمنية أطول مما كان متوقعا، وذلك بسبب عوامل راجعة بالأساس إلى الضعف الهيكلي في النظام المالي والمصرفي العالمي، واحتمال تدهور البيئة الاقتصادية الدولية مما تسبب في تباطؤ النمو وازدياد حالة عدم اليقين بشأن السياسة العامة في قضايا تؤثر على ثقة المستثمرين، ومن شأن هذه العوامل أن تؤدي إلى المزيد من الانخفاض في الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية.

وللمرة الأولى على الإطلاق، تمكنت مجموعة الدول النامية من تجاوز مجموعة الدول المتقدمة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث شكل نصيبها حوالي 52% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وذلك على الرغم من انخفاض التدفقات الوافدة إلى مجموعة الدول النامية بنسبة 3% لتبلغ 680.4 مليار دولار خلال عام 2012. في المقابل، شهدت مجموعة الدول المتقدمة انخفاضا ملحوظا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها بنسبة تجاوزت 32% لتبلغ 549 مليار دولار خلال نفس العام. وبسبب عدم اليقين في الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، اتجهت الشركات «العبر الوطنية» في الدول المتقدمة نحو المزيد من التحفظ والترقب والتصفية للأصول الأجنبية بدلا من التوجه نحو استثمارات توسعية جديدة على المستوى الدولي.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية ارتفاعاً من 43 مليار دولار عام 2010 بمعدل 9.5% إلى 47.1 مليار دولار عام 2012، إلا أن قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع 76.3 مليار دولار عام 2009 و96.3 مليار دولار عام 2008 ومتوسط بلغ 66.2 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و2007. ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من الإجمالي العالمي البالغ 1.3 تريليون دولار، و 6.9% من إجمالي الدول النامية البالغ 680 مليار دولار.

أربعة ملامح رئيسية تميز التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية، هي كالتالي: شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً بمعدل تخطى معدلات نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جميع الدول، تقدم المجموعات الجغرافية الأخرى على حساب الدول العربية في قيمة استقطاب التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للمنطقة العربية في عدد قليل من الدول والقطاعات و تركز المستثمرين الأجانب من خارج المنطقة العربية في عدد محدود من الدول.

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2012

تصدرت كل من السعودية والإمارات ولبنان قائمة الدول العربية من حيث جذب الاستثمار خلال العام 2012 بحصص 25.8% و 20.4% و 7.8% على التوالي، ثم الجزائر في المرتبة الرابعة وبحصة 6.2%، والمغرب في المرتبة الخامسة بقيمة 2887 مليون دولار وبحصة 6.1%، ثم مصر في المرتبة السادسة بقيمة 2798 مليون دولار وبحصة 5.9%. وحل السودان في المرتبة السابعة عربياً من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بقيمة 2488 مليون دولار وبحصة 5.3% ثم تونس في المرتبة الثامنة بقيمة 1944 مليون دولار وبحصة 4.1% ثم الكويت في المرتبة التاسعة بقيمة 1864 مليون دولار وبحصة 4% ثم سلطنة عمان في المرتبة العاشرة بقيمة 1484 مليون دولار وبحصة 3.1% ثم الأردن في المرتبة الـ 11 بقيمة 1405 ملايين دولار وبحصة 3% من الإجمالي العربي. وحلت العراق في المرتبة الـ 12 عربياً بقيمة 1275 مليون دولار وبحصة 2.7% ثم البحرين في المرتبة الـ 13 بقيمة 891 مليون دولار وبحصة 1.9% ثم ليبيا في المرتبة الـ 14 بقيمة 720 مليون دولار وبحصة 1.5% ثم قطر في المرتبة الـ 15 بقيمة 327 مليون دولار وبحصة 0.7% وأخيراً جاءت فلسطين وموريتانيا وجيبوتي والصومال واليمن على التوالي.

الاستثمارات العربية البينية

يشكل نقص المعلومات الإحصائية الدقيقة والحديثة والشاملة حول تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته ومصادره واتجاهاته لدى الكثير من الدول العربية إحدى العقبات الأساسية المؤدية إلى تعقيد إجراء المقارنات على الصعيد الدولي والتي تزيد من صعوبة تقييم الآثار الاقتصادية الناجمة عن تلك التدفقات، كما يتسبب شح نظم جمع البيانات والإبلاغ عنها بشكل منتظم وقلة انسجامها في العديد من دول المنطقة في إثارة مشاكل ذات صلة بصياغة السياسات العامة والاستراتيجيات الموجهة لاستقطاب و/أو توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر. فنادرًا ما تتوافر بيانات تحدد مصادر الاستثمار الأجنبي في الدولة المعنية، أي التوزيع الجغرافي للاستثمار حسب بلد المصدر، كما أنه نادرًا ما تتوافر معلومات حول التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي وأثره في مجالات العمالة والقيمة المضافة والصادرات والواردات والمديونية.

تحت المؤسسة الدول العربية على تنفيذ قرار جامعة الدول العربية رقم (ق 1843 - د.ع 86) بتاريخ 2010/9/30، على هامش مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري بشأن حث الدول العربية على توفير بيانات الاستثمار الأجنبي بهدف إثراء تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، علماً بأن بيانات الاستثمارات العربية البينية يقتصر مصدرها على الجهات الرسمية القطرية. كما تدعو المؤسسة الدول العربية الأعضاء التي قامت بإجراء

مسوحات إحصائية ميدانية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى إمدادها بنتائجها التفصيلية، وتشجع الدول العربية الأخرى على المشاركة في مسح الصندوق وتقديم بيانات الرصيد للاستثمارات الأجنبية الصادرة والواردة وفق المعايير الدولية المعتمدة لكي يتسنى للمؤسسة استخلاص بيانات رصيد وتدفقات الاستثمارات العربية البينية في السنوات المقبلة.

تعتبر الاستثمارات العربية البينية أحد العوامل المساعدة في إنجاح التكامل الاقتصادي وتسريع وتيرته بالإضافة إلى الإطار القانوني والمؤسسي للتدفقات التجارية البينية. وبمقارنة أداء الدول بصفاتها مصدرة لرؤوس الأموال بمؤشر الأداء الكامن من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية يوضح التقرير أن هنالك مجالاً واسعاً لتنمية التدفقات الرأس مالية العربية البينية. فاعتماداً على متوسط قيمة مؤشر ضمان مختلف دول العالم باستثناء دول منظمة التعاون والتنمية والذي بلغ 27.3 نقطة، يبين التقرير أن إحدى عشرة دولة عربية تمكنت من تجاوز هذه القيمة وبالتالي يمكن تصنيفها ضمن الدول التي يمكن الاستثمار فيها لتمييز أدائها مقارنة بمتوسط أداء الدول النامية والدول التي تمر بمراحل انتقالية من حيث توافر العناصر الجاذبة للاستثمار الأجنبي. ويجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تصدر مجموعة الدول العربية الجاذبة للاستثمار الأجنبي لتمتعها بمناخ أعمال تتوافر فيه معظم مقومات نجاح الاستثمار من أهمها: توافر الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، الموقع الاستراتيجي بين قارتي آسيا وأفريقيا، البنية التحتية جيدة في مجالات الطرق ووسائل الاتصال والمناطق الصناعية الحرة وتوفير الخدمات المالية والمصرفية، توافر الموارد الطبيعية التي لا تقتصر على النفط والغاز الطبيعي فحسب، اتساع السوق وارتفاع القوة الشرائية، وتوافر رأس المال النقدي الأمر الذي يشكل حافزاً للمستثمرين الأجانب للاستثمار في دول المنطقة بصورة مشتركة مع المستثمرين المحليين. كما يوضح التقرير أن مجموعة من الدول العربية التي يمكن تصنيفها ضمن الدول المصدرة لرأس المال، مكونة من السعودية والامارات وقطر، لا تستثمر بما يكفي في الخارج (مقارنة بحصتها من الناتج المحلي الاجمالي العالمي)، ومن هذا المنطلق تشكل مع مجموعة أخرى من الدول العربية مصادر كامنة لإقامة المشاريع الاستثمارية في الدول العربية الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

وفقاً للبيانات الواردة للمؤسسة والتي اقتصرت هذه السنة على 8 دول عربية فقط شملت المغرب ومصر وتونس والكويت والأردن والبحرين والجزائر واليمن، فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2012 نحو 3.4 مليار دولار. وبالتركيز على نفس مجموعة الدول التي أفصحت عن بياناتها خلال العام الماضي (مصر، تونس، الأردن، الجزائر واليمن)، يتضح أن تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة سجلت انخفاضا كبيرا من 6.8 مليار دولار عام 2011 إلى 1.8 مليار دولار عام 2012، أي بمعدل قدره 73.3%.

تصدرت المغرب قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية للعام 2012، حيث بلغت قيمة هذه التدفقات 1.12 مليار دولار وبحصة 33.3% من الإجمالي، تليها مصر بحوالي 984 مليون دولار وحصة 29.2%، ثم تونس بحوالي 623 مليون دولار وحصة 18.5%، ثم الكويت بحوالي 393 مليون دولار وحصة 11.5%، فالأردن بحوالي 197 مليون دولار وحصة 5.9%. و تصدرت الامارات قائمة الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال عام 2012 بتدفقات بلغت حوالي 1.3 مليار دولار أو ما نسبته 39% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية الصادرة، تركزت معظمها في المغرب (846 مليون دولار) ومصر (418 مليون دولار). وجاءت قطر ثاني أكبر الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة البينية العربية بما قيمته حوالي 664 مليون دولار وما نسبته نحو 19.7% من الإجمالي، تركزت معظمها في تونس (509 ملايين دولار) ومصر (86 مليون دولار). وحلت السعودية بالمركز الثالث، حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية الصادرة منها نحو 360 مليون دولار وما نسبته نحو 10.7% من الإجمالي، تركزت معظمها في مصر (202 مليون دولار) والمغرب (134 مليون دولار).

مقارنة الأداء الفعلي بالأداء الكامن

يعتمد قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية على ثلاثة متغيرات هي: لوغاريتم متوسط رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث الأخيرة بوزن ترجيحي يساوي 75%، متوسط حجم صفقات الاندماج والتملك كبائع خلال السنوات الثلاث الأخيرة بوزن ترجيحي 12.5%، ومتوسط عدد المشاريع المصنفة ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي (الذي يعني إنشاء مرافق إنتاجية جديدة) في البلد المضيف بوزن ترجيحي 12.5%. بعد تتميط المكونات الفرعية لمؤشر الأداء تمت عملية التجميع، بناء على الأوزان الترجيحية المعلنة سابقاً، باعتماد طريقة التجميع الهندسي لتفادي مبدأ التعويض الضمني الكامل بين المكونات الثلاثة باعتبار الفوارق في أوزانها الفرعية وفقاً لأهميتها المفترضة في تكوين مؤشر الأداء المركب.

حلت الدول العربية في المرتبة قبل الأخيرة بـ 24.2 نقطة بالتساوي مع دول مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤشر الأداء الفعلي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، في حين تصدرت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ترتيب المجموعات تليها مجموعة شرق آسيا والمحيط الهادئ بفارق 2.7 من النقاط.

ملاحظات ختامية وتوصيات

في حين أن جميع المكونات الرئيسية مهمة لقياس قدرة جذب الدول للاستثمارات الأجنبية إلا أن أداء المكونات يؤثر في كل بلد بشكل مختلف بحسب مرحلة النمو التي يقع فيها، فكلما انتقلت الدول بين هذه المراحل تعمد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع ويتغير الهيكل الاقتصادي وتزداد حاجة الدول لرفع إنتاجية عناصر الانتاج المختلفة لتبقى قادرة على توفير مستوى عال من الدخل. ينعكس ازدياد قدرة جذب الاقتصاد بشكل طردي على الانتاجية وبالتالي على الدخل نتيجة النمو الذي يشهده على مختلف الأصعدة والذي يدفع به للانتقال إلى المرحلة التالية من تطوره. فمن المفترض عند وضع أي إطار لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر كمرجع رئيسي لصانعي السياسات على النطاق الوطني أن يؤخذ بعين الاعتبار مرحلة النمو التي تمر بها الدولة، والتي تفرز نمطا انتاجيا وتكنولوجيا واستهلاكيا محددا، والأولويات التنموية التي عادة ما تتضمنها الخطط أو الاستراتيجية الإنمائية لكل بلد.

من الواضح أن السياسات التي اتبعتها غالبية دول المنطقة، والتي تمثلت بالأساس إما في استغلال الموارد الطبيعية أو في منح إعفاءات متنوعة لجذب المستثمرين الدوليين، لم تكن بالفاعلية المتوقعة. كما أدت التطورات الدولية في العقدين الأخيرين إلى تغيير التصورات السائدة في العالم عن طبيعة سياسات الاستثمار المحلي والأجنبي المرغوب فيها. فقد أظهرت الأزمات المالية المتلاحقة التي حدثت في دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب وشرق آسيا في نهاية التسعينات من القرن الماضي، والانهييار الاقتصادي في الأرجنتين في بداية هذا القرن ثم أزمة الائتمان الناجمة عن هشاشة منظومة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وامتداد حلقاتها منذ عام 2008 بحكم التشابك والتداخل المالي الشديد عبر خريطة العالم إلى دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول الأخرى، أظهرت هذه الأزمات إمكانية أن تكون الاستراتيجيات المالية «الحكيمة ظاهريا» هي السبب في نشوب تلك الأزمات. كما أدى التركيز

الواضح للمجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحاجة لتأمين تمويل كاف ومستقر لعمليات التنمية إلى ضرورة التغيير في أساليب إدارة الاقتصاد الكلي وصياغة سياسات الاستثمار في الاقتصادات النامية المفتوحة.

لاشك أن السنوات السابقة قد حفلت بسياسات استثمارية حققت لبعض الدول العربية الكثير من الانجازات لمرحلة متقدمة بواتها مكانة أكبر من كونها دولاً نامية ومكنتها من التحول إلى اقتصادات تعتمد على التطوير والابتكار وعلى الكفاءة والفعالية، ورغم ذلك يستوجب مراجعة تلك السياسات الاستثمارية في ضوء التقلبات والمتغيرات التي تسود عالم اليوم، وفي ضوء الايجابيات التي تحققت عنها وكذلك السلبيات أو الاخفاقات التي نتجت بناء على ما كان متوقعاً تحقيقه كأهداف. فإذا كانت الغاية من السياسات الاستثمارية التي تم اعتمادها أو التصريح عنها هي تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني، فإنه يتعين في هذا الصدد التأكد من ضرورة تأثير تلك السياسات على صاحب قرار الاستثمار وتقنينها ضمن إطار اقتصادي كلي متناسق حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة منها، لاسميا السياسات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية لأهمية حجمها، إذ يتطلب الأمر غالباً وضع إستراتيجية ملائمة لتلك الاستثمارات يمكن من خلالها التأكد من إمكانية الاستفادة من نقل التقنية والخبرات الإدارية والفنية لتعزيز من القدرة الإنتاجية والتنافسية للمشاريع الوطنية وللمساهمة في التنوع الإنتاجي للاقتصاد بشكل عام. أما إذا كانت الغاية من السياسات الاستثمارية المعتمدة هو استغلال الموارد الطبيعية بمختلف أشكالها، فيتحتم على صاحب القرار اعتماد نموذج تنموي مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى، وذلك من خلال تبني الدول اقتراباً متكاملأ ومتناسقأ لتخطيطها التنموي لكي تضمن توافق التنمية مع الحاجة إلى حماية وتحسين البيئة. فعلى المديين المتوسط والبعيد، من الأهمية بمكان أن يجعل صاحب القرار سياسة الاستثمار ضمن خارطة طريق عامة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأن توضح تلك الخارطة العلاقة بين الأهداف المنصوص عليها ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية والصناعية الرسمية والسياسة الاستثمارية المعتمدة.

وفي السياق نفسه، يستوجب تطوير سياسات الاقتصاد الكلي ضمن إطار متناسق بحيث تكون السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف والسياسات الصناعية، التي تؤمن حوافز مدروسة بدقة من أجل تشجيع الاستثمار، وإدارة حساب رأس المال في ميزان المدفوعات متجانسة مع بعضها البعض. ومن المهم كذلك تحديد دور الاستثمار المباشر العام والخاص والمحلي وخاصة الأجنبي في الاستراتيجية الإنمائية. ونظراً إلى الفجوات الضخمة التي كثيراً ما تميز تنمية معظم الدول العربية، يشكل الاستثمار الأجنبي عاملاً ضرورياً مكملاً للاستثمار المحلي، وقد يكون مفيداً بشكل خاص حين يتفاعل بطريقة تآزرية مع الاستثمار العام والخاص.

يشمل تشجيع الاستثمار جميع الأنشطة والتدابير الرامية إلى إيجاد محددات مواتية للاستثمار الأجنبي في البلد المضيف. وتتضمن هذه المحددات إطار سياسات الاستثمار الأجنبي والمحددات الاقتصادية وتيسير الأعمال. ويمكن لكل عنصر من هذه العناصر أن يعمل كحافز على الاستثمار أو كعائق له، والواقع أن نوعية التنسيق بين هذه العناصر هي التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لقرار الاستثمار في بلد ما من عدمه. فلا تقع مسؤولية تسويق بلد ما، كموقع جاذب للاستثمار، على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار فحسب بل تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية بعملية تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلد المعني، حيث تتكامل أدوار ومسؤوليات هذه الأطراف وتقف على قدم المساواة من حيث درجة الأهمية والتأثير لتعمل ضمن منظومة واحدة تكون مسؤولة عن رسم وتحسين ملامح صورة متكاملة لهذا البلد تغطي كافة الجوانب المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.

يترتب على الدول العربية المعتمدة على الموارد الطبيعية أو في طور الاعتماد على الكفاءة والفاعلية، وعددها 10 من أصل 17 دولة عربية شملها التقرير، العمل على تطوير أدائها في مؤشرات مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة عامة، وفي العوامل ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي والحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وبيئة أداء الأعمال، على وجه الخصوص. وأهم التوصيات في هذا السياق تأتي بإيلاء الكفاءة الإنتاجية المزيد من الاهتمام لما لها من علاقة مباشرة ووطيدة بالحوافز وبالأستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبالمكونات المتعلقة بالموارد البشرية وبرأس المال البشري وبالمستوى المعيشي للفرد والمجتمع عامة، بالإضافة لأهمية التركيز على الإطار

المؤسساتي المحفز للكفاءة والشفافية وللتماسك والحراك الاجتماعي من ناحية، وعلى البيئة الايجابية والمستقرة لأداء الأعمال بحيث تكون داعمة لحرية عمل الأسواق ولدرجة المنافسة وأمان المعاملات والعقود المبرمة من ناحية أخرى.

قد لا يعتبر ردم فجوة عوامل التميز والتقدم التكنولوجي من الأولويات ضمن الاستراتيجيات الهادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بالنسبة لعدد محدود جدا من الدول العربية، إلا أن استحداث أي تغيير ايجابي على هذا المستوى يستوجب من كل الدول العربية دون استثناء تطوير رؤية واضحة المعالم وخطط متوسطة وطويلة المدى، ترسم بشكل عملي الاطار الذي يحدد نطاق التغيير في مجالات التنمية التكنولوجية والبحث والتطوير المتوازي مع الموارد الطبيعية والبشرية القائمة وما يراد استحداثه كتغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك من أجل دفع البحث العلمي ضمن الأولويات الوطنية والحرص على تثمين نتائج البحوث وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية والنهوض بالتجديد والتقدم التكنولوجي. وباعتبار الكلفة العالية والربحية المحدودة على المدى القصير للاستثمارات في هذا المجال، قد يكون العمل الاقليمي العربي المشترك مجديا من أجل استحداث أقطاب تكنولوجية أو مجموعة من الفضاءات المندمجة المعدة لاحتضان أنشطة في مجال التكوين والبحث العلمي والتكنولوجي من جهة، ومجالات إنتاج التكنولوجيا وتطويرها من جهة أخرى، في مجموعة اختصاصات، بقصد الرفع من كفاءة الانتاج وتطوير المقومات التكنولوجية للاقتصادات العربية وذلك بتحفيز التجديد التكنولوجي ودعم التكامل والاندماج بين مختلف الأنشطة الاقتصادية وبين القطاع الخاص والعام في إطار أولويات يقع تحديدها على المستوى الإقليمي.

باعتبار ضعف المكونات المتعلقة بالموارد البشرية ونوعية رأس المال البشري لدى معظم الدول العربية، يستوجب على هذه الدول إعادة تخطيط وهيكلة النظام التعليمي (الخاص والعام) باتجاه ترجيح كفة النوعية وتنمية قدرات الطلبة على تفسير الظواهر وشرحها وتحليل البيانات، بالإضافة إلى تنمية القدرات البحثية والابداع لديهم واتاحة وسائل أخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية. كما يتعين على هذه الدول تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم وتمويل الشهادات والأبحاث العلمية التي تتفق مع مجالاتهم الاقتصادية.

لكفالة جذب وتوجيه الاستثمار المباشر الأجنبي نحو القطاعات المنتجة التي يمكن أن يحقق فيها أقصى مساهمة في التنمية الوطنية، يجب أن تكون الدول العربية قادرة على بناء وإدارة وتحليل قاعدة بيانات واسعة ودقيقة بشأن المنشآت المحلية والمؤسسات الأجنبية القائمة في مختلف القطاعات (مرصد للاستثمار)، لتتمكن من استخلاص استراتيجيات مجدية للترويج للاستثمار تتضمن العناصر التالية: مقومات استهداف ودعم مستثمرين تتوافر فيهم قدرة كامنة على التأثير بقوة في الاقتصاد الوطني وتكثيف الخدمات المقدمة لهم حسب احتياجاتهم، تقييم فعالية التسهيلات والارشادات بشأن قرارات المستثمرين وإجراءاتهم، ربط عملية الترويج بالسياسات الحكومية عموما وسياسات الاستثمار على وجه الخصوص، ترشيد استخدام الموارد النادرة المتاحة لترويج الاستثمار وتطوير التقييم الذاتي لفعالية جهة الترويج فضلا عن فعالية الجهات والمؤسسات المتعاونة الأخرى، وإطار يضمن تحقيق التوافق فيما بين مختلف الجهات المعنية الوطنية حول استراتيجية مشتركة لترويج الاستثمار.

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



ملاحظات منهجية

ملاحظات منهجية

احتدام المنافسة حول استقطاب الاستثمارات الأجنبية

في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتطورات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية والانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار خلال السنوات الخمس الأخيرة، والذي يقدر بـ 40% مقارنة بأعلى مستوى قياسي تم تسجيله والذي بلغ ما يقارب 2 تريليون دولار أمريكي في عام 2007، والتطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والانتقالية، أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا واسعا للمنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء.

كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا محوريا في عملية التنمية واستدامتها يتجاوز سد العجز في الحساب الجاري أو الاحتياجات المحلية للموارد المالية ليشمل دعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم، مما يعطي لهذا النوع من الاستثمارات أهمية استراتيجية كقوة دفع للاقتصادات النامية، ومن ضمنها الدول العربية، من أجل تحسين قدرتها على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية.

ولأجل ذلك تعكف العديد من الدول، وبغض النظر عن مراحل النمو التي تخطتها، على وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله ولتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في مزيد من الأسواق الخارجية. كما يشكّل تصاعد اهتمام الدول النامية بتنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سبباً إضافياً للسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر مباشر في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الإنتاج واكتساب الخبرة المعرفية التقنية والتسويقية وبالتالي في دعم حركة الاندماج بين دول العالم.

ويُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر دولياً، وفقاً لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي منذ عام 1993، على أنه ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر. وتتطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الاستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر والمؤسسة، بل يشمل أيضاً جميع المعاملات اللاحقة بينهما، وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة. ويتفق هذا التعريف مع تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمفهوم الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما أصدر صندوق النقد الدولي في 2007 مسودة الطبعة السادسة لدليل إحصاءات ميزان المدفوعات ورد فيها المفهوم الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مطابقاً لذلك لتحل محل الطبعة الخامسة من الدليل الصادر عام 1993.

ومن الناحية الإحصائية، وبالاعتماد على التعريف السابق، تشمل معاملات رأسمال الاستثمار المباشر تلك المعاملات التي تؤدي إلى إنشاء (رقم إيجابي للتدفقات) أو إلغاء (رقم سلبي للتدفقات) استثمارات، والمعاملات التي تؤدي إلى الحفاظ على استمرارية الاستثمارات أو إلى توسيع نطاقها أو تصفيتها. ففي حالة قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة، بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها، فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة، علاوة على أي رأسمال إضافي مستثمر، تسجل كاستثمار مباشر. وفي حالة حيازة غير المقيم لحصة سابقة تقل عن 10% من ملكية المؤسسة كاستثمارات محفظة الأوراق المالية، ثم شراء حيازات إضافية بحيث يصل إجمالي حيازاته إلى الحد الذي يؤهلها للتغيير من وضعيتها استثمارات الحافظة إلى وضعيتها الاستثمارات المباشرة 10% أو أكثر، فلا تسجل كمعاملة استثمار مباشر إلا الحيازات الإضافية فقط. أما الحيازات السابقة فلا تسجل في ميزان المدفوعات، حيث سبق تسجيلها تحت بند استثمارات الحافظة خلال فترة تدفقها، بل تنعكس في وضع الاستثمار الدولي باعتبارها عملية إعادة تصنيف من استثمارات حافظة إلى استثمار مباشر.

ويستخدم هذا التعريف الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر كأساس في إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك البيانات الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الذي يصدر سنوياً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أو ضمن تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية الذي يصدر عن المؤسسة. إلا أنه ليس بالضرورة أن يتطابق هذا التعريف مع البيانات الواردة من الدول حول العالم في تلك التقارير، فما زالت بعض الدول تفصح عن بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على بيانات المشاريع الاستثمارية المرخص لها رغم أن ذلك لا يعني أن هناك تدفقاً فعلياً للاستثمارات المباشرة عبرت الحدود الدولية.

أسباب إطلاق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

على الرغم من ادخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في معظم الدول العربية بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، فإن الدول العربية لم تتجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية. فالبيانات المتوافرة تؤكد ضالة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توضح البيانات أيضاً تبايناً من حيث الأداء وتركزاً جغرافياً عالياً في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية. وتدفع هذه المعطيات إلى مزيد من التأمل والبحث في العوامل الهيكلية والدورية التي تحول دون الارتقاء إلى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. فاستكشاف هذه العناصر ومتابعة تقييمها كفيل برسم خارطة طريق على المستويين المحلي والإقليمي لرفع القدرة التنافسية للدول العربية في هذا المجال.

وفي سياق تحديد ورصد تلك العوامل، تعتبر عملية صنع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات المتعددة الجنسيات، بصفقتها أهم قوة مؤثرة في النشاط الاستثماري في العالم المعاصر، من العمليات الأكثر تعقيداً والتي تمت مناقشتها بكثافة في الأدبيات الاقتصادية والأبحاث التطبيقية المتخصصة. وتشير تلك الأدبيات إلى العديد من العوامل أو المحددات للقرارات الاستثمارية للشركات المتعددة الجنسيات تشمل - على سبيل المثال لا الحصر - نطاق السوق والاستقرار الاقتصادي والعوامل التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة بما في ذلك تقلبات سعر الصرف، والهيكل الضريبي على دخل الشركات في الدولة الأم والدولة المضيفة، ودرجة الانفتاح الاقتصادي ودرجة المخاطر في اقتصاد الدولة المضيفة، والحوافز التفضيلية من القيود التجارية والمستحقات الضريبية. كذلك تحتوي الأدبيات والتقارير المحلية والدولية المتخصصة على عدد كبير من المؤشرات المركبة لقياس ومقارنة أداء مختلف الدول في مجال جذب الاستثمار الأجنبي يتم اشتقاقها انطلاقاً من مؤشرات فرعية أساسية ووفق منهجيات ومعايير اختيار وتجميع متباينة.

ولقد تزايد الاهتمام بالمؤشرات المركبة كونها أداة هامة ومفيدة لاتخاذ القرارات وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال التنافس على الاستثمار الأجنبي وجذبه للقطاعات الداعمة للأداء التنموي في البلد المضيف، وبالتالي زاد الاهتمام بتطوير الأساليب التي تمكن من بناء مؤشرات مركبة يمكن الاعتماد عليها والوثوق في نتائجها من أجل استحداث التغييرات المستهدفة من ناحية وإرشاد المستثمرين القائمين والمحتملين من ناحية أخرى.

من هذا المنطلق، وبالإضافة إلى دورها الأساسي المتمثل في تقديم الضمان، مارست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عدداً من الأنشطة المكملّة لخدماتها التأمينية، مساهمة منها في نشر الوعي الاستثماري في المنطقة العربية وفي رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة، أي مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين. وقد نتج عن هذا النشاط المتواصل إصدارات متخصصة من بينها التقرير السنوي حول «مناخ الاستثمار في الدول العربية». والهدف الأساسي من التقرير هو تزويد المستثمرين وصانعي القرار، بما في ذلك القائمين على إدارة الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار الخارجي والصادرات، بمعلومات تساعد على اتخاذ القرار، من خلال تطوير عدد من المؤشرات التي تفيد في معرفة الوضع النسبي لكل دولة بالمقارنة مع مجموعة من الدول المرجعية، وتحديد أهم النواقص التي تعاني منها تلك الدول والتي تحول دونها ودون جذب المستثمرين الأجانب وتنمية الصادرات.

ومن نفس المنطلق يأتي قرار المؤسسة بتطوير مؤشر مركب جديد لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، كمقياس يتم اشتقاقه من سلسلة من المكونات المشاهدة التي تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية. هذا ويطمح المؤشر المركب الجديد إلى تحقيق الغايات التالية:

1. تعزيز دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات الوارد في اتفاقية تأسيسها والتي تنص على مساهمتها في نشر الوعي الاستثماري في المنطقة العربية وتعميق هذا الدور بالتوافق مع ما تضمنته الخطة الاستراتيجية للمؤسسة 2007 - 2014.
2. رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة والمساهمة في تزويد المستثمرين والقائمين على إدارة الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار الخارجي بمعلومات تفصيلية وتحاليل حول النواقص التي تعاني منها تلك الدول، والتي تحول دونها ودون جذب المستثمرين الأجانب.
3. تقديم توضيحات ومقترحات للحكومات الوطنية حول أفضل الطرق التي يتعين أن تتدخل بها في نطاق تطوير سياسات الاستثمار لكي تحسّن مناخ الاستثمار في بلدانها بشكل متوافق مع المرحلة التنموية التي تمر بها.
4. استكشاف العوامل التي تسببت في وجود تركيز جغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول المنطقة العربية دون غيرها من الدول الأخرى، وكذلك تركيزها في بعض القطاعات دون غيرها، وبما يؤدي إلى اقتراح سياسات أكثر جدوى لجذب المزيد من الاستثمارات والقطاعات التي تعاني من نقص التدفقات.
5. بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من إنجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وتحديد أثر تلك التدفقات الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف.

تعريف المؤشر المركب وخطوات بنائه



المؤشر المركب هو بمنزلة المقياس الكمي المجمع الذي يحتوي على عدد من المؤشرات الفردية أو الفرعية التي تعكس جوانب أو أبعاد الظاهرة محل الاهتمام (في هذا التقرير تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى بلد ما) بحيث يتم دمج هذه المؤشرات المنفصلة بالاستناد إلى نموذج معين للحصول على مؤشر مركب يعبر عن الاتجاه العام المشترك لتلك المؤشرات الفرعية، وهو بذلك يعمل على تجميع المعلومات وعرضها بشكل مبسط يسهل

فهمه وتفسيره (شكل رقم 1). ويمكن اعتبار بناء المؤشر المركب نتيجة لعملية قوامها المراحل الثلاث التالية:

- مدخلات العملية: حيث تعتبر المدخلات هي المؤشرات الفرعية، والتي يتوقف اختيارها على التراكم المعرفي حول الظاهرة محل البحث.
- معالجة المدخلات: ثم تتوجه هذه المدخلات أو المؤشرات الفرعية في معظم الحالات إلى مرحلة التطبيع أو الترميز وتحديد الأوزان والتجميع.
- مخرجات العملية: الحصول على المؤشر المركب الذي يمثل المخرج النهائي من هذه العملية.

يتعين على الراغب في بناء مؤشر مركب يُمكن الاعتماد عليه والوثوق في نتائجه اتباع خطوات أساسية في شكل تسلسل يبدأ بتشكيل إطار نظري جيد وينتهي بالعرض البياني للمؤشر المركب بطريقة تُسهل فهمه للمستخدمين (شكل رقم 2) وذلك على النحو التالي:

شكل رقم 2: خطوات بناء المؤشر المركب



1. **بناء الإطار النظري:** يُعد بناء أو اعتماد إطار نظري سليم بمثابة نقطة البداية لتطوير مؤشر مركب جيد؛ والمقصود بالسليم الإطار النظري الذي يُمكن من التعريف بالظاهرة محل الاهتمام وبمكوناتها الفرعية بدقة وبوضوح، ومن انتقاء المؤشرات الفرعية المناسبة ومن تحديد الأوزان التي تعكس الأهمية النسبية لتلك المؤشرات. والطريقة المثلى في هذا الصدد تكمن في التركيز عند تصميم الإطار النظري على ما هو مرغوب في قياسه وليس على ما هو متوافر من بيانات ومؤشرات. ولمزيد من الشفافية والوضوح بخصوص هذه الخطوة الهامة من خطوات بناء المؤشر المركب يفضل الالتزام بما يلي:

- **تعريف المفاهيم:** يجب أن يُشير التعريف إلى كيفية بناء الإطار النظري وكيفية ربط المؤشرات الفرعية مع بعضها البعض.

- **تحديد المجموعات الثانوية:** عادة ما تُجزأ المفاهيم المتعددة الأبعاد إلى مجموعات فرعية، ولا يُشترط في هذه المجموعات أن تكون مستقلة إحصائياً عن بعضها البعض، إلا أنه إذا وجدت ارتباطات بينها فلا بد من وصف تلك الارتباطات وتوضيحها بدقة. فمثل هذا الوصف يساعد المستخدم على فهم القوة المحركة وراء المؤشر المركب بالإضافة إلى كونه يُسهل من عملية تحديد الأوزان النسبية المناسبة للعوامل المختلفة.

- **وضع المعايير اللازمة لاختيار المؤشرات الأساسية:** يجب على صانع المؤشر المركب أن يقوم بتحديد مجموعة من المعايير التي تكون بمثابة المرشد لتحديد ما إذا كان مؤشر فرعي معين يجب أن يدخل في تكوين المؤشر المركب أم يستبعد.

- **توثيق الإطار النظري:** يعطي هذا التوثيق فكرة شاملة عن الهدف من بناء المؤشر المركب في سياق سهل وواضح يُمكن من خلاله فهم كيفية بناء المؤشر المركب والغرض منه، ويكمن الهدف الأساسي من توثيق الإطار النظري في إعطاء مستخدمي المؤشر المركب معلومات كافية حتى يمكنهم تقرير ما إذا كانت البيانات المُقدمة من خلال هذا المؤشر ملائمة للاستخدام المقصود.

2. **اختيار المؤشرات الفرعية الجيدة والسليمة:** بالتأكد من أهميتها وارتباطها بالظاهرة محل الدراسة، وإمكانية تحليلها، وحدائتها، وسهولة الوصول إليها.

3. **المعالجة الأولية للبيانات:** التأكد من جودة البيانات الأساسية بالتأكد من توافر عدد من المعايير فيها مثل أحقية البيانات، والدقة، وحدائة البيانات، وإمكانية الوصول إليها، وإمكانية التفسير والتماسك، كما تم إعداد دليل للبيانات يوضح مصادرها ومدى توافرها جغرافياً وزمنياً.

4. **التطبيع أو الترميز:** حيث يتم عادة توحيد المقياس المستخدم للمؤشرات الفرعية المُكوّنة للمؤشر المركب ثم اختيار طريقة الترميز المناسبة من بين مجموعة من الطرق (إعطاء الرتب - الدرجة المعيارية - إعادة القياس - البعد عن

النقطة المرجعية - المؤشرات الدورية) وذلك بعد تنفيذ جميع اختبارات قياس الحساسية لتقييم تأثير هذه الطرق على النتائج.

5. تحديد الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية: في كثير من الأحوال تكون بعض المؤشرات الفرعية أكثر أهمية من المؤشرات الأخرى للتعبير عن الظاهرة محل الاهتمام الأمر الذي يجب مراعاته عند اختيار الأوزان الترجيحية للمؤشرات الفرعية. وتؤثر الأوزان تأثيراً عميقاً على نتائج المؤشر المركب والرتب التي تحصل عليها الدول، لذلك استوجب أن يتم تحديد هذه الأوزان بناءً على طرق سليمة ومدروسة بعناية. وعلى الرغم من عدم وجود إجماع كامل على الوسيلة المستخدمة لتحديد الأوزان، فإن ذلك لا يُعيق استخدام المؤشرات المركبة بقدر ما يُبرز أخطار استخدام أو تحديد أوزان انطلاقاً من آراء شخصية. وبالتالي لتجنب هذه الأخطار كان لابد عند اختيار الأوزان أن يتم توضيح كل الافتراضات والتطبيقات المستخدمة واختبار قوتها، كما يجب أن تتسم الطرق المستخدمة بالشفافية والصلابة.

6. التجميع: يتم تجميع المؤشرات الفرعية لبناء المؤشر المركب بعد اختيار الطريقة المناسبة من بين عدة طرق متاحة مثل التجميع الإضافي، التجميع المضاعف، اتجاه المعايير المتعددة غير التعويضية والتجميع الهندسي.

7. اختيار مدى ملائمة المنهجية المختارة: لبناء المؤشر المركب مع المنهجيات الأخرى الممكنة والتي لم يتم اتباعها وذلك من خلال تطبيق أسلوبين للتحليل، وهما:

- تحليل عدم التأكد: ويركز على كيفية ظهور عوامل الإدخال غير المؤكدة - التي يقصد بها أي شيء يمكن تغييره قبل تنفيذ نموذج تكوين المؤشر المركب ومدى تأثيره على قيمة المؤشر المركب،
- تحليل الحساسية: الذي يدرس مقدار إسهام كل عامل من عوامل الإدخال غير المؤكدة فردياً في تباين المخرجات.

مصادر البيانات

تم تجميع البيانات حول مؤشرات الجاذبية من عدة مصادر وطنية ودولية معتمدة مع مراعاة استخدام المصادر الموحدة قدر الإمكان لإضفاء التجانس على البيانات، بحيث تكون قابلة للمقارنة. وقد أعطيت الأولوية للبيانات من المصادر الدولية التي توفر قواعد معطيات متجانسة نسبياً. وكقاعدة عامة، فقد استخدمت مؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي، وإحصاءات المالية الدولية وميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، وإحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبيانات مكتب إحصاءات الأمم المتحدة، وقاعدة البيانات اللجنة الأوروبية (يوروستات) حول الشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك الإحصاءات الصناعية للمنظمة الدولية للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والمؤشرات الرئيسية لسوق العمل لمنظمة العمل الدولية، والمؤشرات الجغرافية «GEODIST» لمركز الدراسات المستقبلية والمعلومات حول الاقتصاد الدولي «CEPII»، وقاعدة بيانات وإحصاءات المنظمة العالمية للملكية الفكرية «WIPO»، وبيانات الترتيب الأكاديمي لجامعات العالم «ARWU».

أما بيانات مؤشر البيئة المؤسسية، فقد أخذت من قاعدة بيانات الملامح المؤسسية «IPD» للوكالة الفرنسية للتنمية «AFD» وهي قاعدة بيانات تحتوي على مجموعة كبيرة من مؤشرات الخصائص المؤسسية لـ 123 دولة متقدمة ونامية تغطي 96% من سكان العالم و 99% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ضوابط بناء المؤشر المركب للجاذبية

تعتبر جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي مفهوماً متعدد الجوانب يشمل مجموعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، مما أدى إلى وجود رؤى متعددة بين المهتمين بتحديد مقومات الجاذبية وقياسها واستخلاص السياسات الأكثر ملاءمة ونجاعة في استقطاب حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر. والمقصود بقياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي هو حصر كل العوامل المؤثرة في قدرة وإمكانيات دولة ما على أن تكون جاذبة للاستثمارات من الخارج مع الأخذ في الاعتبار رصد تلك المؤثرات استناداً لمؤشرات وبيانات قابلة للقياس وفق أسلوب كمي يراعي القواعد الأساسية المعتمدة في هذا المجال.

وانطلاقاً من العديد من الاعتبارات والقواعد المنهجية عند تجميع البيانات والمتغيرات الكمية وتبويبها وتوحيد المقاييس، تم الالتزام بالضوابط التالية عند صياغة المؤشر المركب:

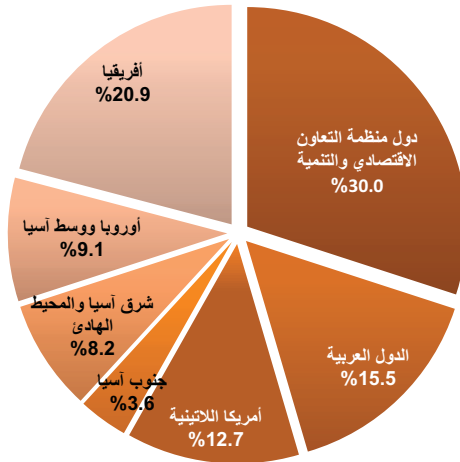
- أسس نظرية متينة: تستند منهجية بناء المؤشر إلى خلاصات الأدبيات النظرية والتطبيقية والدوريات المتخصصة في مجالي اقتصاديات الاستثمار الأجنبي المباشر والإحصاء التطبيقي (أنظر ملحق المراجع).
- الفعالية والقدرة على التفسير: تم التأكد من دقة ومصداقية المؤشر المركب ومكوناته في رصد قدرة الدول على جذب الاستثمار من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي أبرزت ثبات المقاييس المعتمدة، تكامل المكونات الفرعية للمؤشر وشدة الترابط بين المؤشر والتدفقات الفعلية للاستثمارات الواردة لدول العالم حيث تجاوز معامل الارتباط 79% بدلالة إحصائية عالية جداً.
- الاستفادة من التجارب السابقة: قبل بناء المؤشر تم القيام بحصر شامل للمؤشرات الصادرة من المؤسسات الأخرى في نفس المجال ودراساتها والاطلاع على منهجيتها ودراسة نقاط القوة والضعف التي تتضمنها.
- مؤشر دولي: تم تصميم المؤشر بشكل يجعله صالحاً للاستخدام على المستوى الدولي وليس على المستوى الإقليمي والعربي فقط.
- الشمول: من مزايا المؤشر الجديد شموله لأكثر عدد من المؤشرات المفسرة لجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم الاعتماد على أهم وأحدث قواعد البيانات والمعلومات المتوافرة لدى الجهات الحكومية الرسمية والهيئات والمنظمات الدولية ذات الصلة لرصد وتجميع وترتيب نحو 114 متغيراً.
- التغطية الجغرافية الواسعة: حيث يرصد المؤشر أكبر عدد من دول العالم ذات التأثير على حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، بعدد 110 دول تمثل 95% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم.
- المرونة والقابلية للتطوير: تم تصميم المؤشر بطريقة مرنة تراعي إمكانية تطويره في المستقبل والاستجابة للمتغيرات في مستوى البيانات المتاحة أو التغطية الجغرافية أو التغيرات في المنهجية ومراحل إعداد ومعالجة البيانات والحصول على النتائج.
- سهولة استيعاب مخرجاته: من قبل صناع القرار والباحثين والفاعلين في حقل الاستثمار، حيث يستطيع المؤشر ومكوناته الأساسية رصد العناصر أو العوامل الهيكلية الكامنة والدورية التي تحول دون الارتقاء إلى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المعنية. فاستكشاف عناصر القوة والضعف في هذا المجال ومتابعة تقييمها يمكن من رسم خارطة طريق لرفع القدرة التنافسية للدول العربية في هذا المجال.

الدول المدرجة في المؤشر

حرص القائمون على تطوير مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار على إدراج كل دول العالم ولكن عدم توافر نسبة كبيرة من البيانات المتعلقة بالمتغيرات محل الرصد حال دون تحقيق هذا الهدف. ولذا يرصد المؤشر أداء 110 دول (جدول رقم 1) تمثل 95% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في العالم بنهاية عام 2011 ومن بين تلك الدول توجد 17 دولة عربية حسب الترتيب الأبجدي تمثل 98% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للمنطقة العربية بنهاية عام 2011.

جدول رقم 1: الدول المدرجة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (حسب الترتيب الأبجدي)		
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (33)	الدول العربية (17)	أمريكا اللاتينية (14)
إسبانيا	الأردن	الأرجنتين
أستراليا	الإمارات	الأكوادور
إستونيا	البحرين	الأوروغواي
إسرائيل	تونس	الباراغواي
ألمانيا	الجزائر	البرازيل
إيرلندا	السعودية	بنما
إيطاليا	السودان	بوليفيا
البرتغال	سورية	بيرو
بلجيكا	سلطنة عمان	دومينيكان
بولندا	قطر	غواتيمالا
تركيا	الكويت	فنزويلا
التشيك	لبنان	كولومبيا
الدنمارك	ليبيا	نيكاراغوا
سلوفاكيا	مصر	هندوراس
سلوفينيا	المغرب	أفريقيا (23)
السويد	موريتانيا	أنثيوبيا
سويسرا	اليمن	أفريقيا الوسطى
شيلي	أوروبا ووسط آسيا (10)	أنغولا
فرنسا	أذربيجان	أو غندا
فنلندا	أوكرانيا	البنين
قبرص	بلغاريا	بوتسوانا
كندا	روسيا	بورкина فاسو
كوريا الجنوبية	رومانيا	تشاد
المكسيك	صربيا	تنزانيا
المملكة المتحدة	كازاخستان	توغو
النرويج	لاتفيا	جنوب أفريقيا
النمسا	ليتوانيا	السنغال
نيوزيلندا	مالطا	الغابون
هنغاريا	شرق آسيا والمحيط الهادئ (9)	غانا
هولندا	إندونيسيا	الكاميرون
الولايات المتحدة	تاييلاند	كوت ديفوار
اليابان	سنغافورة	كينيا
اليونان	الصين	مالي
جنوب آسيا (4)	الفلبين	مدغشقر
ايران	فيتنام	موريشيوس
باكستان	كمبوديا	موزمبيق
نيبال	ماليزيا	ناميبيا
الهند	هونغ كونغ	نيجيريا

شكل رقم 3: الدول المدرجة في المؤشر موزعة حسب المجموعات الجغرافية



وفيما يتعلق بالدول المدرجة في المؤشر موزعة حسب المجموعات الجغرافية (شكل رقم 3) فقد حلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الأولى بـ 33 دولة وبنسبة 30% من الإجمالي، تليها أفريقيا بـ 23 دولة بنسبة 20.9% من الإجمالي ثم الدول العربية بـ 17 دولة بنسبة 15.5% من الإجمالي، ثم أمريكا اللاتينية بـ 14 دولة بنسبة 12.7%، ثم أوروبا ووسط آسيا بـ 10 دول بنسبة 9.1%، ثم منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ بـ 9 دول بنسبة 8.2% من الإجمالي وأخيراً منطقة جنوب آسيا بـ 4 دول بنسبة 3.6%.

هيكل مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

يستند بناء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار إلى تعريف تم تبنيه بعد استقراء الأدبيات التي تناولت الموضوع، حيث ينظر للجاذبية الدولية على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين. كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة (أنظر قائمة المراجع) أن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، تتألف كل مجموعة من عدد من المكونات الأساسية (المعبر عنها بالمؤشرات الفرعية) وكل مكون من عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات المتعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار.

وعليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 10 مكونات أساسية (مؤشرات فرعية) تتفرع بدورها إلى 114 متغيراً كمياً، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث من 2009 إلى 2011 وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستواها العادي، تم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، كما هو موضح في الشكل رقم 4.

وتتمثل المجموعات الثلاثة فيما يلي:

- أولاً: مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة: تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب. وتضم تلك المتطلبات 4 مكونات أساسية تضم بدورها 64 متغيراً هي كالاتي:

1. مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي:

- تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
- معدل التضخم.

- تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال.
- عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة وقد عرفت الازمة استنادا إلى فرانكل وروز بأنها الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي بنسبة 25% على الأقل على أن تكون تلك النسبة أعلى من نسبة الانخفاض في السنة السابقة بنسبة 10%.
- نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- 2. مؤشرا الوساطة المالية والقدرات التمويلية:
 - معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 - الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
 - القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- 3. مؤشر البيئة المؤسسية: يتضمن عدداً كبيراً من المؤشرات الفرعية من أهمها شفافية الإجراءات الاقتصادية الحكومية، شفافية السياسة الاقتصادية، فعالية النظام الضريبي، نظام ترسية العقود الحكومية فعالية الإدارة المحلية، درجة الأمان في التعامل والتعاقد مع الحكومة والمجتمع، درجة أمان حقوق الملكية، درجة أمان التعاقدات بين الجهات الخاصة، فعالية قانون الإفلاس.
- 4. مؤشر بيئة أداء الأعمال:
 - كفاءة الإجراءات الحكومية،
 - إجراءات تأسيس المشروع
 - الوقت اللازم لتأسيس المشروع
 - تكلفة تأسيس المشروع
 - الوقت اللازم لتسجيل ملكية العقار
 - الوقت اللازم لإنفاذ العقود
 - الوقت اللازم لاستخراج تراخيص البناء
 - الوقت اللازم لتوصيل الكهرباء
 - الوقت اللازم لتسوية حالات الإعسار
 - حرية عمل الأسواق،
 - الخصخصة في القطاع غير المالي منذ عام 2006
 - تنفيذ برنامج الخصخصة
 - حرية الأسعار
 - درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات،
 - توافر المعلومات عن وضع الشركات
 - توافر معلومات بمعايير دولية عن نوعية السلع والخدمات
 - حماية الملكية الفكرية
 - فعالية إجراءات حماية الملكية الفكرية
 - سياسات تملك الأراضي الحكومية
 - درجة تأمين حقوق تملك الأراضي
 - درجة المنافسة في الأسواق،
 - سهولة دخول الشركات الجديدة إلى الأسواق

- درجة المنافسة في تسويق المنتجات الاستهلاكية
- إجراءات تنظيم المنافسة في الأسواق
- المعلومات المتاحة عن هيكل ملكية الشركات
- **ثانياً: العوامل الكامنة:** وتتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات عابرات الدول والقارات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها 4 مكونات أساسية:
 1. **مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:**
 - الطلب المحلي الحقيقي للفرد
 - تقلبات الطلب المحلي
 - متوسط دخل الفرد بمقياس القوة الشرائية
 - نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي
 - النفاذ إلى الأسواق العالمية
 - مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي:
 - الانفتاح التجاري وحرية تحويل المدفوعات
 - حرية نفاذ رأس المال إلى المؤسسات المحلية
 - حرية تملك الأجانب للأراضي
 - انفتاح القطاع المالي على الخارج
 2. **مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:**
 - نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي
 - نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية
 - متوسط سنوات الدراسة للبالغين
 - مؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية
 - سنوات التعليم المتوقعة للأطفال
 - جودة نظام التعليم و مؤشر تغطية الحراك الاجتماعي:
 - وجود نظام تعليمي مرن
 - قدرة غير المواطنين على النفاذ لأسواق العمل
 - جودة التعليم والرعاية الصحية الحكومية
 - الحراك الاجتماعي، والتوظيف والترقية.
 3. **مؤشر عناصر التكلفة**
 - ظروف سوق العمل (التكاليف غير المباشرة):
 - المرونة في سوق العمل الرسمي
 - صلابة عقود العمل
 - تكرار الإضرابات العمالية
 - العلاقات بين النقابات العمالية وأرباب العمل.
 - الضرائب:
 - إجمالي سعر الضريبة نسبة من الأرباح التجارية
 - ضريبة العمل والمساهمات نسبة من الأرباح التجارية
 - عدد مرات دفع الضريبة خلال العام
 - تكلفة التصدير والاستيراد:
 - تكلفة التصدير
 - تكلفة الاستيراد

4. مؤشر البنى التحتية

- النقل البري:
 - كثافة الطرق
 - عدد ركاب السكك الحديدية
- النقل الجوي:
 - عدد ركاب النقل الجوي
 - كمية الشحن الجوي
- الاتصالات الإلكترونية:
 - عدد المشتركين في خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض
 - مستخدمو الإنترنت
- الاتصالات الهاتفية:
 - خطوط الهاتف
 - خطوط الهاتف النقال
- ثالثاً: العوامل الخارجية الإيجابية: تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولاسيما على صعيد كثافة الاتفاقات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة:

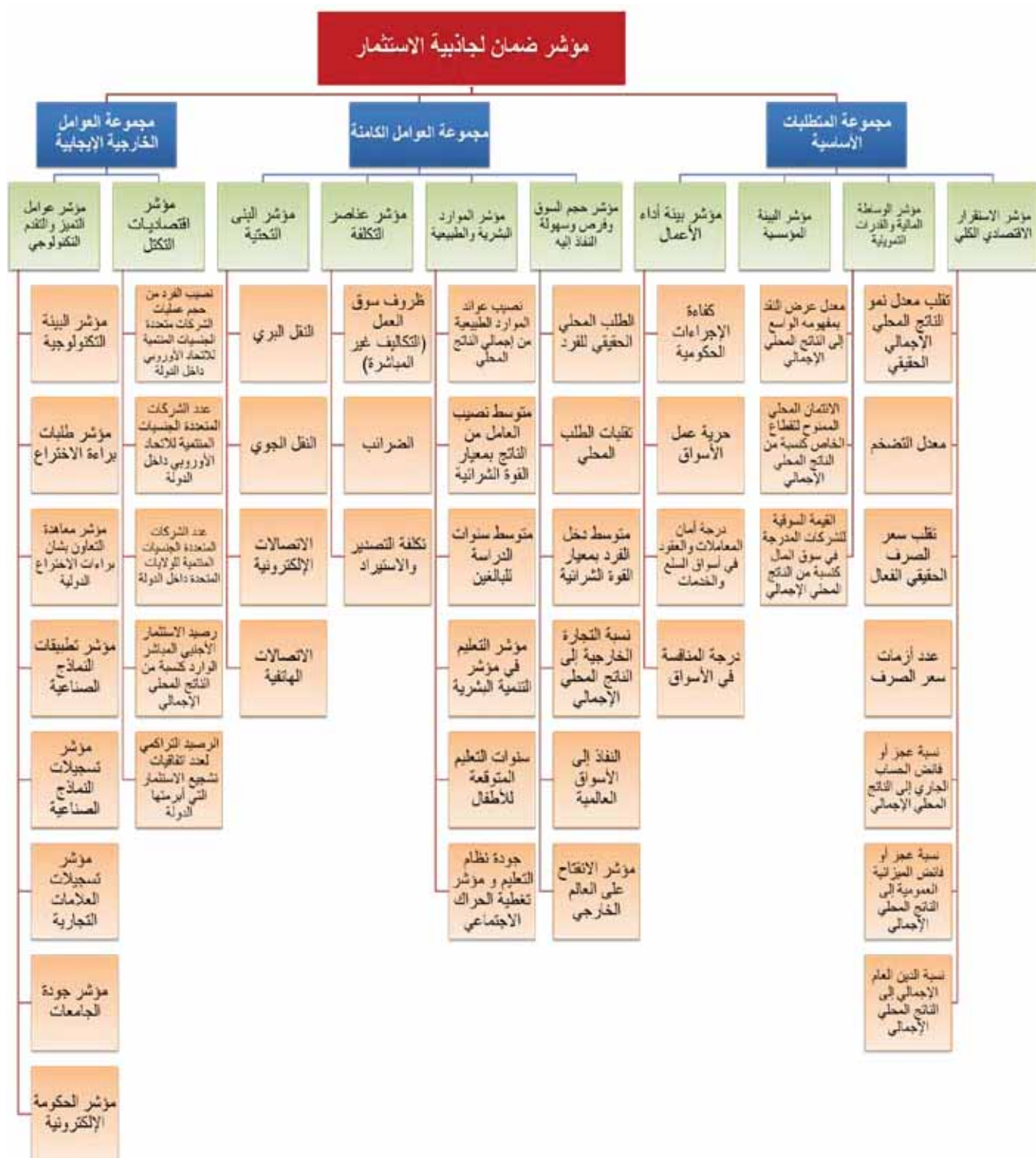
1. مؤشر اقتصاديات التكتل:

- نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة.
- عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة
- عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للولايات المتحدة داخل الدولة
- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
- الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

2. مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:

- مؤشر البيئة التكنولوجية التي تشمل:
 - بيئة الأعمال التكنولوجية
 - الدعم الحكومي للبحث والتطوير
 - كثافة علاقات التعاقد من الباطن.
- مؤشر طلبات براءة الاختراع
- مؤشر معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الدولية
- مؤشر تطبيقات النماذج الصناعية
- مؤشر تسجيلات النماذج الصناعية
- مؤشر تسجيلات العلامات التجارية
- مؤشر جودة الجامعات
- مؤشر الحكومة الإلكترونية

شكل رقم 4: المكونات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



الجزء الأول: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر - مؤشر الأداء المحتمل

مفتاح قراءة الجداول

يستعرض الجزء الأول من التقرير وضع الدول العربية، كمجموعة جغرافية وكوضع تفصيلي لكل دولة مدرجة ضمن عينة الدول التي اعتمدها التقرير، في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وذلك وفق مستويين متدرجين من التحليل هما:

- المستوى الأول: يركز على وضع المجموعات الجغرافية والدول في المؤشر العام للجاذبية من حيث القيمة التي حصلت عليها من المجموع العام البالغ 100 نقطة وكذلك ترتيبها على المستويين الدولي والعربي.
- المستوى الثاني: يتناول الوضع التفصيلي للدول فيما يتعلق بالمجموعات الثلاث الرئيسية لمؤشر الجاذبية والمتمثلة في ما يلي:

1. مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة

2. العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسية

3. مجموعة العوامل الخارجية الايجابية.

هذا ولتوضيح الوضع التفصيلي للدول في المؤشر العام والمؤشرات الفرعية والمتغيرات الأساسية والفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار تم تقسيم مستويات الأداء بالمقارنة بالمتوسط العالمي إلى خمسة مستويات رئيسية، كما تم استخدام خمسة ألوان وتوصيفات على مستوى الجداول لتسهيل التعرف على مستوى أداء كل دولة بالمقارنة بالمتوسط الإحصائي العالمي لقيمة كل مؤشر أو متغير على النحو التالي:

1. أداء جيد جداً: إضافة دائرة باللون **الأخضر الداكن** ويشير إلى أن القيمة أعلى من المتوسط الإحصائي العالمي بنسبة تزيد عن 30%.

2. أداء جيد: إضافة دائرة باللون **الأخضر الفاتح** ويشير إلى أن القيمة أفضل من المتوسط الإحصائي العالمي بنسبة تتراوح ما بين 10% و 30%.

3. أداء متوسط: إضافة دائرة باللون **الأصفر** ويشير إلى أن القيمة أعلى من أو أقل من المتوسط الإحصائي العالمي بنسبة 10%.

4. أداء ضعيف: إضافة دائرة باللون **البرتقالي** ويشير إلى أن القيمة أسوأ من المتوسط الإحصائي العالمي بنسبة تتراوح ما بين 10% و 30%.

5. أداء ضعيف جداً: إضافة دائرة باللون **الأحمر** ويشير إلى أن القيمة أقل من المتوسط الإحصائي العالمي بنسبة تزيد عن 30%.

1. الوضع الإجمالي للجاذبية العربية

1-1 المؤشر العام للجاذبية

الأداء على المستوى الإقليمي:

جدول رقم 2: المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب)			
الترتيب	المجموعة الجغرافية	متوسط قيمة المؤشر	متوسط الترتيب داخل المؤشر
	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		20
	شرق آسيا والمحيط الهادئ		48
	أوروبا وآسيا الوسطى		51
	أمريكا اللاتينية والكاريبي		68
4	المنطقة العربية	28.0	68
6	جنوب آسيا		80
7	أفريقيا		91

تشير نتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار لعام 2013 على مستوى المجموعات الجغرافية إلى أن مجموعة الدول العربية حلت في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 28 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 68. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة، فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة وأخيراً دول أفريقيا في المرتبة السابعة (جدول 2).

الأداء على مستوى المجموعات العربية:

جدول رقم 3: أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013			
الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	
1	دول الخليج العربي	34.1	●
2	دول المشرق العربي	29.2	●
3	دول المغرب العربي	26.9	●
4	دول الدخل المنخفض	19.0	●
	المتوسط العربي	28.0	
	المتوسط العالمي	33.9	

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية في الدول العربية على المستوى القطري أن دول الخليج (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان، البحرين) بشكل عام تصدرت الأداء بأفضل أداء عربي بقيمة 34.1 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، حيث حلت في المرتبة الأولى عربياً وبمستوى متوسط (اللون الأصفر) حول المتوسط العالمي البالغ 33.9 نقطة بنسبة 10%.

وحلت دول المشرق العربي (مصر ولبنان والأردن) في المرتبة الثانية عربياً بقيمة 29.2 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، وبمستوى متوسط (اللون الأصفر) يقل قليلاً عن المتوسط العالمي.

ثم جاءت دول المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في المرتبة الثالثة عربياً بقيمة 26.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، وبمستوى ضعيف (اللون البرتقالي) يقل عن المتوسط العالمي بنسبة تتراوح ما بين 10 و30%.

المتحدة في المركز الثالث عالميا بـ 60.7 نقطة. وفيما يتعلق بوضع الدول العربية في المجموعات الثلاث الرئيسية بشكل عام فمن الواضح أن الأداء العربي في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية ضعيف جدا خصوصا اذا ما قارنا المتوسط العربي البالغ 8.4 نقطة بالمتوسط العالمي البالغ 14.3 نقطة، وفي المقابل جاء الأداء العربي أقل بنسبة ضئيلة من المتوسط العالمي في مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة (جدول 4).

وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض (سورية وموريتانيا واليمن والسودان) في المرتبة الرابعة عربيا بقيمة 19 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال العام 2013، وبمستوى ضعيف جدا (اللون الأحمر) يقل عن المتوسط العالمي بنسبة تزيد عن 30% .

وعالميا سيطرت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المراكز الأولى بقيادة الولايات المتحدة التي حصلت على 67.6 نقطة ثم ألمانيا بنحو 66.4 نقطة، ثم المملكة

جدول رقم 4: أداء الدول العربية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013							
الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة	العوامل الكامنة	العوامل الخارجية		
1	دول الخليج العربي	34.1	54.1	51.1	9.8	●	
2	دول المشرق العربي	29.2	45.5	36.4	11.2	●	
3	دول المغرب العربي	26.9	45.1	36.9	8.3	●	
4	دول الدخل المنخفض	19.0	36.0	27.7	4.4	●	
	المتوسط العربي	28.0	46.2	39.6	8.4		
	المتوسط العالمي	33.9	53.7	41.6	14.3		

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

2-1 مجموعة المتطلبات الأساسية

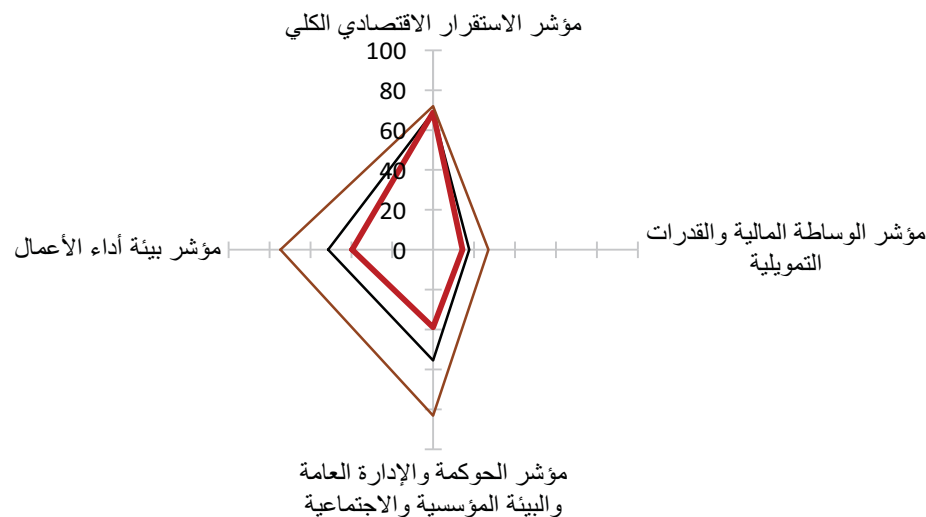
يقصد بمجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة مجموعة المقومات اللازم توافرها بشكل ضروري حتى يمكن للدولة أن تعمل على جذب الاستثمار وبدونها قد تكون هناك استحالة أو صعوبة كبيرة في جذب المستثمرين لأن عدم توافرها يعني أيضا استحالة توافر المقومات الأخرى لجذب الاستثمار. وتضم المجموعة أربعة مؤشرات من المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وأخيرا مؤشر بيئة أداء الأعمال.

الأداء على المستوى الإقليمي:

حلت الدول العربية في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من بين سبع مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 46 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في المرتبة الأولى، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي. فيما جاءت دول جنوب آسيا بعد الدول العربية في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة (جدول رقم 5 وشكل رقم 5).

جدول رقم 5: مجموعة المتطلبات الأساسية (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب)			
الترتيب	المجموعة الجغرافية	متوسط قيمة المؤشر	متوسط الترتيب داخل المؤشر
	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		
	شرق آسيا والمحيط الهادئ		
	أوروبا وآسيا الوسطى		
	أمريكا اللاتينية والكاريبي		
5	المنطقة العربية	46	73
	جنوب آسيا		
	أفريقيا		

شكل رقم 5: أداء متوسط الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



الأداء على مستوى المجموعات العربية:

كثيرا عن المتوسط العالمي وكذلك عن المتوسط العربي. ويوضح الجدول رقم 6 أن دول الخليج العربي تميزت على صعيد الأداء في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي بمستوى أداء جيد جدا في حين تميزت دول المشرق العربي في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية بمستوى أداء جيد. في حين تراوح أداء المجموعات العربية في مؤشري الحوكمة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وبيئة أداء الأعمال بين المتوسط والضعيف جدا. وعالميا سيطرت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المراكز الأولى بقيادة هونغ كونغ التي حصلت على 77.7 نقطة ثم سويسرا بنحو 75.7 نقطة، ثم الدنمارك في المركز الثالث عالميا بـ 75.4 نقطة.

على صعيد أداء مجموعات الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة يلاحظ بداية ضعف الأداء العربي بشكل عام في تلك المجموعة.

كما يلاحظ التفوق النسبي لدول الخليج، حيث تشير النتائج إلى تصدرها قائمة الترتيب العربي بقيمة 54.1 نقطة، بأداء متوسط حول المتوسط العالمي البالغ 53.7 نقطة تليها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية عربيا وبأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي (باللون البرتقالي) وفي نفس التصنيف حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا وبقيمة 45.1 نقطة وبأداء ضعيف أقل من المتوسط العالمي (باللون البرتقالي).

وفي المركز الرابع والأخير عربيا جاءت مجموعة دول الدخل المنخفض بقيمة 36 نقطة باللون الأحمر والتي تقل

جدول رقم 6: أداء الدول العربية في مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة

الترتيب عربي	المجموعة	القيمة	مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي	مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	مؤشر الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية	مؤشر بيئة أداء الأعمال
1	دول الخليج العربي	54.1	78.4	15.7	48.7	47.1
2	دول المشرق العربي	45.5	60.7	24.2	36.0	46.7
3	دول المغرب العربي	45.1	70.1	12.7	37.2	35.9
4	دول الدخل المنخفض	36.0	59.4	6.6	27.9	27.0
	المتوسط العربي	46.2	68.9	14.3	38.9	39.7
	المتوسط العالمي	53.7	69.0	17.7	55.5	51.5

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

3-1 مجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسية

تعتبر مجموعة العوامل الكامنة عن المقومات الأساسية التي تحدد قرارات كبار المستثمرين وخصوصا الشركات متعددة الجنسية تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه وتتزايد أهمية تلك العوامل باعتبار أن هذه الشركات هي احد اهم قنوات التمويل الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى أن وجودها في بلد معين يعتبر حافزا رئيسيا لدخول المزيد من الشركات والاستثمارات، وذلك لضخامة قدرتها التسويقية والإنتاجية التي مكنتها من السيطرة على ما يزيد عن 80% من حركة التجارة العالمية. وتضم المجموعة 4 مؤشرات من المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهي؛ مؤشر حجم السوق وفرص النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة وأخيرا مؤشر البنى التحتية.

الأداء على المستوى الإقليمي:

حلت الدول العربية في المرتبة الرابعة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 40 نقطة، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 59. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت في

المرتبة الأولى، تلتها دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثانية، ثم دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثالثة، فيما جاءت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بعد الدول العربية في المرتبة الخامسة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة السادسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة (جدول رقم 7 وشكل رقم 6).

جدول رقم 7: مجموعة العوامل الكامنة (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب)			
الترتيب	المجموعة الجغرافية	متوسط قيمة المؤشر	متوسط الترتيب داخل المؤشر
	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		
	أوروبا وآسيا الوسطى		
	شرق آسيا والمحيط الهادئ		
4	المنطقة العربية	40	59
	أمريكا اللاتينية والكاريبي		
	جنوب آسيا		
	أفريقيا		

الأداء على مستوى المجموعات العربية:

على صعيد أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة يلاحظ أيضا استمرار التفوق النسبي لدول الخليج بشكل عام، حيث تشير النتائج إلى تصدر قائمة الترتيب العربي بدرجة 51.1 نقطة بأداء جيد يتفوق على المتوسط العالمي البالغ 41.6 نقطة

ثم تأتي مجموعة دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بدرجة 36.9 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي.

وحلت مجموعة دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بدرجة 36.4 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي. كما حلت مجموعة دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 27.7 نقطة بأداء ضعيف جدا.

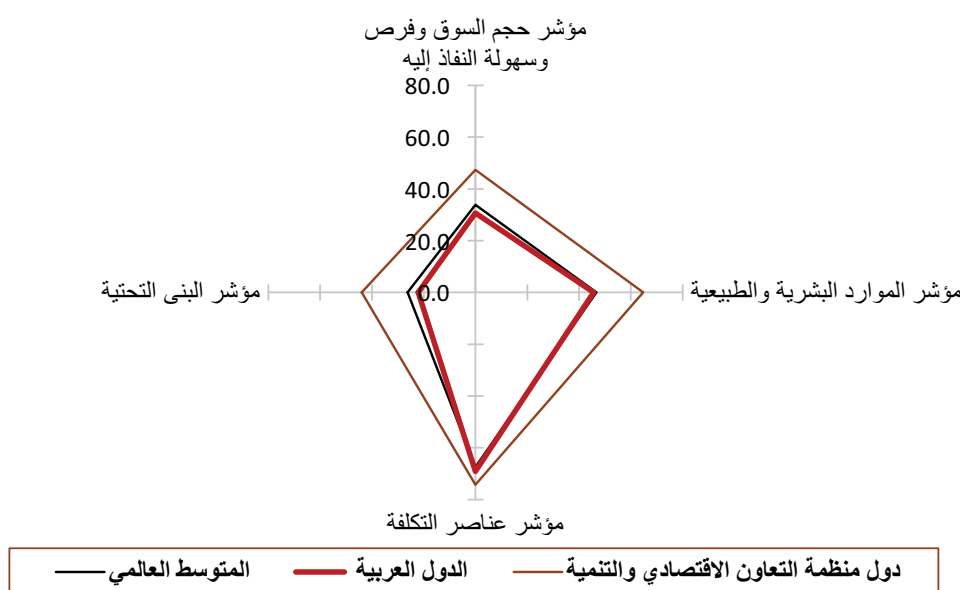
وتكشف النتائج الواردة في جدول رقم 8 عددا من الحقائق أهمها:

حققت دول الخليج أداءً جيد في المؤشرات الأربعة المكونة لمجموعة العوامل الكامنة وهي مؤشرات حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، الموارد الطبيعية والبشرية، عناصر التكلفة، والبنى التحتية.

وعالميا سيطرت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على المراكز الأولى بقيادة هونغ كونغ التي حصلت على 71.6 نقطة ثم ألمانيا بنحو 68.1 نقطة، ثم النرويج في المركز الثالث عالميا بـ 66.4 نقطة.

حققت دول المغرب العربي أداءً متوسطاً في مؤشري الموارد الطبيعية والبشرية، وعناصر التكلفة. في حين حققت دول المشرق العربي أداءً متوسطاً في مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه وعناصر التكلفة.

شكل رقم 6: أداء متوسط الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



جدول رقم 8: أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الكامنة

الترتيب عربي	المجموعة	القيمة	مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه	مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	مؤشر عناصر التكلفة	مؤشر البنى التحتية
1	دول الخليج العربي	51.1	39.1	60.7	74.6	36.8
2	دول المغرب العربي	36.9	25.9	45.6	67.3	17.6
3	دول المشرق العربي	36.4	28.7	41.0	68.2	17.3
4	دول الدخل المنخفض	27.7	24.2	26.3	63.2	8.2
	المتوسط العربي	39.6	30.7	45.6	69.1	22.1
	المتوسط العالمي	41.6	33.8	46.7	67.5	26.3

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

1-4 مجموعة العوامل الخارجية الايجابية

تعتبر مجموعة العوامل الخارجية الايجابية عن العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التقدم التكنولوجي والعناصر الأخرى التي تميزها عن الدول الأخرى في العالم. وتضم المجموعة مؤشرين من المؤشرات العشرة الفرعية المكونة للمؤشر العام للجاذبية وهما: مؤشر اقتصادات التكتل وتواجد الشركات متعددة الجنسية ومؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

الأداء على المستوى الإقليمي؛

حلت الدول العربية في المرتبة السادسة على مستوى العالم من بين 7 مجموعات جغرافية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الايجابية لجاذبية الاستثمار لعام 2013 بمتوسط لقيمة المؤشر لمجموعة الدول العربية يبلغ 8 نقاط فقط، ومتوسط لترتيب الدول داخل المجموعة يبلغ 73. وكانت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد حلت

في المرتبة الأولى بمتوسط لقيمة المؤشر يبلغ 26 نقطة ومتوسط ترتيب يبلغ 20، تلتها دول شرق آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة، فيما جاءت ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة، ثم دول جنوب آسيا في المرتبة الخامسة وأخيرا دول أفريقيا في المرتبة السابعة (جدول رقم 9).

جدول رقم 9: مجموعة العوامل الخارجية الايجابية (متوسط القيمة ومتوسط الترتيب)			
الترتيب	المجموعة الجغرافية	متوسط قيمة المؤشر	متوسط الترتيب داخل المؤشر
	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية		
	شرق آسيا والمحيط الهادئ		
	أوروبا وآسيا الوسطى		
	أمريكا اللاتينية والكاريبي		
	جنوب آسيا		
6	المنطقة العربية	8	73
	أفريقيا		

الأداء على مستوى المجموعات العربية؛

على صعيد أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية يلاحظ ضعف الأداء العربي بشكل عام حيث تراوح الأداء ما بين المتوسط والضعيف جدا .

حيث تصدرت دول المشرق الأداء العربي بقيمة 11.2 نقطة وبمستوى أداء متوسط حول المتوسط العالمي البالغ 14.3 نقطة، ثم حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية بقيمة 9.8 درجة بمستوى أداء متوسط .

وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 8.3 درجة وبمستوى أداء ضعيف (اللون البرتقالي) وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 4.4 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا .

وتكشف بيانات الجدول رقم 10 أن دول المشرق العربي تميزت في مؤشر اقتصادات التكتل بمستوى أداء جيد (باللون الأخضر) في حين تراوح أداء المجموعات الجغرافية

العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي بين المتوسط والضعيف جداً .
وعالمياً حلت الولايات المتحدة في المركز الأول حيث حصلت على 70.4 نقطة ثم ألمانيا بنحو 54.7 نقطة، ثم الصين في المركز الثالث عالمياً بـ 47.5 نقطة. وحلت الولايات المتحدة، التي تم اتخاذها كدولة مرجعية عند التعريف بالمتغيرات الفرعية، في المرتبة الأولى عالمياً في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

جدول رقم 10: أداء الدول العربية في مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية					
الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	مؤشر اقتصاديات التكتل	مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي	
1	دول المشرق العربي	11.2	10.6	11.6	●
2	دول الخليج العربي	9.8	6.1	12.1	●
3	دول المغرب العربي	8.3	7.1	9.0	●
4	دول الدخل المنخفض	4.4	3.2	5.1	●
	المتوسط العربي	8.4	6.5	9.6	
	المتوسط العالمي	14.3	11.8	15.9	

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

2- وضع الدول العربية في المؤشرات العشرة الفرعية

يتكون المؤشر العام للجاذبية من عشرة مؤشرات فرعية تعبر في مجموعها عن جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي بقدر أكبر من التفصيل وهي مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، مؤشر القدرات التمويلية، مؤشر البيئة السياسية والمؤسسية والاجتماعية، مؤشر بيئة أداء الأعمال، مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر البنى التحتية، مؤشر تأثير التكتل الاقتصادي والشركات متعددة الجنسيات، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك المؤشرات العشرة تضم نحو 51 متغيراً رئيسياً ترصد بصورة أكثر تفصيلاً المتغيرات الحاكمة لقدرة الدولة على جذب الاستثمار وتضم تلك المتغيرات الرئيسية بدورها نحو 82 متغيراً فرعياً تسهم في مجموعها في تحديد وضعية الدولة في مؤشر الجاذبية بدقة شديدة، وفيما يلي التفاصيل:

2-1 مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي

حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 70.1 نقطة وبمستوى أداء متوسط.

جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 60.7 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جداً كما حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة الأخيرة عربياً بقيمة 59.4 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جداً أيضاً.

حققت جميع المجموعات العربية أداءً جيداً جداً في مؤشر استقرار سعر الصرف.

حققت دول الخليج العربية أفضل أداءً (جيداً جداً) في ثلاثة متغيرات أساسية هي أداء الحساب الجاري والمعاملات الخارجية، وكذلك أداء الميزانية الحكومية ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل أداء جيد لدول المغرب العربي وأداء ضعيف جداً لدول المشرق العربي في ذات المؤشرات.

تراوح أداء مجموعات الدول العربية ما بين المتوسط والضعيف جداً في مؤشرات تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم.

استقرار الاقتصاد الكلي يعد من المقومات الضرورية لجذب الاستثمار وفق المفاهيم النظرية والتطبيقية حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق سبعة متغيرات أساسية هي: مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة.

ووفق هذا المؤشر يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الرئيسية المهمة أبرزها ما يلي (جدول رقم 11 وشكل رقم 7):

الأداء العربي في هذا المؤشر يعد الأفضل مقارنة بالمؤشرات العشرة الأخرى حيث يتساوى تقريباً المتوسطان العربي والعالمي عند 69 نقطة.

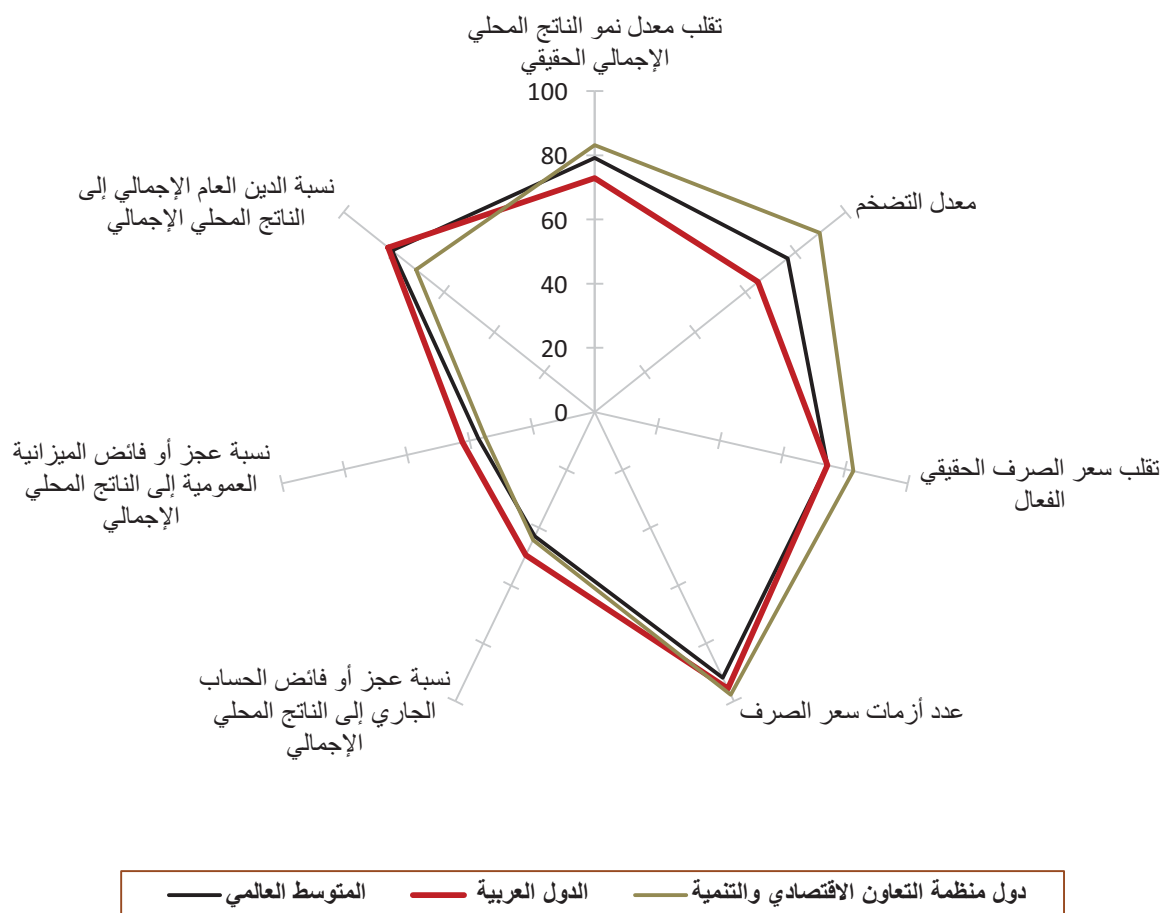
تصدرت دول الخليج الأداء العربي بقيمة 78.4 نقطة وبأداء جيد جداً (باللون الأخضر).

جدول رقم 11: المتغيرات الأساسية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي

الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	تقلب معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	معدل التضخم	تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال	عدد أزمات سعر الصرف	نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي
1	دول الخليج العربي	78.4	76.1	62.5	81.1	100.0	71.6	63.6	94.1
2	دول المغرب العربي	70.1	67.4	71.3	81.6	93.8	50.2	37.9	88.3
3	دول المشرق العربي	60.7	85.7	71.7	67.0	91.8	26.0	22.7	59.9
4	دول الدخل المنخفض	59.4	64.1	57.6	62.5	93.8	33.1	29.6	75.3
	المتوسط العربي	68.9	72.9	65.0	74.3	95.6	49.5	42.3	82.3
	المتوسط العالمي	69.0	79.3	77.0	74.4	91.9	42.9	37.1	80.8

تصنيف الأداء: أداء جيد جداً (●) أداء جيد (●) أداء متوسط (●) أداء ضعيف (●) أداء ضعيف جداً (●)

شكل رقم 7: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



2-2 مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

تصدرت دول المشرق العربي الدول العربية وحلت منفردة في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 24.2 نقطة بزيادة عن المتوسط العالمي عام 17.7 نقطة.

حلت دول الخليج العربي في المرتبة الثانية بقيمة 15.7 نقطة وبمستوى أداء متوسط ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 12.7 نقطة وبمستوى أداء متوسط .

وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 6.6 درجات وبمستوى أداء ضعيف جدا.

على صعيد المتغيرات الأساسية للمؤشر يلاحظ أن السيولة المالية المعبر عنها بمعدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت الأفضل عربيا في دول المشرق العربي، فيما تميز أداء الأسواق المالية وقدرتها على تمويل الاستثمار والمعبر عنها القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دول المشرق العربي ودول المغرب العربي، أما المتغير الخاص بالائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فلم يشهد بلوغ أية مجموعة عربية مستوى الأداء الجيد، وضمت مجموعة الأداء المتوسط كلا من دول المشرق العربي ودول المغرب العربي.

يقيس مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية مدى قدرة الدولة على توفير المقومات المالية اللازمة لجذب الاستثمار من خلال رصده لثلاثة متغيرات أساسية هي: معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا السياق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الموضحة لأداء الدول العربية في هذا المجال من بينها (جدول رقم 12 والشكل رقم 8):

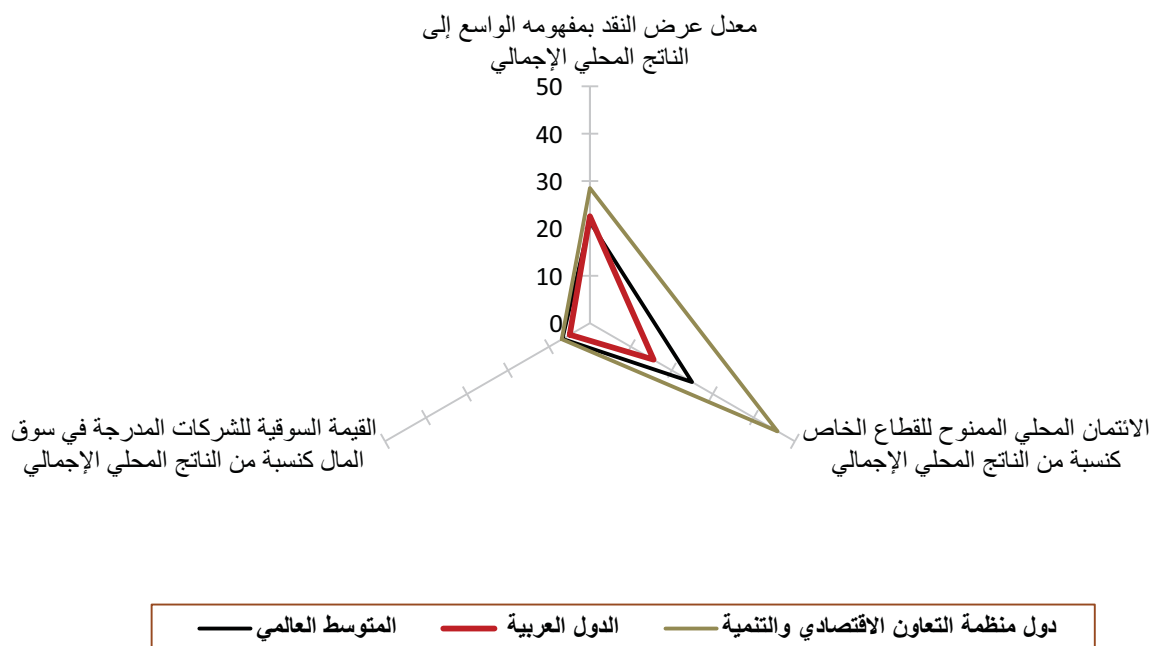
رغم أن الأداء العالمي في هذا المجال متواضع بالأساس بمتوسط 17.7 نقطة من إجمالي 100 نقطة لإجمالي قيمة المؤشر إلا أن الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل من الأداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 14.3 نقطة.

بشكل عام هناك ضعف عام في الأداء العربي على صعيد توفير الائتمان للقطاع الخاص حيث يقل المتوسط العربي للمؤشر (15.5 نقطة) عن المتوسط العالمي (25 نقطة) بفارق ملحوظ في حين يقترب أداء متغيري عرض النقود والقيمة السوقية لأسواق المالي من المتوسطات العالمية.

جدول رقم 12: المتغيرات الأساسية لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية						
الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	معدل عرض النقد بمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي	الانتماء المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	
1	دول المشرق العربي	24.2	43.9	21.8	7.0	●
2	دول الخليج العربي	15.7	19.2	20.4	7.4	●
3	دول المغرب العربي	12.7	21.2	13.5	3.2	●
4	دول الدخل المنخفض	6.6	12.9	5.6	1.1	●
	المتوسط العربي	14.3	22.6	15.5	4.9	
	المتوسط العالمي	17.7	21.4	25.0	6.7	

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

شكل رقم 8: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



2-3 مؤشر البيئة المؤسسية

أو المؤشرات الفرعية المعنية على وجه الخصوص بشفافية الإجراءات الاقتصادية الحكومية، وشفافية السياسة الاقتصادية، وفعالية النظام الضريبي، ونظام ترسية العقود الحكومية وفعالية الإدارة المحلية، ودرجة الأمان في التعامل والتعاقد مع الحكومة والمجتمع، ودرجة أمان حقوق الملكية، ودرجة أمان التعاقدات بين الجهات الخاصة، وفعالية قانون الإفلاس. كما تجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في الجدول ترصد مجموعة من المتغيرات الفرعية المصنفة أو النوعية وفق آخر تحديث لها بنهاية العام 2009 مع الأخذ في الاعتبار أن غالبيتها ترصد تغيرات هيكلية أو بنائية لا تتأثر عادة بشكل كبير بالتطورات الآنية.

ووفق ما جاء في الجدول رقم 13 والشكل رقم 9، كان أداء الدول العربية متواضعا جدا في مجال البيئة المؤسسية حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 38.9 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 55.5 نقطة، مع وجود تباينات كبيرة بين الدول العربية المدرجة في حساب المؤشر.

وقد حلت دول الخليج العربي في المرتبة الأولى عربياً بقيمة 48.7 نقطة بأداء متوسط حول المتوسط العالمي تلتها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 37.2 نقطة وبأداء ضعيف (باللون البرتقالي) وحلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 36 نقطة وبأداء ضعيف (باللون البرتقالي)، وأخيراً حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة والأخيرة بقيمة 27.9 نقطة وبأداء ضعيف جداً (باللون الأحمر).

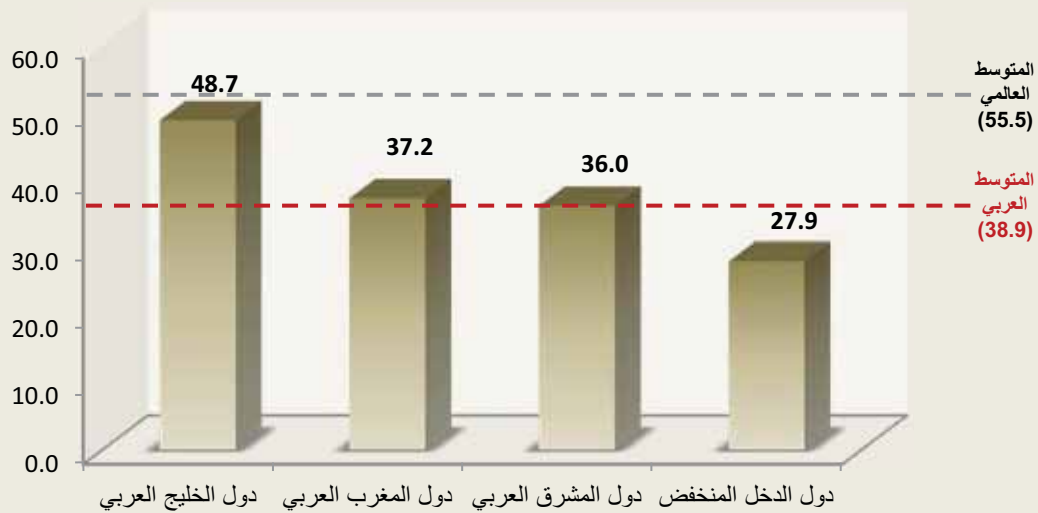
ترتكز السياسات الاقتصادية لأي نظام اقتصادي على البيئة المؤسسية التي تشمل القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريته وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية. وقد تركزت الإصلاحات الاقتصادية في عدد من الدول العربية منذ مطلع الألفية على تعزيز التوجه نحو تحرير الاقتصاد وإتاحة المجال للقطاع الخاص نحو توظيف الموارد وإدارة المؤسسات الاقتصادية عن طريق تدعيم الهيكل المؤسسي والقانوني الذي يحكم تعامل مختلف الوحدات الاقتصادية. ويعتبر إيلاء عملية إصلاح الهيكل القانوني والمؤسسي للاقتصاد مطلباً مسبقاً وأساسياً لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة يمكن إدارتها والتقليل من تقلباتها. كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي والقانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة والتكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين وأساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلاً لعوائق نظامية أو قانونية تؤثر في سير واستمرارية العملية الاستثمارية. ومن هذا المنطلق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار وهو ما تؤكد التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنمية الدولية أحد أهم التحديات التي ستواجهها دول الربيع العربي على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي.

وفي هذا السياق، تم رصد مجموعة كبيرة من المتغيرات

جدول رقم 13: مؤشر البيئة المؤسسية		
الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة
1	دول الخليج العربي	48.7
2	دول المغرب العربي	37.2
3	دول المشرق العربي	36.0
4	دول الدخل المنخفض	27.9
	المتوسط العربي	38.9
	المتوسط العالمي	55.5

تصنيف الأداء: أداء جيد جداً (●) أداء جيد (●) أداء متوسط (●) أداء ضعيف (●) أداء ضعيف جداً (●)

شكل رقم 9: أداء المجموعات العربية في مؤشر البيئة المؤسسية



2-4 مؤشر بيئة أداء الأعمال

انطلاقاً من الأهمية البالغة لبيئة أداء الأعمال واتصالها الوثيق بجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص تم إدراج مؤشر فرعي يرصد هذا العامل ضمن المؤشر العام للجاذبية حيث يتم قياس وضعية بيئة أداء الأعمال وفق 4 متغيرات أساسية منتقاة هي: كفاءة الإجراءات الحكومية، حرية عمل الأسواق، درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات ودرجة المنافسة في الأسواق.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر بيئة أداء الأعمال الوارد ضمن المؤشر العام للجاذبية يختلف في مكوناته ومتغيراته عن مؤشر بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي وإن كان يعتمد على نفس مصدر البيانات وبالتالي من الطبيعي ومن المتوقع أن يختلفا في نتائجهما على المستويين العربي والدولي خصوصاً بالنسبة لوضعية وترتيب دول المنطقة والعالم.

وفي سياق القراءة التحليلية لنتائج المؤشر يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات الأساسية هي

(جدول رقم 14 وشكل رقم 10):

أداء ضعيف للدول العربية بشكل عام في المؤشر حيث بلغ المتوسط العربي 39.7 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي يبلغ 51.5 نقطة.

أداء مقبول للدول العربية في متغير كفاءة الإجراءات الحكومية حيث يزيد المتوسط العربي البالغ 59.8 نقطة بشكل طفيف عن المتوسط العالمي البالغ 57.6 نقطة، في حين جاء أداء الدول العربية في بقية المتغيرات الثلاثة أقل بكثير من المتوسط العالمي.

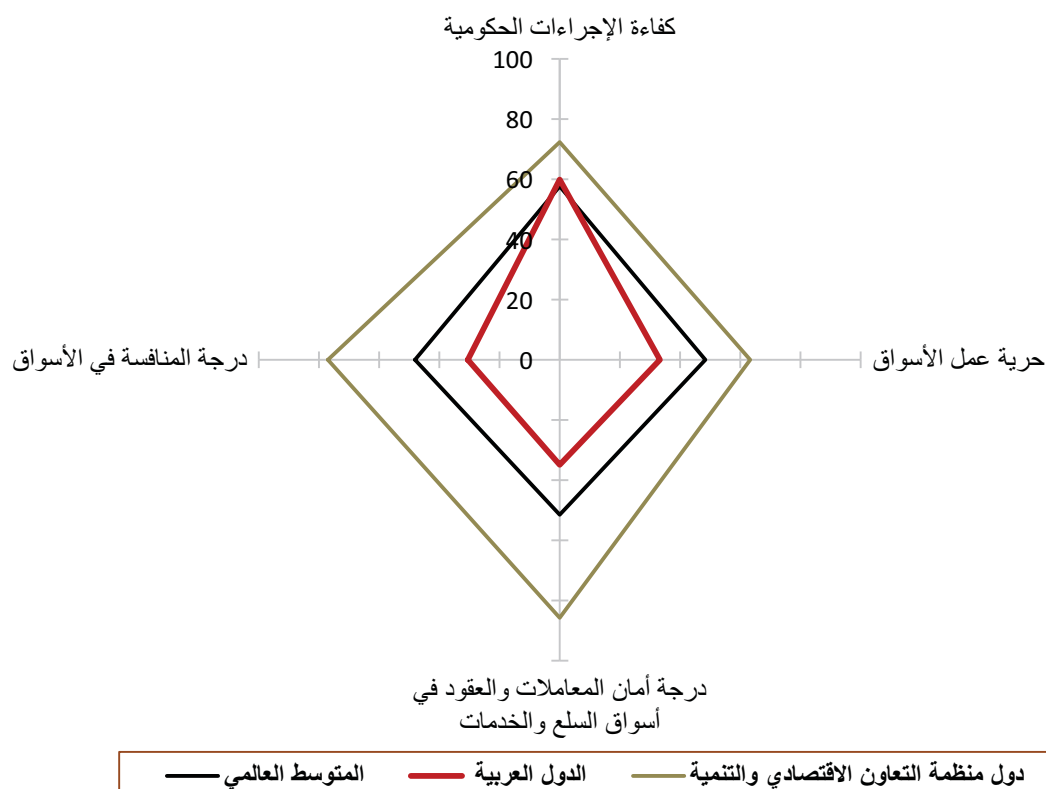
تصدرت دول الخليج المجموعات العربية المدرجة في المؤشر بحصولها على 47.1 نقطة، حيث جاءت في مجموعة الأداء المتوسط. ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 45.5 نقطة وبمستوى أداء متوسط أيضاً.

وحلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة ضمن الأداء الضعيف وأخيراً حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بمستوى أداء ضعيف جداً.

جدول رقم 14: المتغيرات الأساسية لمؤشر بيئة أداء الأعمال						
الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	كفاءة الإجراءات الحكومية	حرية عمل الأسواق	درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات	درجة المنافسة في الأسواق
1	دول الخليج العربي	47.1	67.6	33.1	48.6	39.0
2	دول المشرق العربي	46.7	57.2	58.1	39.3	32.1
3	دول المغرب العربي	35.9	56.0	21.0	34.3	32.2
4	دول الدخل المنخفض	27.0	54.0	27.4	11.7	14.8
	المتوسط العربي	39.7	59.8	33.3	34.9	30.5
	المتوسط العالمي	51.5	57.6	48.5	51.6	48.2

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

شكل رقم 10: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر بيئة أداء الأعمال مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



5-2 مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه

من المتوسط العالمي في متغيرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد والنفاذ إلى الأسواق العالمية والانفتاح على العالم الخارجي.

تصدرت دول الخليج الدول العربية بأداء جيد بحلولها في المرتبة الأولى عربياً بقيمة 39.1 نقطة مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 33.8 نقطة.

ثم حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 28.7 نقطة بأداء متوسط، وجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بأداء ضعيف وأخيراً حلت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة.

وعلى صعيد مكونات المؤشر يتضح من الجدول رقم 15 تميز أداء دول الخليج في مؤشر متوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية بأداء جيد جداً، وكذلك في مؤشرات الطلب المحلي الحقيقي للفرد ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي والنفاذ إلى الأسواق العالمية بأداء جيد.

وتراوح أداء المجموعات العربية الأخرى ما بين المتوسط والضعيف جداً في بقية المكونات الأخرى.

يعد حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي ويرصد هذا المؤشر تلك القدرة من خلال قياس 6 متغيرات حاكمة هي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، تقلبات الطلب المحلي، متوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، النفاذ إلى الأسواق العالمية، وأخيراً درجة الانفتاح على العالم الخارجي.

ووفق ما جاء في الجدول رقم 15 والشكل رقم 11 للذين يرصدان أداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته الستة الرئيسية نوضح ما يلي:

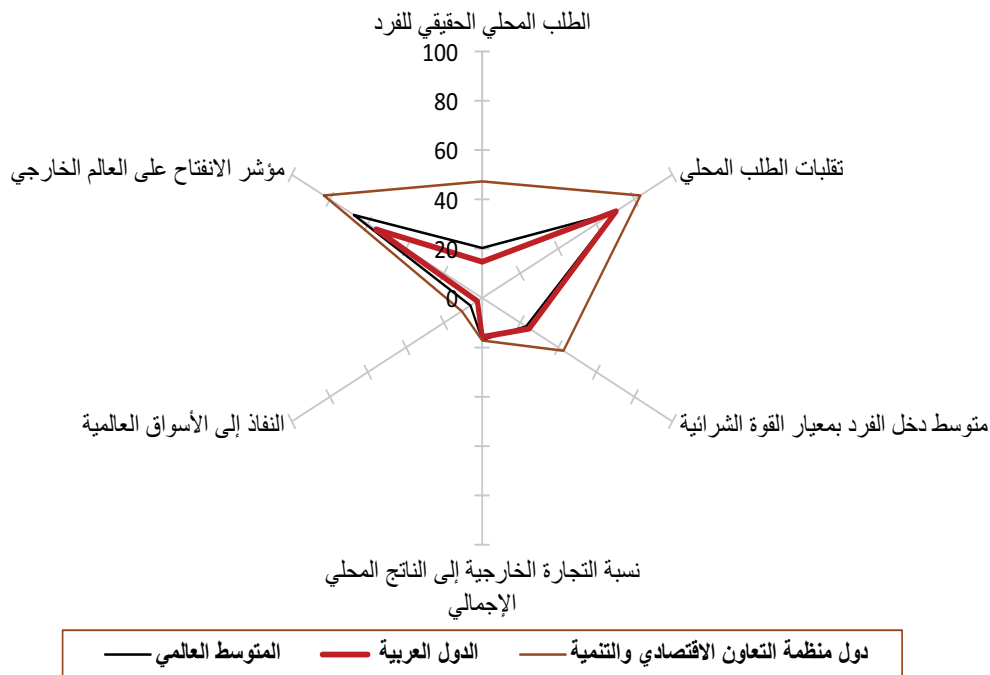
لدى الدول العربية وضعية قريبة من المتوسط العالمي فيما يتعلق بمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه حيث يبلغ المتوسط العربي 30.7 نقطة فيما يبلغ المتوسط العالمي 33.8 نقطة.

تحظى الدول العربية بوضعية قريبة من متوسط الأداء العالمي في متغيرات تقلبات الطلب المحلي ومتوسط دخل الفرد بمعيار القوة الشرائية ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، في حين كانت الوضعية أسوأ

جدول رقم 15: المتغيرات الأساسية لمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه										
الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	الطلب المحلي الحقيقي للفرد	تقلبات الطلب المحلي	متوسط دخل الفرد بمقياس القوة الشرائية	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي	النفاذ إلى الأسواق العالمية	مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي		
1	دول الخليج العربي	39.1	31.8	75.1	53.5	19.6	3.1	51.6	●	●
2	دول المشرق العربي	28.7	8.5	64.3	10.8	14.8	2.8	70.7	●	●
3	دول المغرب العربي	25.9	6.5	69.8	12.9	14.2	2.5	49.5	●	●
4	دول الدخل المنخفض	24.2	2.2	68.6	3.7	12.4	1.6	56.9	●	●
	المتوسط العربي	30.7	14.8	70.4	24.7	15.8	2.6	55.7		
	المتوسط العالمي	33.8	20.3	69.2	23.0	16.9	6.1	67.5		

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

شكل رقم 11: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



2-6 مؤشر الموارد البشرية والطبيعية

في المرتبة الثانية عربيا بقيمة 45.6 نقطة وبمستوى أداء متوسط.

كما حلت دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 41 نقطة بأداء ضعيف ثم أخيرا جاءت دول الدخل المنخفض في المرتبة الرابعة بقيمة 26.3 نقطة وبمستوى أداء ضعيف جدا.

هناك تقدم واضح للدول العربية في متغير نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي حيث يتجاوز المتوسط العربي البالغ 50.4 نقطة المتوسط العالمي البالغ 19.4 نقطة بما يزيد عن الضعف بكثير وذلك بفضل توافر النفط في دول الخليج وليبيا والجزائر وموارد تعدينية أخرى في موريتانيا واليمن والسودان، كما جاء الأداء العربي أفضل نسبيا من العالمي في متغير نصيب الفرد العامل من الناتج بمعيار القوة الشرائية.

جاء أداء الدول العربية في بقية المتغيرات الخاصة بالموارد البشرية بعيداً نسبياً عن المتوسط العالمي ولا سيما في جودة نظام التعليم وتغطية الحراك الاجتماعي، حيث بلغ المتوسط العربي 31.9 نقطة مقارنة مع 43.1 نقطة للمتوسط العالمي.

هناك العديد من أنماط الاستثمار في العالم التي تستهدف الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفاء والمدرّب في البلد المستهدف بالاستثمار، وفي هذا السياق تم إدراج مؤشر خاص بالموارد البشرية والطبيعية يقيس تلك المقومات وفق ستة متغيرات نوعية وكمية هي: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، نصيب الفرد العامل من الناتج بمعيار القوة الشرائية، متوسط سنوات الدراسة للبالغين، مؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال، وأخيرا جودة نظام التعليم و تغطية الحراك الاجتماعي.

وفي هذا السياق يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الموضحة في الجدول رقم 16 والشكل رقم 12 لأداء الدول العربية في هذا المجال من بينها:

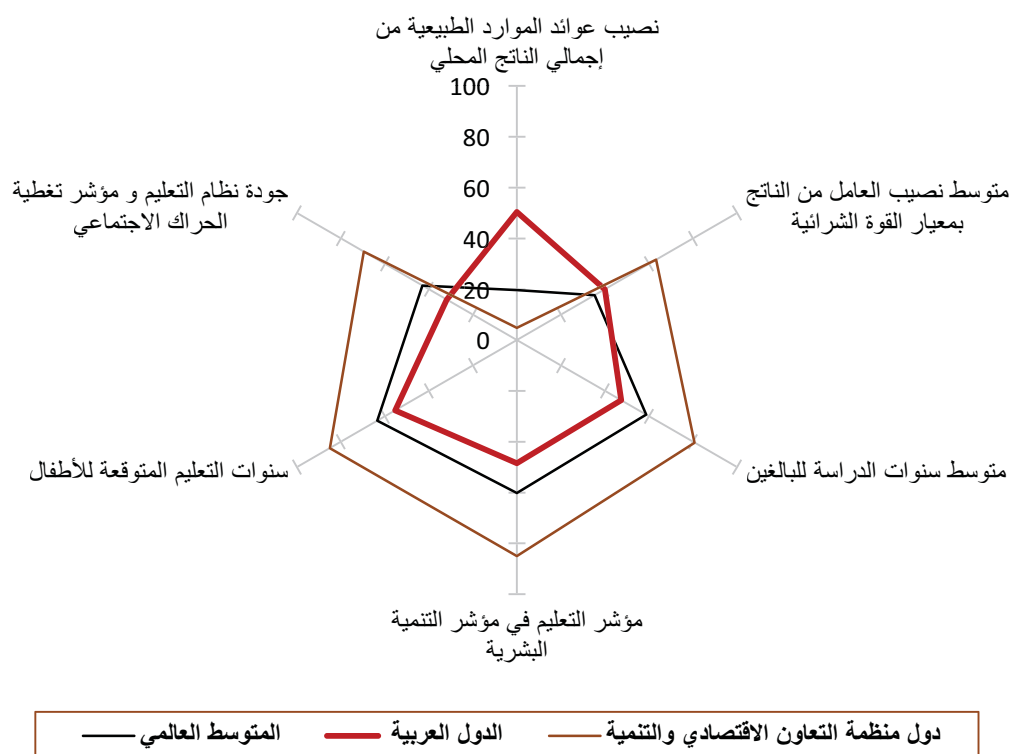
الأداء العربي في هذا المؤشر جاء متطابقاً تقريبا مع الأداء العالمي حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 45.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 46.7 نقطة.

تقدمت دول الخليج الدول العربية ومجموعة الأداء الجيد بقيمة 60.7 نقطة، كما حلت دول المغرب العربي

جدول رقم 16: المتغيرات الأساسية لمؤشر الموارد البشرية والطبيعية										
الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي	نصيب الفرد العامل من الناتج بمقياس القوة الشرائية	متوسط سنوات الدراسة للبالغين	مؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية	سنوات التعليم المتوقعة للأطفال	جودة نظام التعليم ومؤشر تغطية الحراك الاجتماعي		
1	دول الخليج العربي	60.7	74.7	73.1	55.0	57.7	61.8	42.0	●	●
2	دول المغرب العربي	45.6	43.8	28.7	49.8	53.6	69.1	28.3	●	●
3	دول المشرق العربي	41.0	11.9	26.9	57.8	58.0	60.9	30.4	●	●
4	دول الدخل المنخفض	26.3	49.5	11.3	25.5	22.6	27.9	21.3	●	●
	المتوسط العربي	45.6	50.4	40.0	47.3	48.5	55.4	31.9		
	المتوسط العالمي	46.7	19.4	35.3	58.8	60.2	63.5	43.1		

تصنيف الأداء: ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

شكل رقم 12: أداء الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر الموارد البشرية والطبيعية مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



7-2 مؤشر عناصر التكلفة

مجموعة الأداء الجيد بقيمة 74.6 نقطة، كما جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بقيمة 68.2 نقطة ثم حلت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 67.3 نقطة وأخيرا حلت دول الدخل المنخفض بقيمة 63.2 نقطة.

على صعيد المتغيرات الثلاثة المكونة للمؤشر حظيت الدول العربية بأداء أفضل من المتوسط العالمي في متغيري الضرائب وتكلفة الاستيراد والتصدير، في حين جاء الأداء العربي أقل من العالمي في مؤشر ظروف سوق العمل أو التكاليف غير المباشرة.

تميز أداء دول الخليج في مؤشر الضرائب بمستوى جيد جدا مقارنة بالمتوسط العالمي وجاء أداء كل المجموعات فيما عدا دول الدخل المنخفض جيدا في مؤشر تكلفة الاستيراد كما جاء أداء دول المغرب جيدا في مؤشر ظروف سوق العمل في حين تراوح الأداء بين المتوسط والضعيف في بقية المؤشرات.

تمثل تكلفة عناصر الإنتاج لأي مشروع استثماري واختلافها من بلد لآخر مؤشرا حاكما ورئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما مع وجود اختلافات كبيرة بين دول العالم في هذا المجال، ولاتصالها بشكل مباشر بجدوى إقامة المشروع وأرباحه المتوقعة، ويقيس مؤشر عناصر التكلفة 3 أنواع رئيسية من العناصر هي: ظروف سوق العمل (التكاليف غير المباشرة)، الضرائب، تكلفة التصدير والاستيراد.

ومن واقع قراءة الوضعية النسبية للدول العربية في هذا المؤشر يمكننا استخلاص مجموعة من النتائج منها ما يلي (جدول رقم 17 وشكل رقم 13):

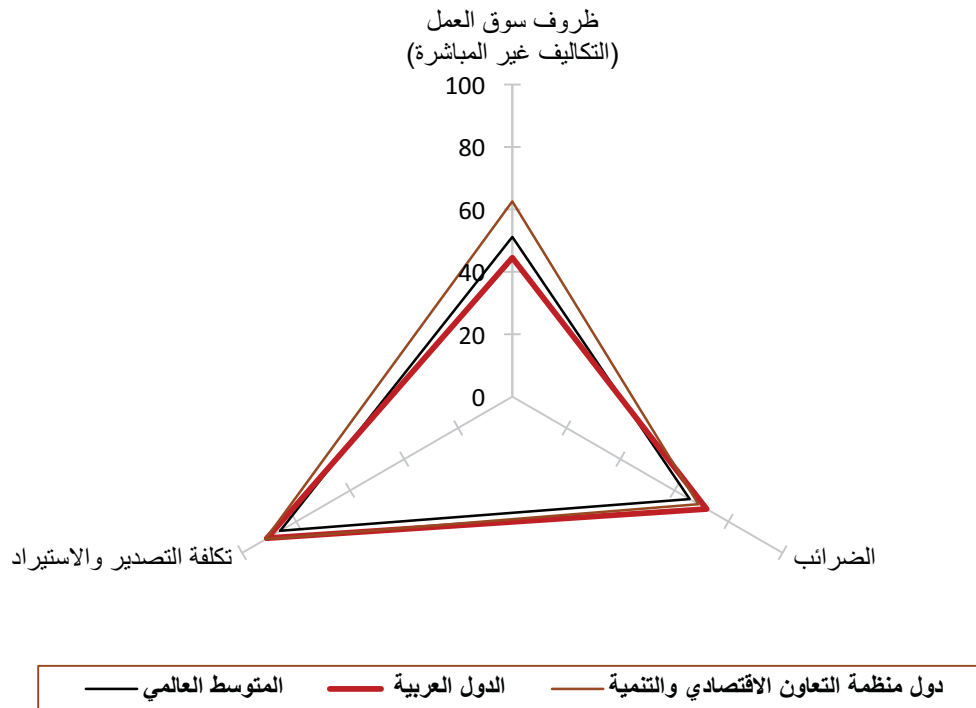
الأداء العربي في هذا المؤشر جاء قريبا من الأداء العالمي المرتفع أصلا حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 69.1 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 67.5 نقطة.

تصدرت دول الخليج الدول العربية وجاءت وحيدة في

جدول رقم 17: المتغيرات الأساسية لمؤشر عناصر التكلفة							
الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	ظروف سوق العمل	الضرائب	تكلفة التصدير والاستيراد		
1	دول الخليج العربي	74.6	36.2	93.9	93.7		
2	دول المشرق العربي	68.2	42.9	69.5	92.2		
3	دول المغرب العربي	67.3	57.4	50.6	93.8		
4	دول الدخل المنخفض	63.2	45.2	62.1	82.3		
المتوسط العربي		69.1	44.5	71.9	90.7		
المتوسط العالمي		67.5	51.2	65.5	85.8		

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

شكل رقم 13: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر عناصر التكلفة مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



2-8 مؤشر البنى التحتية

وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 شخص؛
الاتصالات الهاتفية المتمثلة في نسبة خطوط الهاتف لكل
100 شخص.

ومن واقع قراءة لوضعية الدول العربية في هذا المؤشر
(جدول رقم 18 والشكل رقم 14) يمكننا استخلاص
مجموعة من النتائج منها ما يلي:

الأداء العربي في هذا المؤشر جاء قريبا من الأداء العالمي
المنخفض أصلا حيث حققت الدول العربية متوسطا
لقيمة المؤشر بلغ 22.1 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي
بلغ 26.3 نقطة.

تصدرت دول الخليج المجموعات العربية وجاءت وحيدة
في مجموعة الأداء الجيد بقيمة 36.8 نقطة، وبفارق
واضح عن المتوسط العالمي البالغ 26.3 نقطة.

على صعيد المتغيرات الأربعة المكونة للمؤشر جاء أداء
الدول العربية أقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات
بفوارق متباينة أكبرها في الاتصالات الإلكترونية بمتوسط
عربي 27.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 37
نقطة.

تشير بيانات الجدول إلى أن معظم دول العالم تعاني من
ضعف في بنيتها التحتية على صعيد النقل البري وهو ما
يتضح من تدني قيمة المتوسط العالمي إلى 9.9 نقطة وفي
نفس السياق جاء أداء الدول العربية حيث سجلت غالبية
الدول العربية أداءً ما بين الضعيف والضعيف جدا.

من اللافت تميز أداء دول الخليج في مؤشر النقل الجوي
بمستوى جيد جدا وبدرجة أقل في النقل البري والاتصالات
الإلكترونية والهاتفية بمستوى جيد في حين جاء أداء بقية
المجموعات العربية ما بين المتوسط والضعيف جدا في
المكونات الفرعية.

لاشك أن البنية التحتية والمرافق المتطورة ولاسيما في
مجالات النقل والمواصلات والاتصالات تمثل ضرورة
ملحة للتنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي،
كونها عنصرا حاكما في تأسيس المشروعات الاستثمارية
على مختلف أنواعها وفي رفع القدرة التنافسية للبلد
المضيف.

وفي هذا الصدد، يجدر الإشارة إلى المبادرة التي
قامت بها مجموعة البنك الدولي بالاشتراك مع البنك
الإسلامي للتنمية من أجل تعزيز الاستثمار وتحقيق
النمو الاقتصادي والتكامل الإقليمي، والتي تتمثل في
إنشاء الصندوق العربي لتمويل مشروعات البنية التحتية.
ويستهدف الصندوق المساهمة في إرساء قواعد ومعايير
دولية لمواجهة التحديات المتصلة بالبنية التحتية، وتحفيز
إمكانية الحصول على موارد تمويلية من القطاعين العام
والخاص، ومساندة المشروعات المستدامة للبنية التحتية
وخاصة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
كما اعتبرت مجموعة الثماني الصندوق بمثابة أداة
رئيسية لمبادرة دوفيل للشراكة التي تهدف إلى دعم تنمية
البنية التحتية في البلدان العربية ومعالجة المخاوف التي
تم التعبير عنها خلال الربيع العربي.

وبالاستناد إلى البيانات المتوافرة عن الدول التي شملها
التقرير، تم قياس مؤشر البنى التحتية بناء على أربعة
أنواع رئيسية من العناصر هي:

كثافة الطرق البرية أي نسبة طول إجمالي شبكة الطرق
المعبدة إلى مساحة اليابسة في الدولة المعنية؛

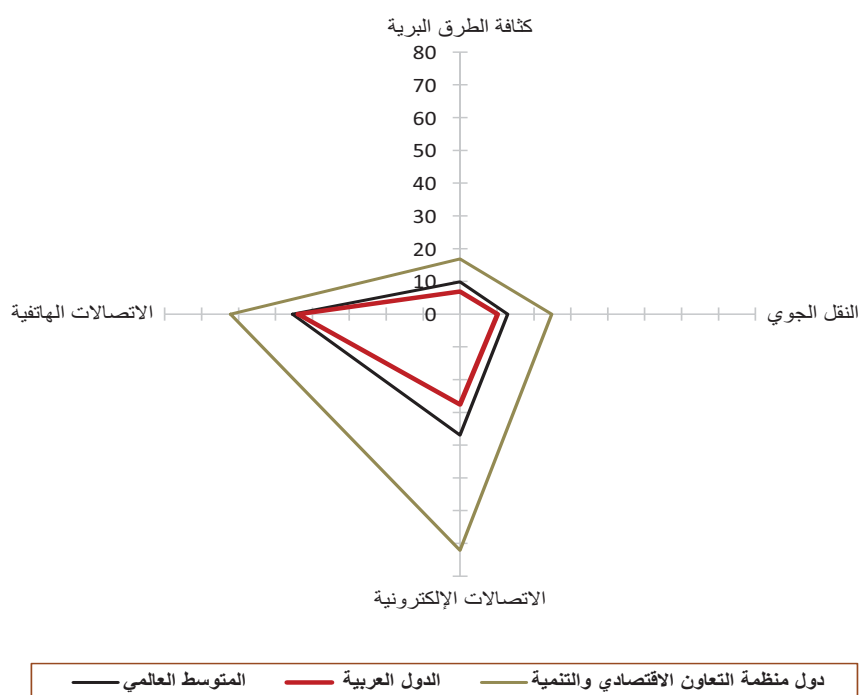
النقل الجوي للبضائع والأشخاص كمتوسط لمؤشري عدد
الركاب المحمولين جوا لكل 100,000 نسمة والشحن
الجوي بمليون طن كم؛

الاتصالات الإلكترونية كمتوسط لمؤشري عدد المشتركين
في الإنترنت النطاق العريض الثابت لكل 100 شخص

جدول رقم 18: المتغيرات الأساسية لمؤشر البنى التحتية						
الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	النقل البري	النقل الجوي	الاتصالات الإلكترونية	الاتصالات الهاتفية
1	دول الخليج العربي	36.8	14.5	23.3	46.3	63.1
2	دول المغرب العربي	17.6	2.0	2.8	20.3	45.4
3	دول المشرق العربي	17.3	4.4	5.0	25.2	34.8
4	دول الدخل المنخفض	8.2	2.3	1.5	8.7	20.4
	المتوسط العربي	22.1	6.9	10.1	27.6	43.9
	المتوسط العالمي	26.3	9.9	12.9	37.0	45.4

تصنيف الأداء: ● أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

شكل رقم 14: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر البنى التحتية مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



2-9 مؤشر اقتصاديات التكتل

تختلف قدرة الدولة على جذب الاستثمار الأجنبي، بحسب طبيعة علاقاتها الخارجية وارتباطاتها مع الشركات المتعددة الجنسية في العالم كونها تلعب دورا رئيسيا في حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، ويقاس مؤشر اقتصاديات التكتل خمسة أنواع رئيسية من العناصر هي: نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسيات المنتمة للاتحاد الأوروبي داخل الدولة، عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمة للاتحاد الأوروبي داخل الدولة، عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمة للولايات المتحدة داخل الدولة، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

ووفق ما جاء في الجدول رقم 19 والشكل رقم 15 اللذين يرصدان أداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته الخمسة الرئيسية نوضح ما يلي:

أداء المتوسط العربي في هذا المؤشر جاء أقل بشكل واضح من الأداء العالمي المنخفض أصلا حيث حققت الدول العربية متوسطا لقيمة المؤشر بلغ 6.5 نقطة

مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 11.8 نقطة.

على صعيد المتغيرات الخمسة المكونة للمؤشر جاء أداء الدول العربية أقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات بفوارق متباينة أكبرها في المؤشرات الثلاثة ذات الصلة بتواجد الشركات متعددة الجنسية بمتوسط عربي تراوح ما بين 1.6 إلى 2.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي تراوح ما بين 8.8 و9.2 نقطة.

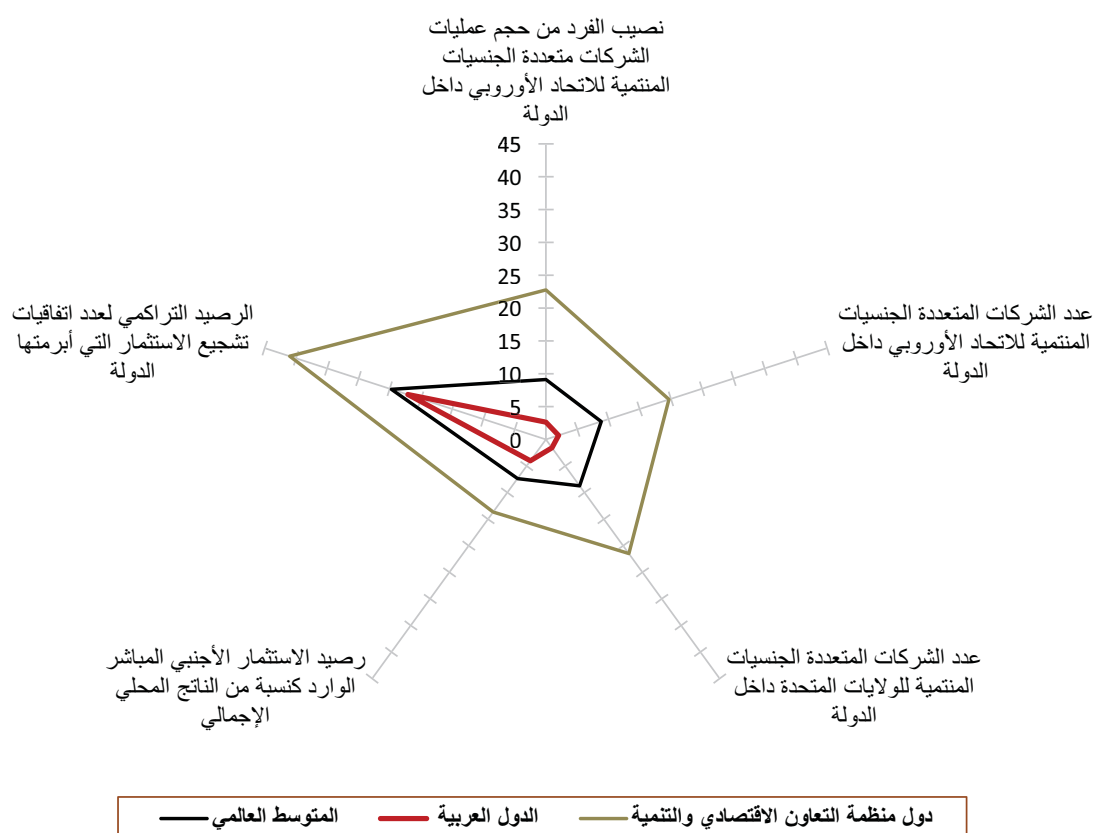
تصدرت دول المشرق العربي المجموعات العربية ومجموعة الدول ذات الأداء الجيد بقيمة 10.6 نقاط، تلتها دول المغرب العربي بحلولها في المرتبة الثانية بقيمة 7.1 نقاط ثم دول الخليج العربي بحلولها في المرتبة الثالثة بقيمة 6.1 نقاط وأخيرا دول الدخل المنخفض بقيمة 3.2 نقاط.

تميز أداء دول المشرق ودول الخليج في مكون رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما تميز أداء دول المشرق والمغرب في مكون عدد الاتفاقيات الاستثمارية المعقودة مع دول العالم الأخرى، وكذلك تميز أداء دول المغرب والخليج في مكون نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسية المنتمة للاتحاد الأوروبي داخل الدولة.

جدول رقم 19: المتغيرات الأساسية لمؤشر اقتصاديات التكتل									
الترتيب عربيًا	المجموعة	القيمة	نصيب الفرد من حجم عمليات الشركات متعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة	عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة	عدد الشركات المتعددة الجنسيات المنتمية للاتحاد الأوروبي داخل الدولة	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	رصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة		
1	دول المشرق العربي	10.6	1.4	1.9	1.7	3.8	44.2		
2	دول المغرب العربي	7.1	3.6	3.2	1.5	2.2	25.0		
3	دول الخليج العربي	6.1	3.7	2.0	1.9	7.1	16.1		
4	دول الدخل المنخفض	3.2	1.0	1.0	1.1	1.3	11.6		
	المتوسط العربي	6.5	2.63	2.04	1.58	4.01	22.08		
	المتوسط العالمي	11.8	9.18	8.90	8.79	7.39	24.76		

تصنيف الأداء: أداء جيد جداً ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء ضعيف جداً

شكل رقم 15: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر اقتصاديات التكتل مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



10-2 مؤشرات عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

لعوامل التميز والتقدم التكنولوجي منزلة خاصة عند الشركات متعددة الجنسيات الباحثة من خلال استثماراتها في مجال البحوث والتطوير في بلد ما عن أصول استراتيجية تمكنها من تحقيق ميزة تنافسية ومن اعتماد تنوع وتمايز المنتج كوسيلة لتعظيم الربحية. والمعروف أن لهذا النوع من الاستثمار أثراً توسعياً على التجارة الدولية من زاويتي الإنتاج والاستهلاك، كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات السلع والخدمات من البلد المصدر للاستثمار. ويقيس مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي 8 أنواع رئيسية من العناصر هي: مؤشر البيئة التكنولوجية، مؤشر طلبات براءة الاختراع، مؤشر معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الدولية، مؤشر تطبيقات النماذج الصناعية، مؤشر تسجيلات النماذج الصناعية، مؤشر تسجيلات العلامات التجارية، مؤشر جودة الجامعات، ومؤشر الحكومة الإلكترونية. ووفق ما جاء في الجدول رقم 20 والشكل رقم 16 اللذين

يرصدان أداء الدول العربية في المؤشر ومتغيراته الثمانية الرئيسية نوضح ما يلي:

الأداء العربي في هذا المؤشر جاء أقل بشكل واضح عن الأداء العالمي المنخفض أصلاً حيث حققت الدول العربية متوسطاً لقيمة المؤشر بلغ 9.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 15.9 نقطة.

تصدرت دول الخليج المجموعات العربية بحلولها في المرتبة الأولى بقيمة 12.1 نقطة، وبمستوى أداء متوسط مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 15.9 نقطة.

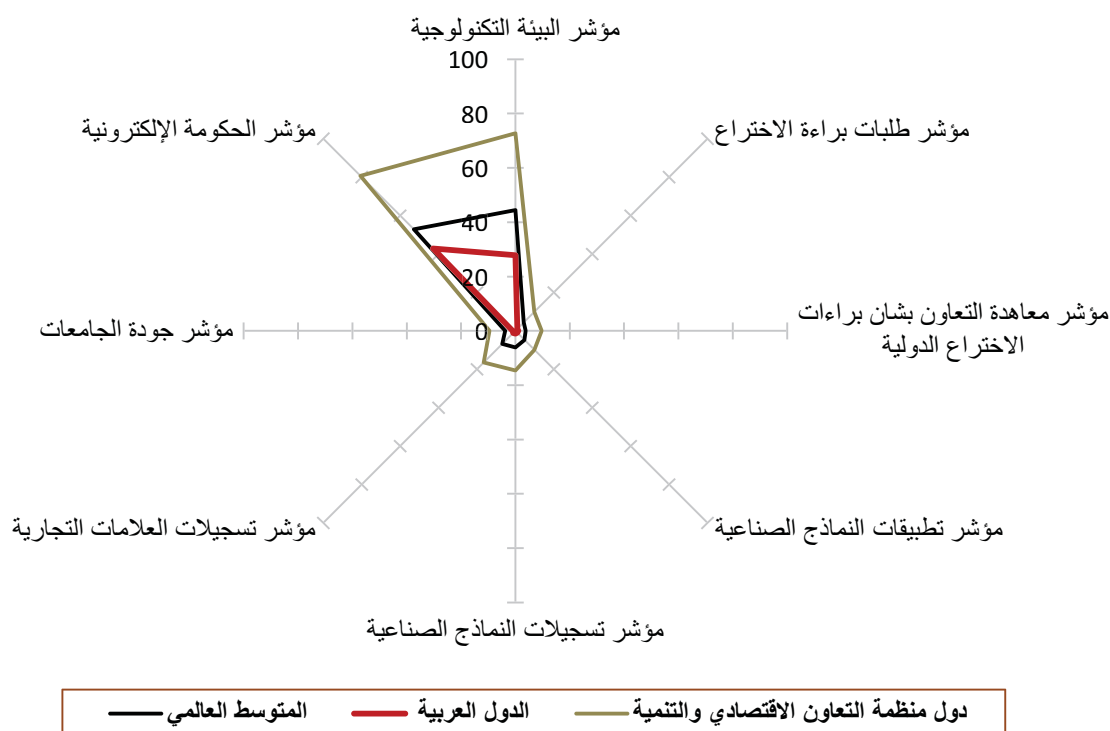
حلت دول المشرق العربي وبفارق ضئيل في المرتبة الثانية عربياً بقيمة 11.6 نقطة وبمستوى أداء متوسط أيضاً.

على صعيد المتغيرات الثمانية المكونة للمؤشر جاء أداء الدول العربية أقل من المتوسط العالمي في جميع المتغيرات بفوارق متباينة أقلها في مؤشر جودة الجامعات بمتوسط عربي تراوح ما بين 1 إلى 1.6 نقطة مقارنة مع متوسط عالمي بلغ 3.8 نقطة.

جدول رقم 20: المتغيرات الأساسية لمؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي												
الترتيب عربياً	المجموعة	القيمة	مؤشر البيئة التكنولوجية	مؤشر طلبات براءة الاختراع	مؤشر معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الدولية	مؤشر تطبيقات النماذج الصناعية	مؤشر تسجيلات النماذج الصناعية	مؤشر تسجيلات العلامات التجارية	مؤشر جودة الجامعات	مؤشر الحكومة الإلكترونية		
1	دول الخليج العربي	12.1	29.10	1.02	1.03	1.01	1.01	1.10	1.10	61.11		
2	دول المشرق العربي	11.6	37.24	1.16	1.03	1.01	1.01	1.11	1.09	49.45		
3	دول المغرب العربي	9.0	31.62	1.07	1.01	1.09	1.08	1.15	1.00	33.70		
4	دول الدخل المنخفض	5.1	15.33	1.01	1.00	1.01	1.01	1.09	1.00	19.73		
المتوسط العربي		9.6	27.89	1.06	1.02	1.03	1.03	1.11	1.05	42.87		
المتوسط العالمي		15.9	44.58	4.39	3.78	4.75	6.19	6.89	3.83	52.96		
تصنيف الأداء: ● أداء جيد ● أداء متوسط ● أداء ضعيف ● أداء جيد جداً ● أداء ضعيف جداً												

تصنيف الأداء: أداء جيد جداً (●) أداء جيد (●) أداء متوسط (●) أداء ضعيف (●) أداء ضعيف جداً (●)

شكل رقم 16: أداء متوسط الدول العربية في المتغيرات الأساسية لمؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي مقارنة بمتوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتوسط العالمي



3- فجوة وميزان الجاذبية العربية

3-1. فجوة الجاذبية العربية

يمكن تعريف فجوة الجاذبية بالفارق أو الاختلاف في توافر المتطلبات الأساسية وفي حيازة العوامل الكامنة والعناصر الخارجية الإيجابية التي يتطلبها استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين دولة أو مجموعة جغرافية ما ودولة أو مجموعة جغرافية مرجعية. كما يمكن لمصطلح فجوة الجاذبية أن يعبر عن الاختلاف أو الفرق بين الأداء المتوقع من قبل دولة ما من حيث جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية والأداء الفعلي للدولة المعنية؛ ففي هذه الحالة نتحدث عن فجوة الأداء.

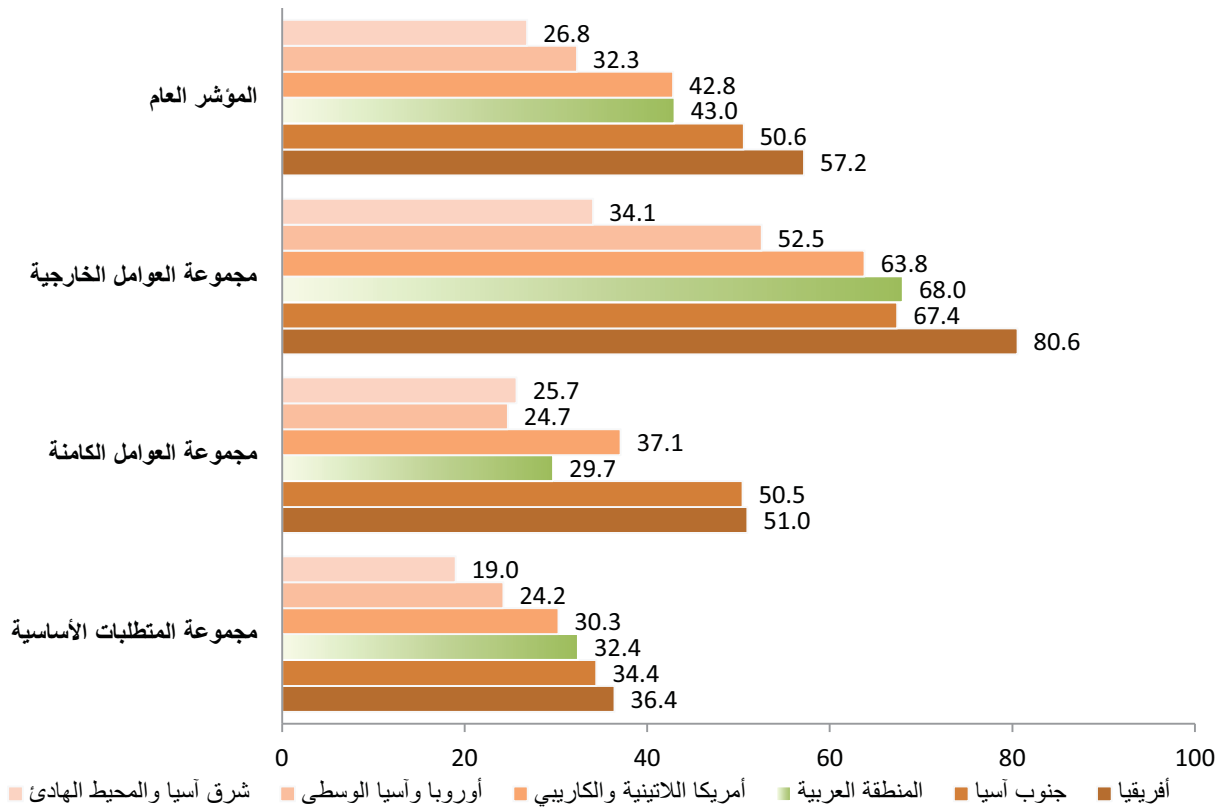
تعتبر فجوة الجاذبية عن التحدي الذي تواجهه الدولة أو المجموعة الجغرافية من أجل تحسين موقعها التنافسي في استقطاب الاستثمار الأجنبي. ويتم قياس الفجوة كنسبة مئوية تقيس الفرق بين أداء الدولة أو المجموعة الجغرافية المعنية ودولة أو مجموعة دول مرجعية (أو دول المقارنة) منسوبا إلى أداء الدولة المرجعية. فبالمقارنة مع متوسط قيمة المؤشر العام لجاذبية الدول للاستثمار لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي بلغ 49.1 نقطة، تكون فجوة الجاذبية للمنطقة العربية، التي بلغ فيها متوسط قيمة المؤشر العام 28 نقطة، كالتالي:

$$\text{فجوة الجاذبية العربية} = \frac{28-49.1}{49.1} = -43\%$$

على مستوى المؤشر العام، بلغت فجوة الجاذبية العربية بالاستناد إلى متوسط نتائج دول منظمة التعاون

جدول رقم 21: فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (%)				
المجموعة الجغرافية	مجموعة المتطلبات الأساسية	مجموعة العوامل الكامنة	مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	المؤشر العام لجاذبية الاستثمار
أفريقيا	36.4	51.0	80.6	57.2
جنوب آسيا	34.4	50.5	67.4	50.6
المنطقة العربية	32.4	29.7	68.0	43.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	30.3	37.1	63.8	42.8
أوروبا وآسيا الوسطى	24.2	24.7	52.5	32.3
شرق آسيا والمحيط الهادئ	19.0	25.7	34.1	26.8

شكل رقم 17: فجوة الجاذبية بالمقارنة مع جاذبية
مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (%)



إليها بالأصول) أو استحداث العناصر المفقودة الجاذبة للاستثمار واستبعاد العناصر المعوقة له (يشار إليها بالخصوم). وفي هذا السياق، يجدر التذكير بأن مؤشر ضمان يغطي 10 مكونات أساسية تتفرع بدورها إلى 114 متغيراً تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، وانطلاقاً من هيكل المؤشر يمكن تحديد نطاق الجذب بالاعتماد على مفهوم ميزان الجاذبية الذي يعبر عن أداء دولة ما من حيث استقطاب التدفقات الرأسمالية انطلاقاً من رصد الأصول والخصوم.

ومن الملاحظ أن أعلى قيمة لفجوة المؤشر العام للجاذبية في المنطقة العربية تحتلها دول الأداء الضعيف وأقل قيمة للفجوة في دول الخليج.

استناداً للنتائج التي تم عرضها، يتوجب على الدول العربية عموماً والدول التي تحتل المراتب الدنيا لفجوة الجاذبية على وجه الخصوص، العمل من أجل إحداث تطور ملموس في المجالات المحددة لجاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بدعم العناصر القائمة (يشار

3-2. ميزان الجاذبية العربية (نقاط الضعف ونقاط القوة)

- في إطار رصد العناصر الجاذبة والمعوقة للاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر أداء دولة ما نقطة قوة إذا ما كان ترتيبها في الثلث الأعلى بالنسبة للمتغير الذي يتضمنه المؤشر الفرعي للجاذبية، ونقطة ضعف إذا ما كان ترتيبها في الثلث الأخير من قيم المتغير تحت الدراسة. واستناداً إلى نتائج الميزان الإجمالي الذي يتم قياسه بطرح مجموع نقاط الضعف من مجموع نقاط القوة، يمكن ترتيب الدول حسب هذا الميزان الذي يشكل نظام معلومات يمكن الاسترشاد به لتقليل الخسوم أو نقاط الضعف وتحويلها إلى أصول أو نقاط قوة.

توضح هذه الجداول التي تغطي كل المؤشرات الفرعية التي تتفرع عن المؤشر العام للجاذبية أن غالبية مجموعات الدول العربية تشكو من نقاط ضعف تكمن بالأساس في المجالات التالية:

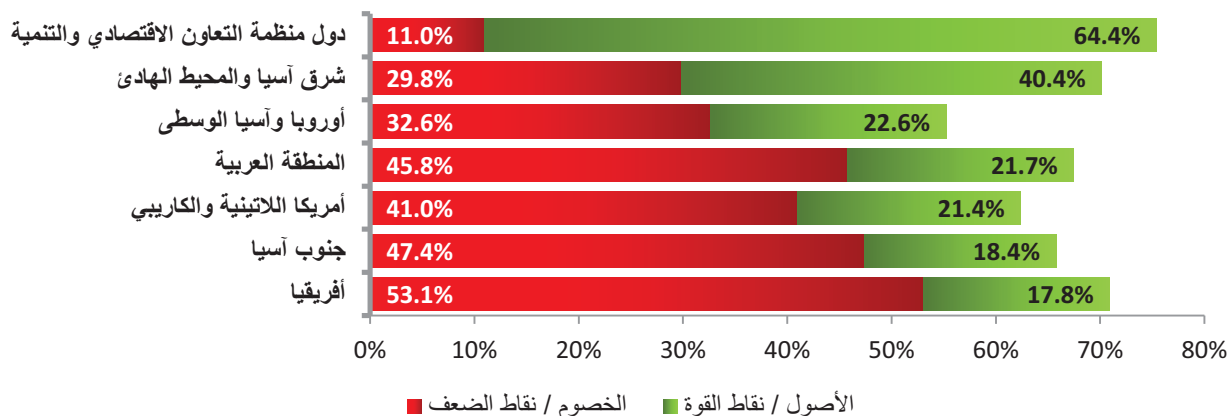
- **العوامل ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي:**
- تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: ناتج بالأساس عن الاعتماد المفرط على إيرادات النفط ومشتقاته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة كبيرة من الدول العربية. ويرتبط بذلك أن التقلبات في معدلات النمو في الناتج المحلي كانت في أحوال كثيرة دالة في تقلبات سعر النفط. كما تعتمد الدول النفطية وبالأخص الخليجية منها على خدمات العمالة المستوردة من البلدان العربية غير النفطية، مما يؤدي إلى نوع من الاعتماد المتبادل بين البلدان النفطية المستوردة للعمالة، من ناحية، والبلدان غير النفطية المستفيدة من تحويلات العاملين، من ناحية أخرى، ويساهم في نقل الصدمات الاقتصادية.
- معدل التضخم: المعلوم أن التضخم يقلل من القيمة الحقيقية لكافة الدخل من غير الأجور والتي يتم تحديدها في إطار اسمي مثل المعاشات والمنح، وفي غياب الحصول على الأدوات المالية، مثل مقايضة الأسعار أو التحوط، فإن قطاعات المجتمع التي يتحدد دخلها في إطار اسمي تكون أكثر عرضة لمخاطر التضخم. فشرائح السكان الذين يتحدد دخلهم اسمياً هم عادة من الفئات المتوسطة في معظم الدول العربية. كما يتسبب التضخم أيضاً في زيادة حصائل الفوائد الاسمية عندما يطلب المستثمرون التعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية للنقد، وبالتالي يرفع في مستوى عدم التأكد. مستويات وأسباب التضخم

فمن ملاحظة الأشكال رقم 18 إلى رقم 20 يتضح أن أعلى نسبة الأصول أو نقاط القوة من مجموع النقاط المحتملة (أي مجموع نقاط البيانات وهي تساوي عدد الدول في المنطقة الجغرافية ضارب عدد المتغيرات الرئيسية) تحققه دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المجموعات الرئيسية الثلاث المكونة للمؤشر العام بنسب مئوية 64.4% و 66.3% و 72.3% لمجموعات المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية الإيجابية على التوالي، وتحصل كل من مجموعة دول شرق آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أوروبا وآسيا الوسطى على ثاني أعلى نسبة الأصول مع ملاحظة تفوق المجموعة الأولى على مستوى المتطلبات الأساسية (40.4% للمجموعة الأولى مقابل 22.6% للمجموعة الثانية) وتنفوق المجموعة الثانية على صعيد المؤثرات الخارجية الإيجابية أو عوامل التنوع والابتكار والتطوير (55.4% للمجموعة الثانية مقابل 36.8% للمجموعة الأولى). وأوضحت النتائج قصور الدول العربية في ميزان الجاذبية بنسب مئوية للأصول 21.7% و 25.1% و 5.9% لمجموعات المتطلبات الأساسية والعوامل الكامنة والعوامل الخارجية الإيجابية على التوالي.

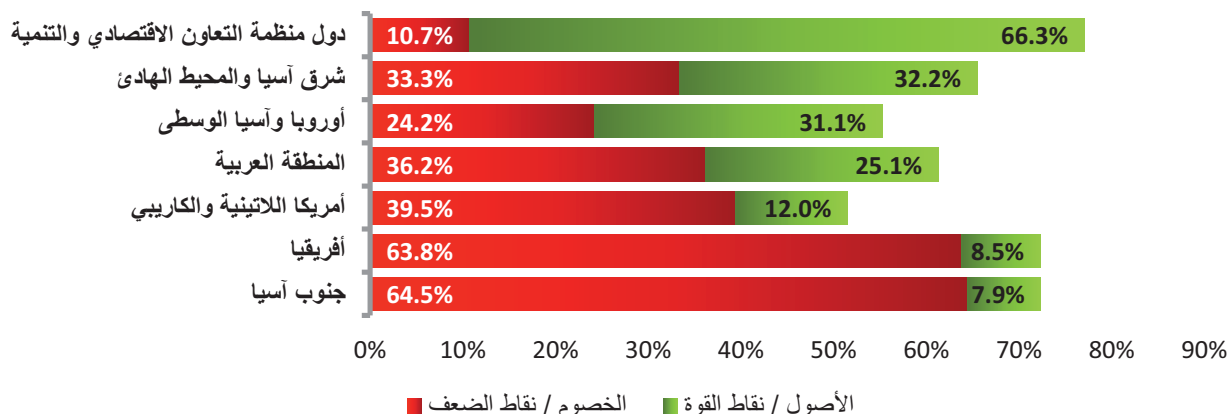
وتلخص النتائج التي تم التوصل إليها أهم نقاط الضعف أو الخسوم ونقاط القوة أو الأصول التي تم رصدها انطلاقاً من تحليل الوضع النسبي لجاذبية المنطقة العربية للاستثمار الأجنبي المباشر. يمكن هذا الرصد من تحقيق مجموعة من الفوائد من أهمها:

- تطوير خارطة طريق لصاحب القرار وللجهات المعنية بتشجيع الاستثمار تحدد موقع الدولة المعنية ضمن جغرافيا الاستثمارات الأجنبية في المستقبل.

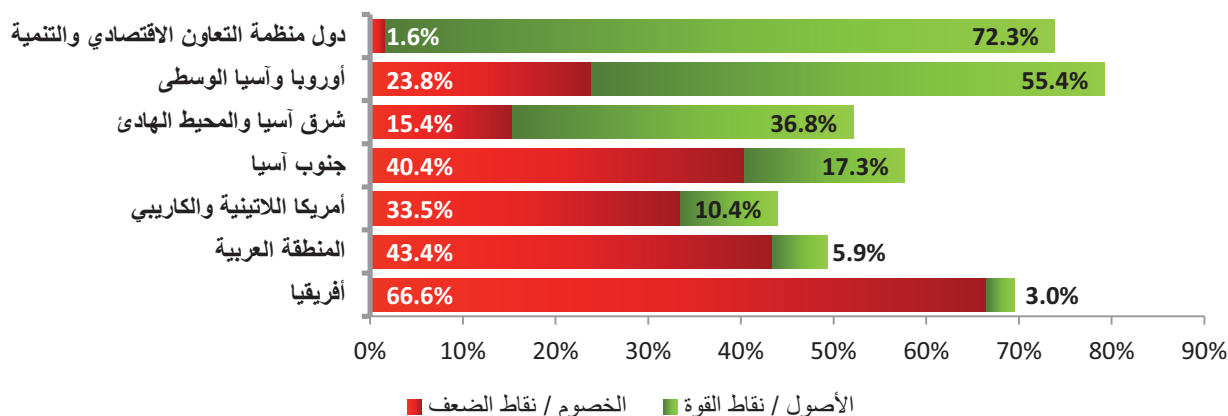
شكل رقم 18: نسبة الأصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة المتطلبات الأساسية



شكل رقم 19: نسبة الأصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الكامنة



شكل رقم 20: نسبة الأصول والخصوم من مجموع النقاط المحتملة، مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية



متباينة بين الدول العربية وتشير البيانات إلى أن هذه الظاهرة تعني بالأساس الدول العربية النفطية. في دول مجلس التعاون الخليجي يرجع التضخم إلى ارتفاع اسعار السلع التجارية عموما والغذائية بالخصوص، ارتفاع مستويات الطلب المحلي نتيجة زيادة الدخول بفعل فورة اسعار النفط، ربط العملات المحلية بالدولار الأمريكي في وقت تراجع فيه الدولار وزادت مستويات السيولة المحلية على نحو غير مسبوق لتمويل احتياجات الطلب المحلي المختلفة.

- نسبة عجز الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي: تسبب تباطؤ النمو في الدول العربية غير النفطية في تزايد العجز في الميزانية وهو أحد العوامل الطارئة للاستثمار والمساهمة في زيادة معدلات التضخم وبالتالي عدم التأكد وتواجه مجموعة من الدول العربية التحدي الأنّي المتمثل في استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي أو الحفاظ عليه وسط أجواء عدم اليقين السياسي والاضطرابات الاجتماعية التي زادت من حدة عجز الموازنة.

- العوامل المرتبطة بالبيئة المؤسسية:

لقد بذلت جهود محدودة نسبياً خلال العقد الماضي في المنطقة العربية لتطوير البيئة المؤسسية، مع وجود تباينات كبيرة في هذا المجال بين دول المنطقة، وهذا يفسر ضعف الأداء والوضع السلبي لميزان الجاذبية بالنسبة لهذه العوامل. ويجدر الإشارة إلى أن تقرير التنافسية في العالم العربي لعام 2013 قد أشار بدوره إلى الحاجة الملحة إلى إصلاحات مؤسسية في المنطقة من أجل التغلب على العقبات الحالية لخلق فرص العمل وتعزيز أعمال القطاع الخاص.

- المكونات الخاصة ببيئة أداء الأعمال:

إذا كان العديد من الدول العربية قد تمكن من تحسين كفاءة الإجراءات الحكومية خلال السنوات الأخيرة فإنها لم تتمكن في المقابل من تحقيق ميزان جاذبية إيجابي في المحاور التالية:

- حرية عمل الأسواق،
- درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات،
- درجة المنافسة في الأسواق.

- حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:

على الرغم من الوضعية الطيبة نسبياً لميزان جاذبية الدول

العربية عموماً ودول مجلس التعاون الخليجي بالخصوص من حيث مكون حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، فإن عدداً كبيراً من دول المنطقة يشكو من ميزان سلبي مؤثر الانفتاح على العالم الخارجي والذي يتكون من المتغيرات الأربعة التالية: الانفتاح التجاري وحرية تحويل المدفوعات، حرية نفاذ رأس المال إلى المؤسسات المحلية، حرية تملك الأجانب للأراضي وانفتاح القطاع المالي على الخارج.

- المكونات المتعلقة بالموارد البشرية أو نوعية رأس المال البشري:

يشير عدد من التقارير والدراسات إلى أن زيادة رأس المال البشري العربي خلال العقود الثلاثة السابقة لم تصاحبها زيادة في معدلات الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج كما هو الشأن في دول العالم عموماً والاقتصاديات الناشئة بالخصوص، ومرد هذا الأداء عدم التحسن في نوعية التعليم بكل مراحله وخصوصاً في مرحلته الأساسية. ويؤكد هذا الوضع سلبية ميزان الجاذبية الخاص بالمتغيرات الثلاثة التالية والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بنوعية التعليم ونطاقه:

- متوسط سنوات الدراسة للبالغين،
- مؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية،
- جودة نظام التعليم و مؤشر تغطية الحراك الاجتماعي.

- مكونات عناصر التكلفة المتعلقة بظروف سوق العمل:

لابد من الإشارة إلى النقص الكبير في جمع وتوظيف وتوزيع البيانات المتعلقة بأسواق العمل وقياس التكلفة والإنتاجية الذي تعاني منه معظم الدول العربية. يفسر هذا العائق ندرة الدراسات في هذا المجال وصعوبة تشخيص الثغرات الهيكلية القائمة على أسس الكلفة والإنتاجية الحديثة التي تحول دون رفع مستوى التنافسية على صعيدي التدفقات التجارية والاستثمارات الأجنبية المباشرة. بصورة عامة، وفق البيانات التي تمكنا من رصدها، فإن غالبية الدول العربية تشكو من ميزان جاذبية سالب بخصوص ظروف سوق العمل (التكاليف غير المباشرة) والتي تتضمن المرونة في سوق العمل الرسمي، صلابة عقود العمل، تكرار الإضرابات العمالية والعلاقات بين النقابات العمالية وأرباب العمل.

- مؤشر البنى التحتية الخاص بالنقل البري:

يعتبر النقل البري أداة إنتاج حيوية لأي اقتصاد حديث، يعمل على تقديم خدمة توصيل مميزة وذات جودة عالية

والتقدم التكنولوجي:

ليس من قبيل الصدفة أن تواجه الدول العربية، التي تغيب فيها الخطط الواضحة المعالم في المجالات التكنولوجية والبحث والتطوير والتي تخصص نسباً ضئيلة جداً من ناتجها القومي الإجمالي للبحث العلمي، تزايد الفجوة بينها وبين الدول الناشئة والمتقدمة في مجال التقدم التكنولوجي. وهذا ما تؤكد النتائج التي تشير إلى ميزان جاذبية سالب على مستوى المتغيرات التالية:

- مؤشر البيئة التكنولوجية،
- مؤشر طلبات براءة الاختراع،
- مؤشر معاهدة التعاون بشأن براءات الاختراع الدولية،
- مؤشر تطبيقات النماذج الصناعية،
- مؤشر تسجيلات النماذج الصناعية،
- مؤشر تسجيلات العلامات التجارية،
- مؤشر الحكومة الإلكترونية.

من الباب الى الباب، وهو مكون من المؤشرات الفرعية التي تساهم في جذب التدفقات الرأسمالية. تشكو العديد من الدول العربية من ميزان جاذبية سالب على مستوى مؤشر النقل البري والذي يتضمن متغيرين هما كثافة الطرق (أطوال الطرق لكل 100 كيلومتر مربع من مساحة الأراضي) وعدد ركاب السكك الحديدية (بالمليون راكب لكل كيلومتر).

- العوامل الخارجية الإيجابية، مؤشر اقتصاديات التكتل:

توضح النتائج أن معظم الدول العربية لها ميزان جاذبية سالب على مستوى المتغيرين التاليين:

- عدد الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية داخل الدولة،
- عدد الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية داخل الدولة.

- العوامل الخارجية الإيجابية، مؤشر عوامل التميز

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



الجزء الثاني: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: مؤشر الأداء الفعلي

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية

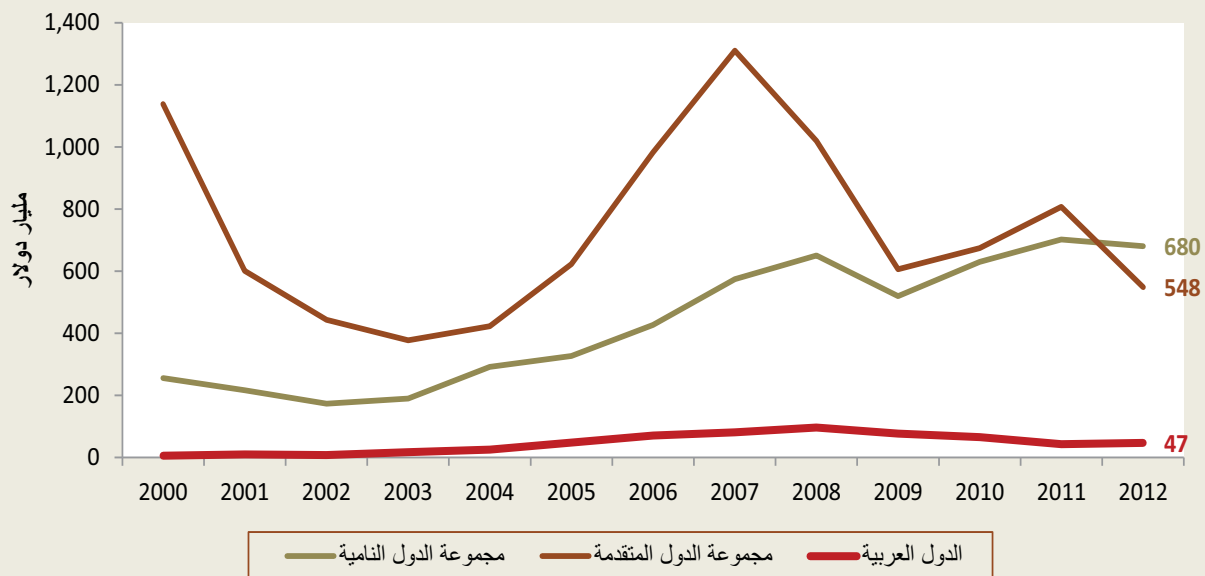
يعنى هذا الجزء من التقرير برصد ما تم إنجازه فعلياً من تدفقات رأسمالية واردة إلى مختلف الدول (مؤشر الأداء الفعلي) وبتقدير الاختلاف بين الأداء المحتمل أو الكامن لدولة ما حسب مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وإنجازها الفعلي حسب قيمة مؤشر الأداء المعتمد والمعرف أدناه للدولة المعنية (فجوة الأداء).

1.1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال عام 2012

النامية من تجاوز مجموعة الدول المتقدمة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث شكل نصيبها حوالي 52% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وذلك على الرغم من انخفاض التدفقات الوافدة إلى مجموعة الدول النامية بنسبة 3% لتبلغ 680.4 مليار دولار خلال عام 2012. في المقابل، شهدت مجموعة الدول المتقدمة انخفاضاً ملحوظاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها بنسبة تجاوزت 32% لتبلغ 549 مليار دولار خلال نفس العام. وبسبب عدم اليقين في الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، اتجهت الشركات العبر الوطنية في الدول المتقدمة نحو المزيد من التحفظ والترقب والتصفية للأصول الأجنبية بدلاً من التوجه نحو استثمارات توسعية جديدة على المستوى الدولي (شكل رقم 21).

انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالمياً بنسبة 18% بين عامي 2011 و 2012 لتصل إلى نحو 1.3 تريليون دولار عام 2012 مقابل 1.6 تريليون دولار في عام 2011. فمن الواضح، على عكس توقعات الاونكتاد، أن انتعاش مستويات التدفقات الرأسمالية سوف يستغرق فترة زمنية أطول مما كان متوقعاً، وذلك بسبب عوامل راجعة بالأساس إلى الضعف الهيكلي في النظام المالي والمصرفي العالمي، واحتمال تدهور البيئة الاقتصادية الدولية مما تسبب في تباطؤ النمو وازدياد حالة عدم اليقين بشأن السياسة العامة في قضايا تؤثر على ثقة المستثمرين، ومن شأن هذه العوامل أن تؤدي إلى المزيد من الانخفاض في الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية. وللمرة الأولى على الإطلاق، تمكنت مجموعة الدول

شكل رقم 21: التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة بالمليار دولار



2-1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية

في حصة الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية ارتفاعاً من 43 مليار دولار عام 2010 بمعدل 9.5% إلى 47.1 مليار دولار عام 2012، إلا أن قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع 76.3 مليار دولار عام 2009 و 96.3 مليار دولار عام 2008 ومتوسط بلغ 66.2 مليار دولار خلال الفترة بين عامي 2005 و 2007.

ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.6% من إجمالي العالمي البالغ 1.3 تريليون دولار، و 6.9% من إجمالي الدول النامية البالغ 680 مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل طفيف من متوسط بلغ 4.5% خلال الفترة ما بين عامي 2005 و 2007 إلى 5.4% عام 2008 ثم إلى 6.4% عام 2009 قبل أن تتراجع إلى 5.2% عام 2010 ثم إلى 2.8% عام 2011.

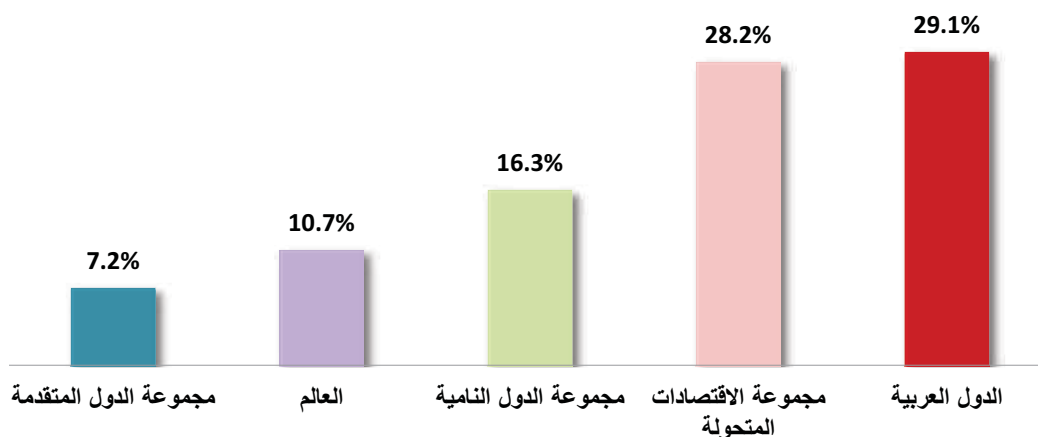
أربعة ملامح رئيسية تميز التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية، هي كالتالي:

سعت العديد من الدول العربية في الآونة الأخيرة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات واعتماد مجموعة من الإصلاحات بهدف تحسين بيئتها الاستثمارية وجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية. وبالنظر إلى أوضاع أسواق العمل والقيود المتصلة بالقدرات الانتاجية فإن تحقيق معدل نمو أعلى بشكل مستدام وبوتيرة متسارعة يتطلب من معظم الاقتصادات العربية أن تولي مرة أخرى الأولوية لمعالجة الاختلالات الهيكلية وإلى تخفيف تكاليف ممارسة أنشطة الأعمال، وزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني، والاستثمار في مرافق البنية التحتية ورأس المال البشري من أجل إرساء قواعد ثابتة لارتفاع معدل العائد على الاستثمارات، محلية كانت أو أجنبية، ومواجهة المنافسة الحادة من بقية الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية. ولكي تتمكن تلك الإصلاحات من التأثير الإيجابي المؤدي إلى جذب المزيد من التدفقات الرأسمالية، يتوجب على الحكومات وواضعي السياسات في الدول العربية الحفاظ على وتيرة الإصلاحات وتنفيذها بنحو فعال والتركيز على تحسين نوعية الأداء المؤسسي. بناء على ما سبق ذكره، قد تتطلب الإصلاحات والجراءات والحوافز فترة زمنية محددة قبل أن تؤدي إلى زيادة كبيرة

1. شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية ارتفاعاً ملحوظاً بمعدل تخطى معدلات نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى جميع الدول:

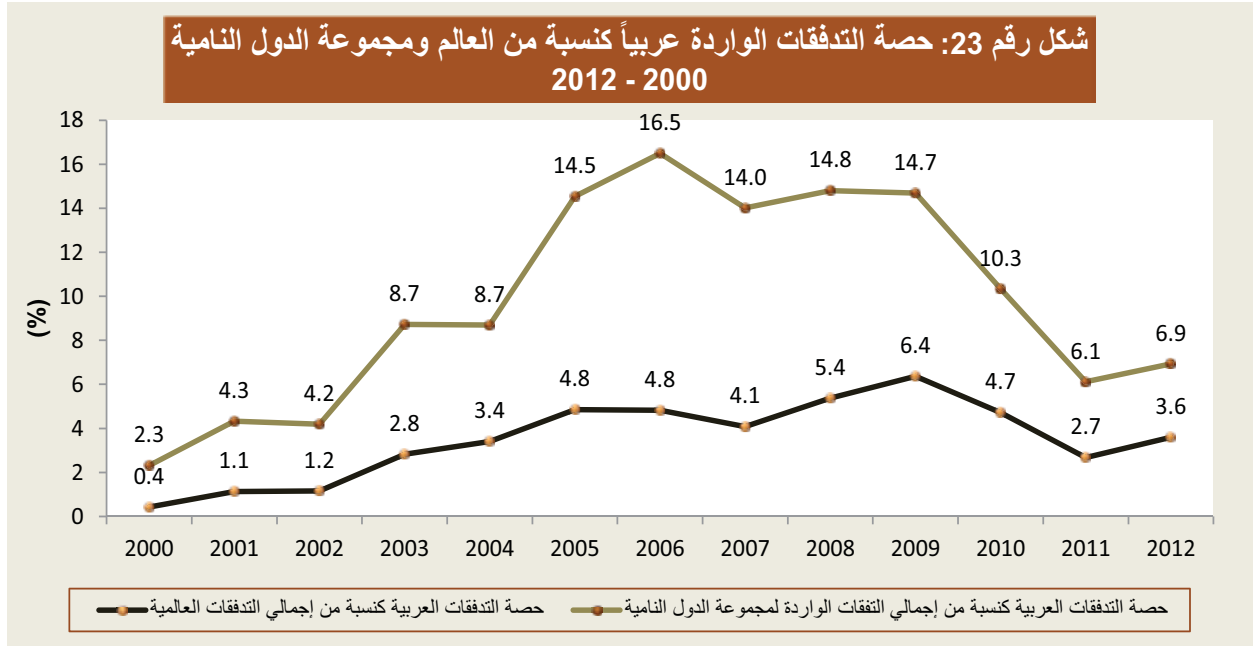
بلغ متوسط معدل نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية 29.1% خلال السنوات العشر الأخيرة، بالمقارنة مع متوسط معدل نمو بلغ 10.7% للعالم و 16.3% لمجموعة الدول النامية خلال نفس الفترة (شكل رقم 22).

شكل رقم 22: معدل نمو تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة 2012-2003



2. تقدم المجموعات الجغرافية الأخرى على حساب الدول العربية في قيمة استقطاب التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة:

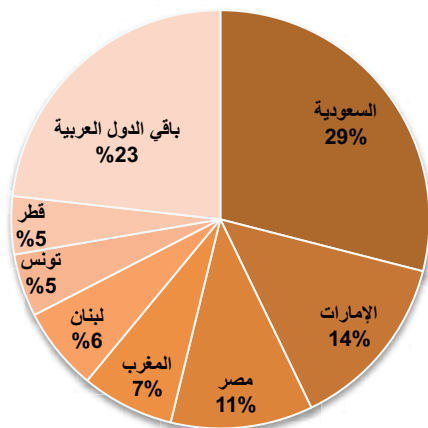
خلال السنوات العشر الأخيرة، شكلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية في المتوسط ما نسبته 4.3% من إجمالي التدفقات العالمية، مقارنة بمتوسط نسبة 4.9% لمجموعة الاقتصادات المتحولة و38.4% لمجموعة الدول النامية (شكل رقم 23). كما مثلت تلك التدفقات في المتوسط خلال 2003-2012 ما نسبته 11.5% من إجمالي التدفقات الواردة إلى مجموعة الدول النامية، مقارنة بمتوسط نسب 8.2% و29.2% و62.2% لكل من مجموعة الدول الأفريقية وأمريكا اللاتينية وآسيا على التوالي.



3. تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمنطقة العربية في عدد قليل من الدول والقطاعات:

للاستثمار الأجنبي والعربي المباشر في الدول العشر بقيمة 7.12 مليار دولار وبنسبة 62% من الإجمالي، يليه قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بقيمة 4.4 مليار دولار وبحصة تبلغ 38.2% من الإجمالي، ولم يحصل قطاع الزراعة إلا على 26 مليون دولار وبنسبة 0.22% فقط.

شكل رقم 24: رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية بنهاية عام 2012



كما توضح البيانات تركزا جغرافيا عاليا نسبيا في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المنطقة العربية خلال الفترة 2003-2012 حيث تستحوذ أربع دول فقط (السعودية والإمارات ومصر ولبنان، حسب الترتيب التنازلي للحصة من الإجمالي) من أصل 21 دولة على ما يقارب ثلثي إجمالي التدفقات إلى المنطقة (63%). وبالنسبة لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حتى عام 2012، يتضح أن حصة هذه الدول من إجمالي 21 دولة من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بلغت 29%، 14%، 11%، 6% بالنسبة لكل من السعودية والإمارات ومصر ولبنان على التوالي (شكل رقم 24).

حسب البيانات القطرية الرسمية ومن واقع رصد التدفقات الواردة إلى عشر دول عربية هي مصر والأردن والإمارات والكويت والجزائر والمغرب وتونس وليبيا واليمن وجيبوتي بنهاية عام 2012 والبالغ إجمالي التدفقات فيها نحو 11.5 مليارات دولار، يتضح أن قطاع الخدمات أكبر متلقٍ

4. تركيز المستثمرين الأجانب من خارج المنطقة العربية في عدد محدود من الدول:

يتضح أن سبع دول تستحوذ على 67.3% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية هي: فرنسا (بحصّة 19.9%) والولايات المتحدة (بحصّة 13.5%) والمملكة المتحدة (بحصّة 11.7%) واليابان (بحصّة 10.7%) وهولندا (بحصّة 5.2%) وإسبانيا (بحصّة 3.6%) وألمانيا (بحصّة 2.7%).

حسب البيانات القطرية الرسمية ومن واقع رصد أرصدة التدفقات الواردة إلى عشر دول عربية هي السعودية والامارات وقطر والكويت والمغرب وتونس والأردن وليبيا وفلسطين وجيبوتي من الدول الأجنبية غير العربية بنهاية عام 2012 والبالغ قيمتها الاجمالية نحو 197.6 مليار دولار موزعة حسب الدول الأجنبية المستثمرة في تلك الدول،

3.1- الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال عام 2012

جدول رقم 22: الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بالمليون دولار لعامي 2011 و 2012					
الترتيب عربياً	الدولة	2011	2012	الحصة من الإجمالي العربي (%)	نسبة التغير (%)
1	السعودية	16,308	12,182	25.8	-25
2	الإمارات	7,684	9,608	20.4	25
3	لبنان	3,490	3,678	7.8	5
4	الجزائر	2,571	2,900	6.2	13
5	المغرب	2,564	2,887	6.1	13
6	مصر	-483	2,798	5.9	680
7	السودان	2,692	2,488	5.3	-8
8	تونس	1,156	1,944	4.1	68
9	الكويت	855	1,864	4.0	118
10	سلطنة عمان	1,049	1,484	3.1	41
11	الأردن	1,476	1,405	3.0	-5
12	العراق*	2,082	1,275	2.7	-39
13	البحرين	781	891	1.9	14
14	ليبيا	0	720	1.5	--
15	قطر	-87	327	0.7	477
16	فلسطين	214	244	0.5	14
17	موريتانيا	45	236	0.5	421
18	جيبوتي	79	110	0.2	39
19	الصومال	102	102	0.2	0
20	اليمن	-713	4	0.0	101
21	سورية	1,059	--	--	--
	الإجمالي العربي	42,925.5	47,145.6	100.0	9.8

المصدر: موازين المدفوعات والجهات الرسمية في الدول العربية.
* بيانات العراق لعام 2012 تخص النصف الأول من العام فقط.

رغم ما شهدته الساحة العربية من أحداث وتطورات خلال الأعوام الأخيرة فإن الإحصاءات الأولية تشير إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية بنسبة بلغت 9.8% من نحو 42.9 مليار دولار عام 2011 إلى 47.1 مليار دولار عام 2012. حيث تصدرت كل من السعودية والإمارات ولبنان قائمة الدول العربية من حيث جذب الاستثمار خلال العام 2012 بحصص 25.8% و 20.4% و 7.8% على التوالي، ثم الجزائر في المرتبة الرابعة وبحصّة 6.2%، والمغرب في المرتبة الخامسة بقيمة 2887 مليون دولار وبحصّة 6.1%، ثم مصر في المرتبة السادسة بقيمة 2798 مليون دولار وبحصّة 5.9%. وحل السودان في المرتبة السابعة عربياً من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بقيمة 2488 مليون دولار وبحصّة 5.3% ثم تونس في المرتبة الثامنة بقيمة 1944 مليون دولار وبحصّة 4.1% ثم الكويت في المرتبة التاسعة بقيمة 1864 مليون دولار وبحصّة 4% ثم سلطنة عمان في المرتبة العاشرة بقيمة 1484 مليون دولار وبحصّة 3.1% ثم الأردن في المرتبة الـ 11 بقيمة 1405 ملايين دولار وبحصّة 3% من الإجمالي العربي. و حلت العراق في المرتبة الـ 12 عربياً بقيمة 1275 مليون دولار وبحصّة 2.7% ثم البحرين في المرتبة الـ 13 بقيمة 891 مليون دولار وبحصّة 1.9% ثم ليبيا في المرتبة الـ 14 بقيمة 720 مليون دولار وبحصّة 1.5% ثم قطر في المرتبة الـ 15 بقيمة 327 مليون دولار وبحصّة 0.7% وأخيراً جاءت فلسطين وموريتانيا وجيبوتي والصومال واليمن على التوالي (جدول رقم 22).

2- الاستثمارات العربية البينية

بيانات الرصيد بالخصوص من أبرزها أن منهجية حسابه لا تأخذ في اعتبارها تدفقات الاستثمارات التي تم سحبها من الدول العربية المضيفة إلى دولة إقامة المستثمر العربي، وكذلك لا تطبق أية معدلات إهلاك على الاستثمارات القائمة والمستمرة خلال الفترة منذ عام 1985 أو السنوات التي تليها.

منهجية استخراج الرصيد التي كانت تتبعها المؤسسة تتشابه مع المنهجية التي كانت متبعة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكاد) والتي تعتمد على التجميع التراكمي للتدفقات السنوية منذ العام 1970 والتي تخلي عنها الانكاد بل وسحب السلسلة الزمنية لهذه الأرصدة من موقعه الشبكي عام 2010 فضلاً عن مشاركته في مسح صندوق النقد الدولي ضمن مؤسسات دولية عديدة منها البنك المركزي الأوروبي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والمكتب الإحصائي للمفوضية الأوروبية.

قيام صندوق النقد الدولي بعمل أول مسح منسق لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر (CDIS) على المستوى العالمي، بهدف تحسين درجة توافر وجودة تلك البيانات، على أساس الأرصدة القائمة وحسب الدولة المضيفة، حيث غطى مسح الصندوق البيانات اعتباراً من نهاية العام 2009، على أن يتم تكرار هذا المسح بشكل منتظم على أساس سنوي.

المفاهيم ودرجة التغطية وأساليب تقييم وتصنيف البيانات التي تم جمعها في إطار مسح الصندوق تتفق مع التوصيات والمعايير المنصوص عليها بالطبعة السادسة لدليل إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات ومركز الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي في يناير 2010، وكذلك المعيار الدولي لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بالطبعة الرابعة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

دعم 105 دول بنهاية 2012 لمبادرة الصندوق في هذا الشأن منها 6 دول عربية هي البحرين والأردن والكويت والمغرب والسعودية وفلسطين وإدخال تحسينات ملحوظة فيما يتعلق بجودة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول.

يشكل نقص المعلومات الإحصائية الدقيقة والحديثة والشاملة حول تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته ومصادره واتجاهاته لدى الكثير من الدول العربية أحد العقبات الأساسية المؤدية إلى تعقيد إجراء المقارنات على الصعيد الدولي والتي تزيد من صعوبة تقييم الآثار الاقتصادية الناجمة عن تلك التدفقات، كما يتسبب شح نظم جمع البيانات والإبلاغ عنها بشكل منتظم وقلة انسجامها في العديد من دول المنطقة في إثارة مشاكل ذات صلة بصياغة السياسات العامة والاستراتيجيات الموجهة لاستقطاب و/أو توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر. فنادرًا ما تتوافر بيانات تحدد مصادر الاستثمار الأجنبي في الدولة المعنية، أي التوزيع الجغرافي للاستثمار حسب بلد المصدر، كما نادرًا ما تتوافر معلومات حول التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي وحول أثره في مجالات العمالة والقيمة المضافة والصادرات والواردات والمديونية.

ومن الناحية الفنية، يعتبر بناء قاعدة بيانات دقيقة حول إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الوطني شرطاً أساسياً ليس فقط لاتخاذ القرارات اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لجذب تلك الاستثمارات وتفعيل دورها التنموي الحالي والمستقبلي، بل يعتبر كذلك عنصراً هاماً لتمكين أهل الاختصاص وأصحاب القرار من الحد الأدنى من التنسيق من أجل إرساء عوامل نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية، بالإضافة إلى العوامل أو المقومات القائمة مثل توافر الموارد البشرية، والموارد الطبيعية وكذلك رؤوس الأموال.

من هذا المنطلق وإدراكاً من المؤسسة لأهمية البيانات والمعلومات في رصد تطور مناخ الاستثمار في الدول العربية، لاسيما عبر إحصاءات الاستثمار المباشر العربي البيني الذي ترصده المؤسسة بشكل حصري بالاعتماد على بيانات قطرية واردة من الجهات الرسمية في الدول العربية، فقد وجدت المؤسسة أن من واجبها أن تنبه مرة أخرى إلى المعوقات التي تواجهها في هذا المجال وأن تشير إلى الملاحظات التالية:

- شح البيانات المتوافرة بشأن الاستثمارات المباشرة العربية البينية.
- يرى فريق العمل القائم على إعداد بيانات التقرير وجود العديد من المآخذ والانتقادات الفنية على

الأجنبي الخارج عالمياً إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، بقيمة مؤشر «ضمان» لجاذبية الاستثمار والذي يقيس كما سبق ذكره مدى إمكانات الدولة المعنية في جذب الاستثمار الأجنبي. هذا وتشير قيمة أعلى من الواحد الصحيح لمؤشر الأداء إلى أن الدولة المعنية تصدر رؤوس أموال بحجم نسبي يتجاوز حجمها الاقتصادي الدولي.

وبمقارنة أداء الدول بصفقتها مصدرة لرؤوس الأموال بمؤشر الأداء الكامن من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية يوضح الشكل رقم 25 أن هنالك مجاًلاً واسعاً لتنمية التدفقات الرأسمالية العربية البينية. فاعتماداً على متوسط قيمة مؤشر ضمان لمختلف دول العالم باستثناء دول منظمة التعاون والتنمية والذي بلغ 27.3 نقطة، يبين الشكل رقم 25 أن إحدى عشرة دولة عربية تمكنت من تجاوز هذه القيمة وبالتالي يمكن تصنيفها ضمن الدول التي يمكن الاستثمار فيها لتمييز أدائها مقارنة بمتوسط أداء الدول النامية والدول التي تمر بمراحل انتقالية من حيث توافر العناصر الجاذبة للاستثمار الأجنبي. ويجدر الإشارة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تصدر مجموعة الدول العربية الجاذبة للاستثمار الأجنبي لتمتعها بمناخ أعمال تتوافر فيه معظم مقومات نجاح الاستثمار من أهمها: توافر الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، الموقع الاستراتيجي بين قارتي آسيا وإفريقيا، البنية التحتية جيدة في مجالات الطرق ووسائل الاتصال والمناطق الصناعية الحرة وتوفير الخدمات المالية والمصرفية، توافر الموارد الطبيعية التي لا تقتصر على النفط والغاز الطبيعي فحسب، اتساع السوق

وفي هذا السياق، تحت المؤسسة الدول العربية على تنفيذ قرار جامعة الدول العربية رقم (ق 1843 - د ع 86) بتاريخ 2010/9/30، على هامش مناقشة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري بشأن حث الدول العربية على توفير بيانات الاستثمار الأجنبي بهدف إثراء تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، علماً بأن بيانات الاستثمارات العربية البينية يقتصر مصدرها على الجهات الرسمية القطرية. كما تدعو المؤسسة الدول العربية الأعضاء التي قامت بإجراء مسوحات إحصائية ميدانية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى إمدادها بنتائجها التفصيلية، وتشجع الدول العربية الأخرى على المشاركة في مسح الصندوق وتقديم بيانات الرصيد للاستثمارات الأجنبية الصادرة والواردة وفق المعايير الدولية المعتمدة لكي يتسنى للمؤسسة استخلاص بيانات رصيد وتدفقات الاستثمارات العربية البينية في السنوات المقبلة.

هذا وتعتبر الاستثمارات العربية البينية أحد العوامل المساعدة في إنجاح التكامل الاقتصادي وتسريع وتيرته بالإضافة إلى الإطار القانوني والمؤسسي للتدفقات التجارية البينية. وقبل عرض البيانات التي وردت للمؤسسة بخصوص الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2012، والتي اقتصر مرة أخرى على عدد محدود من الدول العربية (8 دول خلال هذا العام و5 دول فقط خلال العام الماضي)، يركز التقرير على إمكانات التدفقات الاستثمارية البينية على مستوى المنطقة العربية وذلك بمقارنة مؤشر أداء الدول العربية بصفقتها مصدرة لرؤوس الأموال، والذي يقيس حصة البلد من الاستثمار

الشكل رقم 25: فرص تنمية التدفقات الرأسمالية العربية البينية



سجلت انخفاضاً كبيراً من 6.8 مليار دولار عام 2011 إلى 1.8 مليار دولار عام 2012، أي بمعدل قدره 73.3%.

ويتضمن الجدولان رقماً 23 و 24 مصفوفة التدفقات وخصص التدفقات الاستثمارية العربية المباشرة الوافدة إلى دول المنطقة على التوالي موزعة حسب الدول المصدرة والدول المستقبلة، أخذاً بعين الاعتبار البيانات التي وردت من 8 دول عربية فقط، يبينان ما يلي:

تصدرت المغرب قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية للعام 2012، حيث بلغت قيمة هذه التدفقات 1.12 مليار دولار وبحصة 33.3% من الإجمالي، تليها مصر بحوالي 984 مليون دولار وحصة 29.2%، ثم تونس بحوالي 623 مليون دولار وحصة 18.5%، ثم الكويت بحوالي 393 مليون دولار وحصة 11.5%، فالأردن بحوالي 197 مليون دولار وحصة 5.9%.

تصدرت الامارات قائمة الدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية خلال عام 2012 بتدفقات بلغت حوالي 1.3 مليار دولار أو ما نسبته 39% من إجمالي الاستثمارات

وارتفاع القوة الشرائية، وتوافر الرأس المال النقدي الأمر الذي يشكل حافزاً للمستثمرين الأجانب للاستثمار في دول المنطقة بصورة مشتركة مع المستثمرين المحليين.

كما يوضح الشكل رقم 25 أن مجموعة من الدول العربية التي يمكن تصنيفها ضمن الدول المصدرة لرأس المال، مكونة من السعودية والإمارات وقطر، لاستثمار بما يكفي في الخارج (مقارنة بحصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي)، ومن هذا المنطلق تشكل مع مجموعة أخرى من الدول العربية مصادر كامنة لإقامة المشاريع الاستثمارية في الدول العربية الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

وفقاً للبيانات الواردة للمؤسسة والتي اقتصرَت هذه السنة على 8 دول عربية فقط شملت كلاً من المغرب ومصر وتونس والكويت والأردن والبحرين والجزائر واليمن، فقد بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية خلال عام 2012 نحو 3.4 مليار دولار. وبالتركيز على نفس مجموعة الدول التي أفصحت عن بياناتها خلال العام الماضي (مصر، تونس، الأردن، الجزائر واليمن)، يتضح أن تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة قد

جدول رقم 23: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدولة من الدول العربية بالمليون دولار لعام 2012									
الدول المستضيفة للاستثمارات (الواردة)									الدولة
الإجمالي	اليمن	الجزائر	البحرين	الأردن	الكويت	تونس	مصر	المغرب	
1,312.7	--	--	3.1	0.7	--	44.4	418.3	846.2	الإمارات
663.5	--	--	5.0	0.4	--	509.2	85.5	63.4	قطر
360.0	1.0	--	20.4	2.9	--	0.3	201.5	134.0	السعودية
140.6	--	--	--	16.2	--	--	98.8	25.6	البحرين
105.4	0.1	--	--	104.1	--	--	--	1.2	سورية
103.2	--	--	--	0.2	--	29.5	58.5	15.0	الكويت
46.7	2.0	--	--	43.5	--	1.0	--	0.1	العراق
62.3	--	14.7	--	2.7	--	0.5	31.2	13.2	لبنان
0.0	--	--	--	--	--	--	--	--	الصومال
16.4	--	--	--	--	--	16.4	--	--	المغرب
14.2	--	--	--	12.1	--	1.2	--	0.9	مصر
18.3	--	--	--	--	--	--	3.3	15.0	تونس
19.0	--	--	--	--	--	10.1	6.7	2.2	ليبيا
15.6	0.1	--	1.0	--	--	1.9	12.3	0.3	الأردن
14.5	--	--	--	14.5	--	--	--	--	فلسطين
12.6	--	--	--	--	--	--	12.1	0.5	سلطنة عمان
8.4	--	--	--	--	--	8.1	--	0.4	الجزائر
3.4	--	--	--	--	--	--	3.4	--	اليمن
1.1	--	--	--	--	--	--	1.1	0.0	السودان
1.0	--	--	--	--	--	--	--	1.0	موريتانيا
443.8	--	--	--	--	392.9	--	50.9	--	أخرى
3,362.9	3.2	14.7	29.5	197.3	392.9	622.6	983.6	1,119.1	الإجمالي

الدول العربية المستضيفة (المصدرة)

أما على مستوى التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية الواردة خلال عام 2012، فتشير نفس البيانات الواردة من 8 دول عربية إلى أن معظم الاستثمارات العربية البينية تركزت في قطاعي الخدمات والصناعة بحصة بلغت 99.7%، إذ استحوذ قطاع الخدمات على ما نسبته 69.4% من الإجمالي، وقطاع الصناعة على ما نسبته 30.3% من الإجمالي وبينما اقتصرت حصة قطاع الزراعة على 0.3% من الإجمالي.

يعتمد قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية على ثلاثة متغيرات هي:

العربية البينية الصادرة، تركزت معظمها في المغرب (846 مليون دولار) ومصر (418 مليون دولار). وجاءت قطر ثاني أكبر الدول المصدرة للاستثمارات المباشرة البينية العربية بما قيمته حوالي 664 مليون دولار وما نسبته نحو 19.7% من الإجمالي، تركزت معظمها في تونس (509 ملايين دولار) ومصر (86 مليون دولار). وحلت السعودية بالمركز الثالث، حيث بلغت الاستثمارات العربية البينية الصادرة منها نحو 360 مليون دولار وما نسبته نحو 10.7% من الإجمالي، تركزت معظمها في مصر (202 مليون دولار) والمغرب (134 مليون دولار).

جدول رقم 24: حصص تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدولة من الدول العربية لعام 2012									
الدول المستضيفة للاستثمارات (الواردة)									الدولة
الإجمالي	اليمن	الجزائر	البحرين	الأردن	الكويت	تونس	مصر	المغرب	
39.0	--	--	10.6	0.4	--	7.1	42.5	75.6	الإمارات
19.7	--	--	16.9	0.2	--	81.8	8.7	5.7	قطر
10.7	31.2	--	69.1	1.5	--	0.0	20.5	12.0	السعودية
4.2	--	--	--	8.2	--	--	10.0	2.3	البحرين
3.1	3.7	--	--	52.8	--	--	--	0.1	سورية
3.1	--	--	--	0.1	--	4.7	5.9	1.3	الكويت
1.4	62.7	--	--	22.0	--	0.2	--	0.0	العراق
1.9	--	100.0	--	1.4	--	0.1	3.2	1.2	لبنان
0.0	--	--	--	--	--	--	--	--	الصومال
0.5	--	--	--	--	--	2.6	--	--	المغرب
0.4	--	--	--	6.1	--	0.2	--	0.1	مصر
0.5	--	--	--	--	--	--	0.3	1.3	تونس
0.6	--	--	--	--	--	1.6	0.7	0.2	ليبيا
0.5	2.4	--	3.4	--	--	0.3	1.3	0.0	الأردن
0.4	--	--	--	7.3	--	--	--	--	فلسطين
0.4	--	--	--	--	--	--	1.2	0.0	سلطنة عمان
0.3	--	--	--	--	--	1.3	--	0.0	الجزائر
0.1	--	--	--	--	--	--	0.3	--	اليمن
0.0	--	--	--	--	--	--	0.1	0.0	السودان
0.0	--	--	--	--	--	--	--	0.1	موريتانيا
13.2	--	--	--	--	100.0	--	5.2	--	أخرى
100.0	0.1	0.4	0.9	5.9	11.7	18.5	29.2	33.3	الإجمالي

الدول العربية المستضيفة (المصدرة)

3- منهجية تقييم الأداء الفعلي: مؤشر الأداء

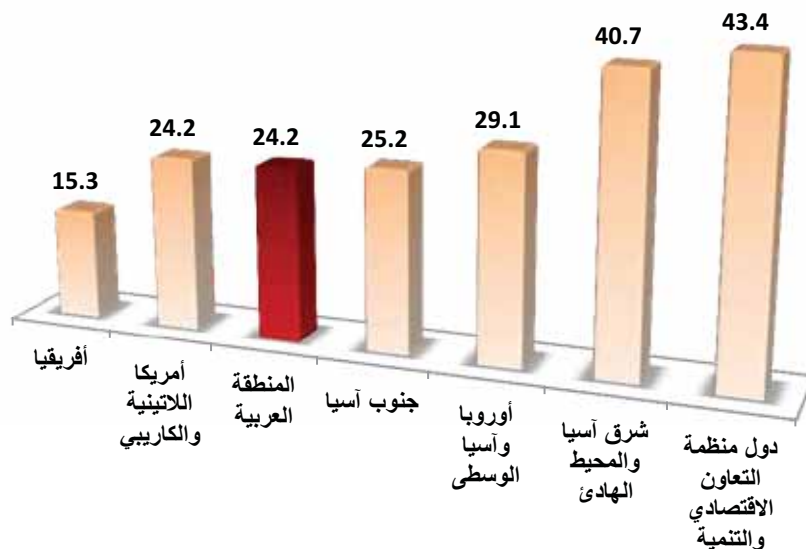
- يعتمد قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية على ثلاثة متغيرات هي:
- لوغاريتم متوسط رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الثلاث الأخيرة: اللجوء إلى متوسط قيمة المتغير يقلل من آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات (الايجابية أو السلبية) التي قد تبعد مؤقتاً بعض المتغيرات عن مستوياتها العادية، أما تحويل متوسط القيمة باستعمال اللوغاريتم فيمكن من الحد من تباين نطاق قيم البيانات المتعلقة بالأرصدة. ومراعاة لأهمية هذا المتغير في رصد الأداء الفعلي أعطي له وزناً ترجيحياً يساوي 75%.
 - متوسط حجم صفقات الاندماج والتملك كبائع خلال السنوات الثلاث الأخيرة بوزن ترجيحي 12.5%.
 - متوسط عدد المشاريع المصنفة ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي (الذي يعني إنشاء مرافق إنتاجية جديدة) في البلد المضيف بوزن ترجيحي 12.5%.
- بعد تنميط المكونات الفرعية لمؤشر الأداء تمت عملية التجميع، بناء على الأوزان الترجيحية المعلنة سابقاً، باعتماد طريقة التجميع الهندسي لتفادي مبدأ التعويض الضمني الكامل بين المكونات الثلاثة باعتبار الفوارق في أوزانها الفرعية وفقاً لأهميتها المفترضة في تكوين مؤشر الأداء المركب.

4- مقارنة الأداء الفعلي بالأداء الكامن

يوضح الشكل رقم 26 وضع الدول العربية مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى حسب نتائج مؤشر الأداء.

حلت الدول العربية في المرتبة قبل الأخيرة بـ 24.2 نقاط بالتساوي مع دول مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤشر الأداء الفعلي في استقطاب الاستثمارات الأجنبية، في حين تصدرت دول مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والترتيب المجموعات تليها مجموعة شرق آسيا والمحيط الهادئ بفارق 2.7 من النقاط.

شكل رقم 26: مؤشر الأداء حسب المجموعات الجغرافية



المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار واثمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



ملاحظات ختامية وتوصيات

ملاحظات ختامية وتوصيات

جاذبية الدول العربية ضمن تصنيف مراحل التنمية الاقتصادية

إن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار يؤثر بشكل مباشر ليس في رصد الامكانيات فحسب بل كذلك في صياغة السياسات الرامية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها وتعزيز دورها التنموي لما يقدمه من توصيف دقيق وشامل للمكونات الأساسية المحددة لبيئة الأعمال والمناخ العام للاستثمار. فقد صُمم المؤشر لكي يعكس المقومات الكامنة الكلية المؤثرة على مناخ الاستثمار والمحددة لقدرة الدول أو المجموعات الجغرافية على استقطاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية. وتعتمد جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي على عدد من العوامل، والتي أشرنا إليها في بداية التقرير بالمؤشرات الفرعية أو الرئيسية. ونذكر أن أهم المكونات التي رصدتها الأدبيات النظرية والتطبيقية الخاصة بجغرافيا الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتمثل في: الاستقرار الاقتصادي الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية، بيئة أداء الأعمال، حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، وفرة ونوعية الموارد البشرية والطبيعية، عناصر التكلفة، البنى التحتية، اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

في حين أن جميع المكونات الرئيسية مهمة لقياس قدرة جذب الدول للاستثمارات الأجنبية إلا أن أداء المكونات يؤثر في كل بلد بشكل مختلف بحسب مرحلة النمو التي يقع فيها، فكلما انتقلت الدول بين هذه المراحل تعمد حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إلى الارتفاع ويتغير الهيكل الاقتصادي وترداد حاجة الدول لرفع إنتاجية عناصر الانتاج المختلفة لتبقى قادرة على توفير مستوى عالٍ من الدخل. ينعكس ازدياد قدرة جذب الاقتصاد بشكل طردي على الانتاجية وبالتالي على الدخل نتيجة النمو الذي يشهده على مختلف الأصعدة والذي يدفع به للانتقال إلى المرحلة التالية من تطوره.

فالدول في مرحلة التنمية الاقتصادية المعتمدة على استغلال وفرة الأيدي العاملة الرخيصة و/أو الموارد الطبيعية تتنافس في ما بينها لاستقطاب نمط معين من الاستثمارات الأجنبية على أساس كلفة العمالة وتوافر الموارد الطبيعية لانتاج سلع وخدمات عادية أو غير متطورة. وبالنظر لتقسيم المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار يفترض أن المكونات المؤثرة بشكل أساسي في جاذبية اقتصاديات هذه المجموعة هي المحاور المندرجة تحت مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة وهي: الاستقرار الاقتصادي الكلي، الوساطة المالية والقدرات التمويلية، الحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية، وبيئة أداء الأعمال.

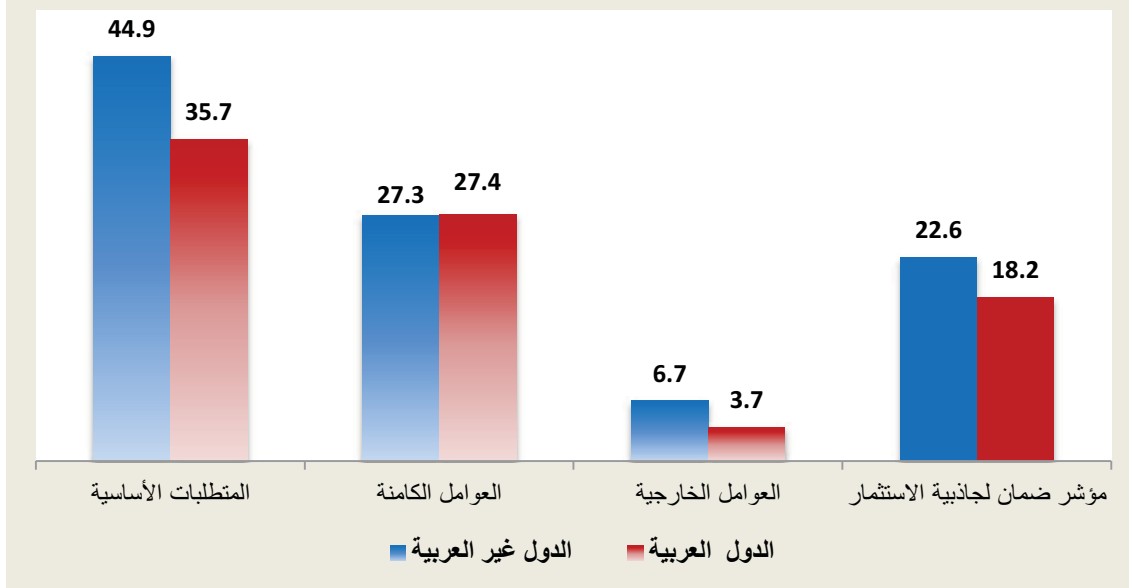
وبارتقاء الدول إلى مرحلة الاعتماد على الانتاجية يتوجب عليها التركيز على العناصر التي تمكن من استحداث وتبني طرق انتاج أكثر كفاءة وفعالية ومن الارتقاء بنوعية السلع والخدمات للتمكن من مواكبة ارتفاع الدخل ومتطلبات الجودة مع المحافظة على مستويات الأسعار، تعتمد قدرة الجذب في هذه المرحلة بالخصوص على العوامل الكامنة التي تحددها المعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي أي الشركات المتعددة الجنسيات وتتضمن: حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، نوعية الموارد البشرية المتوافرة بالتزامن مع الاستفادة من الموارد الطبيعية، العناصر المباشرة وغير مباشرة المحددة للتكلفة والمحفزة للاستثمار، والبنى التحتية.

أما بالنسبة للاقتصاديات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار فمقومات المنافسة في ما بينها على استقطاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية تحددها القدرة على تقديم سلع وخدمات مبتكرة وفريدة من نوعها للتمكن من مجارة الكلفة العالية لعناصر الانتاج والمحافظة على متطلبات الجودة، الأمر الذي يستوجب الاعتماد على أحدث وسائل الإنتاج وأكثرها تطوراً وتعقيداً وعلى القدرة على الاستفادة من العوامل الخارجية الايجابية المتوافرة في البيئة التي يقام فيها الاستثمار. بالتالي يصبح تأثير محوري مجموعة عوامل اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي مهما لقدرة جذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول.

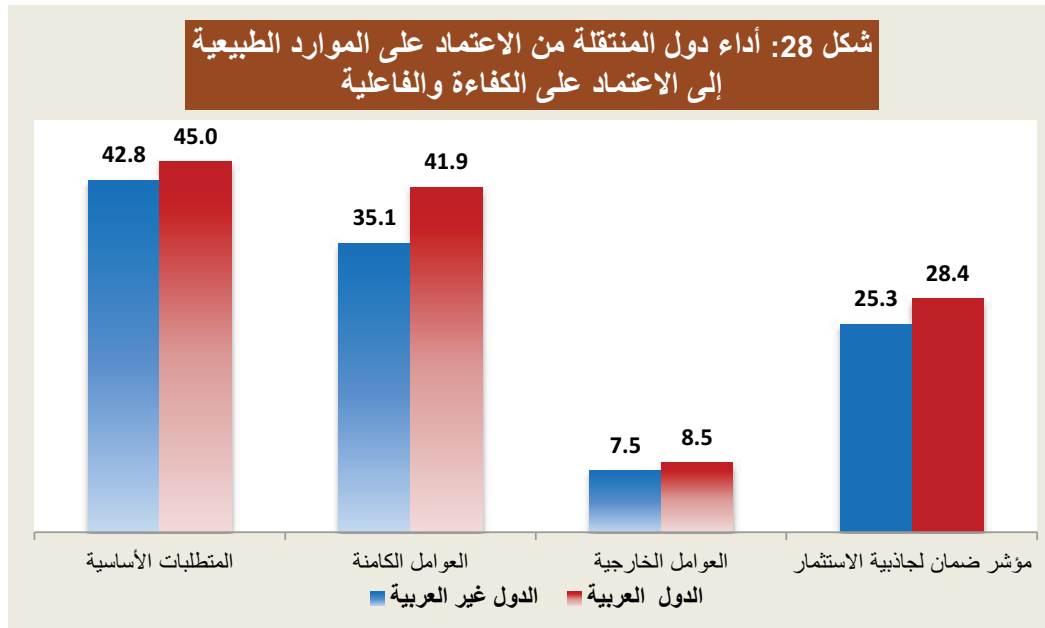
وبناء على ما سبق، فمن المفترض عند وضع أي إطار لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر كمرجع رئيسي لصانعي السياسات على النطاق الوطني أن يؤخذ بعين الاعتبار مرحلة النمو التي تمر بها الدولة، والتي تفرز نمطا انتاجيا وتكنولوجيا واستهلاكيا محددا، والأولويات التنموية التي عادة ما تتضمنها الخطط أو الاستراتيجية الإنمائية لكل بلد. ومن هذا المنطلق تم تقسيم الدول التي شملها التقرير ضمن خمس مراحل تنموية وفق نفس المعايير التي اعتمدها تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ومثلما يوضحه الجدول رقم 25. وفقا لهذا التقسيم المبين في الجدول رقم 26، تصنف الدول العربية التي شملها التقرير إلى خمس مجموعات هي كالتالي:

1. الدول المصنفة ضمن مجموعة الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية وهي كل من موريتانيا والسودان واليمن؛ والمفترض أن تولي هذه الدول اهتماماً وأولوية لتحسين مؤشرات محاور الجذب التي تتدرج ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة. وبالتالي يجب التركيز على محاور هذه المجموعة عند صياغة ورفع التوصيات الخاصة بسياسات الاستثمار. كما يوضح الشكل رقم 27 أن الأداء المتوسط للدول العربية في هذه المرحلة من النمو على مستوى المؤشر الفرعي لمجموعة المتطلبات الأساسية (35.7 نقطة) أقل بـ 20.5% من متوسط أداء الدول الأخرى ضمن نفس التصنيف (44.9 نقطة)، الأمر الذي يعكس أداء سلبيا وعبئا كبيرا على إمكانيات تلك الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

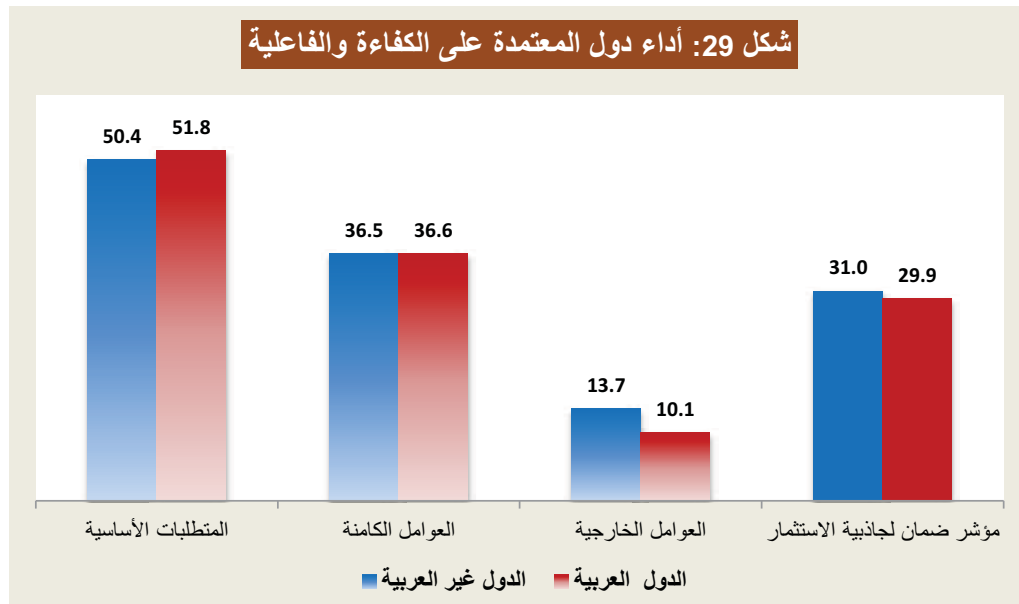
شكل 27: أداء الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية



2. الدول المصنفة ضمن مجموعة الاقتصادات في المرحلة الانتقالية الأولى من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى الاعتماد على الكفاءة والفاعلية، وتضم سبع دول عربية هي الجزائر ومصر والكويت وليبيا وقطر والسعودية وسورية. بالنسبة لهذه الدول، الأهمية النسبية لمحاور كل من مجموعة المتطلبات الأساسية ومجموعة العناصر الكامنة متساوية تقريبا على مستوى أولويات الإصلاح أو ردم فجوة جاذبية الاستثمار القائمة مع الدول المنافسة. وعلى عكس ما تم رصده في المجموعة الأولى، فإن الأداء المتوسط للدول العربية في هذه المرحلة من النمو على مستوى كل المؤشرات الفرعية أعلى من متوسط أداء الدول الأخرى ضمن نفس التصنيف (شكل رقم 28). وتجدر الإشارة إلى أن أغلبية الدول العربية ضمن هذه المجموعة تتمتع بوفرة في الموارد (النفط والغاز).

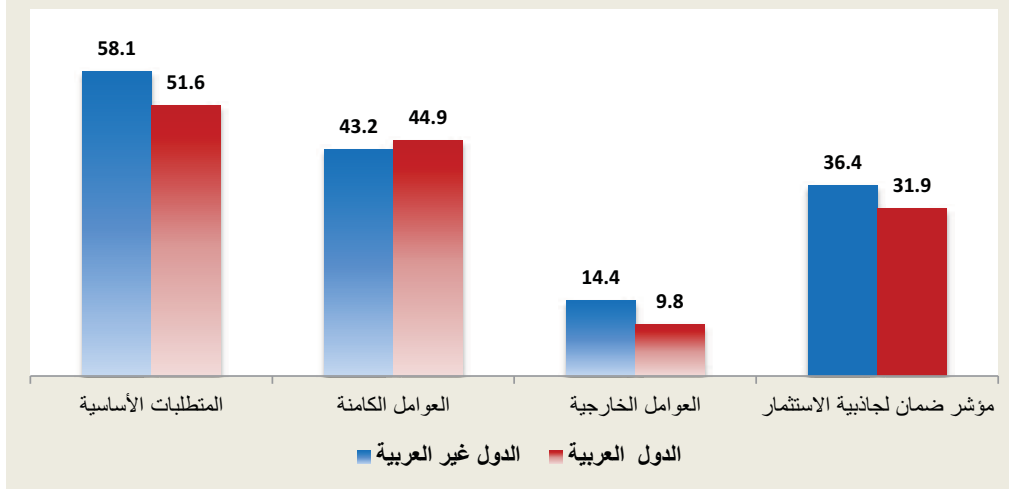


3. مجموعة الدول المصنفة ضمن مجموعة الاقتصادات القائمة على الكفاءة والفاعلية (المرحلة الثالثة) والتي تعتمد بشكل أكبر على محاور مجموعة العناصر الكامنة مع بقاء الأهمية النسبية لمحاور مجموعة المتطلبات الأساسية عند التطرق لفجوة جاذبية الاستثمار القائمة مع الدول المنافسة. تضم هذه المجموعة ثلاث دول عربية هي الأردن والمغرب وتونس ويوضح الشكل رقم 29 أن أداء هذه الدول متقارب جدا مقارنة بالدول الأخرى ضمن نفس التصنيف باستثناء فجوة الأداء المتعلق بعوامل اقتصاديات التكتل والتميز وذلك على حساب الدول العربية المصنفة ضمن المرحلة التنموية الثالثة.



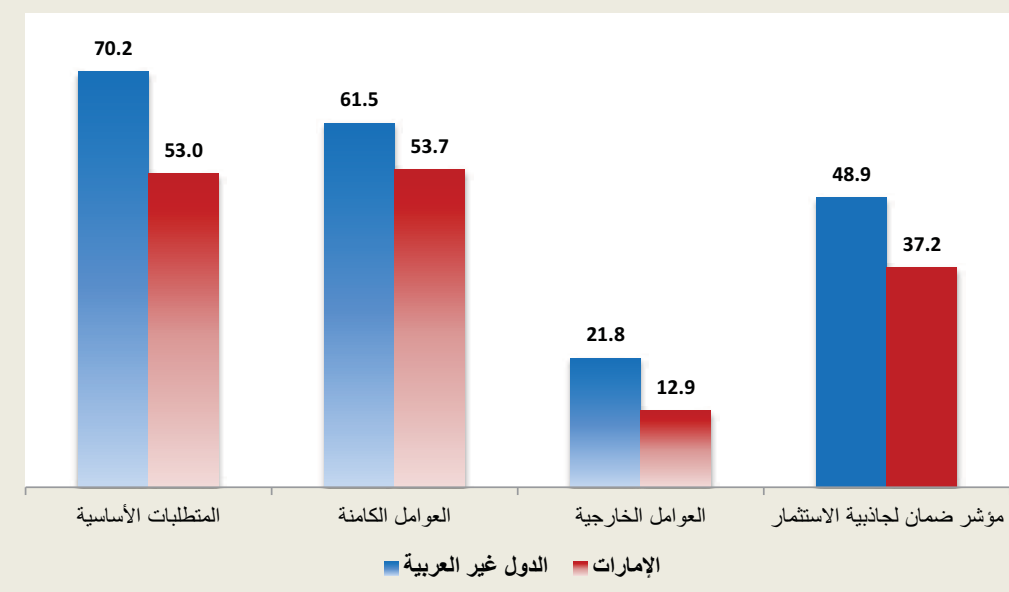
4. مجموعة دول المرحلة الانتقالية ما بين المرحلتين الثانية والثالثة والتي يتوجب عليها التركيز أكثر على العناصر التي تمكن من استحداث وتبني طرق إنتاج أكثر كفاءة وفعالية ومن الارتقاء بنوعية السلع والخدمات. كما يتوجب على دول المجموعة إيلاء أهمية نسبية أعلى لعوامل التميز والتطوير عند تقدير فجوة الجاذبية مع الدول المنافسة في نفس المرحلة التنموية. تضم هذه المجموعة ثلاث دول عربية هي البحرين ولبنان وسلطنة عمان، ويوضح الشكل رقم 30 أهمية الفجوة القائمة (تقارب 32%) بين الدول العربية وبقية دول المجموعة على مستوى محور مجموعة عوامل اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

شكل 30: أداء دول المنتقلة من الاعتماد على الكفاءة والفاعلية إلى الاعتماد على المعرفة والابتكار



5. المجموعة الخامسة والأخيرة تضم الاقتصادات التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار والتي تحدد مقومات المنافسة في ما بينها على استقطاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية وفق القدرة على تقديم سلع وخدمات مبتكرة وفريدة من نوعها. يستوجب على دول هذه المجموعة الاعتماد على أحدث وسائل الإنتاج وأكثرها تطورا وتعقيدا وعلى القدرة على الاستفادة من العوامل الخارجية الايجابية المتوافرة في البيئة التي يقام فيها الاستثمار، وبالتالي تزداد الأهمية النسبية لمحور مجموعة عوامل اقتصاديات التكتل وعوامل التميز والتقدم التكنولوجي في جذب الاستثمار الأجنبي. لا يوجد في هذه المجموعة سوى دولة عربية واحدة هي الامارات العربية المتحدة، ويوضح الشكل رقم 31 أداء دولة الامارات مقارنة ببقية دول المجموعة ومعظمها دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. كما يوضح نفس الشكل أهمية الفجوة القائمة على مستوى محور عوامل التميز والتقدم التكنولوجي والتي بلغت 41%، تليها فجوة عوامل المتطلبات الأساسية بنسبة 24.5%.

شكل 31: أداء دول المعتمدة على المعرفة والابتكار



جدول رقم 25: مراحل النمو وأوزان المؤشرات الفرعية

المرحلة الأولى:	المرحلة الانتقالية الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الانتقالية الثانية:	المرحلة الثالثة:
الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية	الدول في المرحلة الانتقالية ما بين المرحلتين الأولى والثانية	الدول المعتمدة على الكفاءة والفاعلية	الدول في المرحلة الانتقالية ما بين المرحلتين الثانية والثالثة	الدول المعتمدة على المعرفة والابتكار
أقل من 2000 أو حصة الصادرات من السلع المعدنية في إجمالي الصادرات تزيد عن 70%	بين 2000 و 2999	بين 3000 و 8999	بين 9000 و 17000	أعلى من 17000
عتبات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)	وزن مجموعة المتطلبات الأساسية في المؤشر العام للجاذبية	وزن مجموعة العوامل الكامنة في المؤشر العام للجاذبية	وزن مجموعة العوامل التكتلات والتميز والتطوير في المؤشر العام للجاذبية	
60%	40% - 60%	40%	20% - 40%	20%
35%	35% - 50%	50%	50%	50%
5%	5% - 10%	10%	10% - 30%	30%

جدول رقم 26: تقسيم الدول التي شملها التقرير حسب مراحل النمو

المرحلة الأولى:	المرحلة الانتقالية الأولى:	المرحلة الثانية:	المرحلة الانتقالية الثانية:	المرحلة الثالثة:
الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية	الدول في المرحلة الانتقالية ما بين المرحلتين الأولى والثانية	الدول المعتمدة على الكفاءة والفاعلية	الدول في المرحلة الانتقالية ما بين المرحلتين الثانية والثالثة	الدول المعتمدة على المعرفة والابتكار
بنين	الجزائر	بلغاريا	الأرجنتين	أستراليا
بوركينافاسو	أنغولا	الصين	البحرين	النمسا
كمبوديا	أذربيجان	كولومبيا	البرازيل	بلجيكا
الكاميرون	بوليفيا	جمهورية الدومينيكان	تشيلي	كندا
أفريقيا الوسطى	بوتسوانا	الإكوادور	إستونيا	قبرص
تشاد	مصر	غواتيمالا	هنغاريا	جمهورية التشيك
ساحل العاج	الغابون	إندونيسيا	كازاخستان	الدنمارك
أنثيوبيا	هندوراس	الأردن	لاتفيا	فنلندا
غانا	إيران	موريشيوس	لبنان	فرنسا
الهند	الكويت	المغرب	ليتوانيا	ألمانيا
كينيا	ليبيا	ناميبيا	ماليزيا	يونان
مدغشقر	الفلبين	بناما	المكسيك	هونغ كونغ
مالي	قطر	باراغواي	سلطنة عمان	إيرلندا
موريتانيا	السعودية	بيرو	بولندا	إسرائيل
موزمبيق	سورية	رومانيا	روسيا	إيطاليا
نيبال	فنزويلا	صربيا	تركيا	اليابان
نيكاراغوا		جنوب أفريقيا	أوروغواي	كوريا الجنوبية
نيجيريا		تايلاند		مالطا
باكستان		تونس		هولندا
السنغال		أوكرانيا		نيوزيلندا
السودان				النرويج
تنزانيا				البرتغال
توغو				سنغافورة
أوغندا				سلوفاكيا
فيتنام				سلوفينيا
اليمن				إسبانيا
				السويد
				سويسرا
				الإمارات
				المملكة المتحدة
				الولايات المتحدة

التوصيات

على الرغم من ادخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات ومن منح اعفاءات متنوعة في معظم الدول العربية بهدف تشجيع وجذب المستثمرين الدوليين، فإن الاقتصادات العربية لم تتجح في أن تصبح مواقع جذب مهمة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الاقتصادات النامية. فالبيانات تؤكد ضالة نصيب المنطقة العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصلت هذه التدفقات الى نحو 43 مليار دولار في عام 2011 وبما يمثل 6.3% من حصة الدول النامية ونحو 2.8% من اجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة العالمية البالغة 1.6 ترليون دولار، بينما بلغت هذه التدفقات نحو 66.6 و 64 مليار دولار في كل من البرازيل وسنغافورة على التوالي. كما توضح البيانات أيضا تباينا من حيث الأداء وتركزا جغرافيا عاليا في اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المنطقة العربية خلال الفترة (2009 - 2011) حيث تستحوذ ثلاث دول فقط (السعودية والإمارات ولبنان) على حوالي 58% من إجمالي التدفقات داخل المنطقة. وتدفع هذه المعطيات إلى مزيد من التأمل والبحث في العناصر أو العوامل الهيكلية التي تحول دون الارتقاء إلى المستوى المأمول من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. فاستكشاف هذه العناصر ومتابعة تقييمها كفيل برسم خارطة طريق على المستويين المحلي والاقليمي لرفع قدرة جذب الدول العربية للتدفقات الرأسمالية الأجنبية.

فمن الواضح أن السياسات التي اتبعتها غالبية دول المنطقة، والتي تمثلت بالأساس إما في استغلال الموارد الطبيعية أو في منح إعفاءات متنوعة لجذب المستثمرين الدوليين، لم تكن بالفاعلية المتوقعة. كما أدت التطورات الدولية في العقدين الأخيرين إلى تغيير التصورات السائدة في العالم عن طبيعة سياسات الاستثمار المحلي والأجنبي المرغوب فيها. فقد أظهرت الأزمات المالية المتلاحقة التي حدثت في دول أمريكا اللاتينية ودول جنوب وشرق آسيا في نهاية التسعينات من القرن الماضي، والانهايار الاقتصادي في الأرجنتين في بداية هذا القرن ثم أزمة الائتمان الناجمة عن هشاشة منظومة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وامتداد حلقاتها منذ عام 2008 بحكم التشابك والتداخل المالي الشديد عبر خريطة العالم إلى دول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول الأخرى، إمكانية أن تكون الاستراتيجيات المالية «الحكيمة» ظاهريا هي السبب في نشوب تلك الأزمات. كما أدى التركيز الواضح للمجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحاجة لتأمين تمويل كاف ومستقر لعمليات التنمية إلى ضرورة التغيير في أساليب إدارة الاقتصاد الكلي وصياغة سياسات الاستثمار في الاقتصادات النامية المفتوحة.

من هذا المنطلق وبناء على النتائج التي توصل إليها التقرير، نتقدم بالتوصيات التالية:

1. لاشك أن السنوات السابقة قد حفلت بسياسات استثمارية حققت لبعض الدول العربية الكثير من الانجازات لمرحلة متقدمة بوأتها مكانة أكبر من كونها دولا نامية على غرار الامارات العربية المتحدة، الدولة العربية الوحيدة المصنفة ضمن الدول التي بلغت مرحلة الاعتماد على التطوير والابتكار، والبحرين وعمان ولبنان التي تجاوزت مرحلة الاعتماد على الكفاءة والفعالية، إلا انه ورغم ذلك يستوجب مراجعة تلك السياسات الاستثمارية في ضوء التقلبات والمتغيرات التي تسود عالم اليوم، وفي ضوء الايجابيات التي تحققت عنها وكذلك السلبيات أو الاخفاقات التي نتجت بناء على ما كان متوقعا تحقيقه كأهداف. فإذا كانت الغاية من السياسات الاستثمارية التي تم اعتمادها أو التصريح عنها هو تنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني، فإنه يتعين في هذا الصدد التأكد من ضرورة تأثير تلك السياسات على صاحب قرار الاستثمار وتقنينها ضمن إطار اقتصادي كلي متناسق حتى يمكن تحقيق الأهداف المرجوة منها، لا سيما السياسات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية لأهمية حجمها، إذ يتطلب الأمر غالبا وضع استراتيجية ملائمة لتلك الاستثمارات يمكن من خلالها التأكد من إمكانية الاستفادة من نقل التقنية والخبرات الإدارية والفنية لتعزيز من القدرة الإنتاجية والتنافسية للمشاريع الوطنية وللمساهمة في التنوع الإنتاجي للاقتصاد بشكل عام. أما إذا كانت الغاية من السياسات الاستثمارية المعتمدة هي استغلال الموارد الطبيعية بمختلف أشكالها، فيتحتّم على صاحب القرار اعتماد نموذج تنموي مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى، وذلك من خلال تبني الدول اقترابا متكاملا ومتناسقا لتخطيطها التنموي لكي تضمن

توافق التنمية مع الحاجة إلى حماية وتحسين البيئة. فعلى المدى المتوسط والبعيد، من الأهمية بمكان أن يجعل صاحب القرار سياسة الاستثمار ضمن خارطة طريق عامة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأن توضح تلك الخارطة العلاقة بين الأهداف المنصوص عليها ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الاقتصادية والصناعية الرسمية والسياسة الاستثمارية المعتمدة.

2. وفي نفس السياق، يستوجب تطوير سياسات الاقتصاد الكلى ضمن إطار متناسق بحيث تكون السياسات المالية والنقدية وسياسات سعر الصرف والسياسات الصناعية، التى تؤمن حوافز مدروسة بدقة من أجل تشجيع الاستثمار، وإدارة حساب رأس المال فى ميزان المدفوعات متجانسة مع بعضها البعض. ومن المهم كذلك تحديد دور الاستثمار المباشر العام والخاص والمحلي وخاصة الأجنبي في الاستراتيجية الإنمائية. ونظراً إلى الفجوات الضخمة التي كثيراً ما تميز تنمية معظم الدول العربية، يشكل الاستثمار الأجنبي عاملاً ضرورياً مكملًا للاستثمار المحلي، وقد يكون مفيداً بشكل خاص حين يتفاعل بطريقة تآزرية مع الاستثمار العام والخاص.

3. يشمل تشجيع الاستثمار جميع الأنشطة والتدابير الرامية إلى إيجاد محدّدات مؤاتية للاستثمار الأجنبي في البلد المضيف. وتتضمن هذه المحددات إطار سياسات الاستثمار الأجنبي والمحددات الاقتصادية وتيسير الأعمال. ويمكن لكل عنصر من هذه العناصر أن يعمل كحافز على الاستثمار أو كعائق له، والواقع أن نوعية التنسيق بين هذه العناصر هي التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لقرار الاستثمار في بلد ما من عدمه. فلا تقع مسؤولية تسويق بلد ما، كموقع جاذب للاستثمار، على عاتق هيئات تشجيع الاستثمار فحسب بل تمتد لتشمل كافة الأطراف الأخرى المعنية بعملية تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلد المعني، حيث تتكامل أدوار ومسؤوليات هذه الأطراف وتقف على قدم المساواة من حيث درجة الأهمية والتأثير لتعمل ضمن منظومة واحدة تكون مسؤولة عن رسم وتحسين ملامح صورة متكاملة لهذا البلد تغطي كافة الجوانب المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية.

4. يترتب على الدول العربية المعتمدة على الموارد الطبيعية أو في طور الاعتماد على الكفاءة والفاعلية، وعددها 10 من أصل 17 دولة عربية شملها التقرير، العمل على تطوير أدائها في مؤشرات مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة عامة، وفي العوامل ذات الصلة بالاستقرار الاقتصادي الكلي والحوكمة والإدارة العامة والبيئة المؤسسية والاجتماعية وبيئة أداء الأعمال، على وجه الخصوص. وأهم التوصيات في هذا السياق تأتي بإيلاء الكفاءة الإنتاجية المزيد من الاهتمام لما لها من علاقة مباشرة ووطيدة بالحوافز وبالأستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبالمكونات المتعلقة بالموارد البشرية وبرأس المال البشري وبالمستوى المعيشي للفرد وللمجتمع عامة، بالإضافة لأهمية التركيز على الإطار المؤسسي المحفز للكفاءة والشفافية وللتماسك والحراك الاجتماعي من ناحية، وعلى البيئة الإيجابية والمستقرة لأداء الأعمال بحيث تكون داعمة لحرية عمل الأسواق ولدرجة المنافسة وأمان المعاملات والعقود المبرمة من ناحية أخرى.

5. قد لا يعتبر ردم فجوة عوامل التميز والتقدم التكنولوجي من الأولويات ضمن الاستراتيجيات الهادفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بالنسبة لعدد محدود جداً من الدول العربية، إلا أن استحداث أي تغيير إيجابي على هذا المستوى يستوجب من كل الدول العربية دون استثناء تطوير رؤية واضحة المعالم وخطط متوسطة وطويلة المدى، ترسم بشكل عملي الاطار الذي يحدد نطاق التغيير في مجالات التنمية التكنولوجية والبحث والتطوير المتوازي مع الموارد الطبيعية والبشرية القائمة وما يراد استحداثه كتغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وذلك من أجل دفع البحث العلمي ضمن الأولويات الوطنية والحرص على تثمين نتائج البحوث وتسخيرها لخدمة التنمية الاقتصادية و النهوض بالتجديد والتقدم التكنولوجي. وباعتبار الكلفة العالية والريحية المحدودة على المدى القصير للاستثمارات في هذا المجال، قد يكون العمل الإقليمي العربي المشترك مجدياً من أجل استحداث أقطاب تكنولوجية أو مجموعة من الفضاءات المندمجة المعدة لاحتضان أنشطة في مجال التكوين والبحث العلمي والتكنولوجي من جهة، ومجالات إنتاج التكنولوجيا وتطويرها من جهة أخرى، في مجموعة اختصاصات، قصد الرفع من كفاءة الإنتاج وتطوير المقومات التكنولوجية للاقتصادات العربية وذلك بتحفيز التجديد التكنولوجي ودعم التكامل والاندماج بين مختلف الأنشطة الاقتصادية وبين القطاع الخاص والعام في إطار أولويات يقع تحديدها على المستوى الإقليمي.

6. باعتبار ضعف المكونات المتعلقة بالموارد البشرية ونوعية رأس المال البشري لدى معظم الدول العربية، يستوجب على هذه الدول إعادة تخطيط وهيكلية النظام التعليمي (الخاص والعام) باتجاه ترجيح كفة النوعية وتنمية قدرات الطلبة على تفسير الظواهر وشرحها وتحليل البيانات، بالإضافة إلى تنمية القدرات البحثية والابداع لديهم وإتاحة وسائل أخرى لكسب المهارات غير المقررات التعليمية. كما يتعين على هذه الدول تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم وتمويل الشهادات والأبحاث العلمية التي تتفق مع مجالاتهم الاقتصادية.

7. لكفالة جذب وتوجيه الاستثمار المباشر الأجنبي نحو القطاعات المنتجة التي يمكن أن يحقق فيها أقصى مساهمة في التنمية الوطنية، يجب أن تكون الدول العربية قادرة على بناء وإدارة وتحليل قاعدة بيانات واسعة ودقيقة بشأن المنشآت المحلية والمؤسسات الأجنبية القائمة في مختلف القطاعات (مرصد للاستثمار)، لتتمكن من استخلاص استراتيجيات مجدية للترويج للاستثمار تتضمن العناصر التالية: مقومات استهداف ودعم مستثمرين تتوافر فيهم قدرة كامنة على التأثير بقوة في الاقتصاد الوطني وتكثيف الخدمات المقدمة لهم حسب احتياجاتهم، تقييم فعالية التسهيلات والإرشادات بشأن قرارات المستثمرين وإجراءاتهم، ربط عملية الترويج بالسياسات الحكومية عموماً وسياسات الاستثمار على وجه الخصوص، ترشيد استخدام الموارد النادرة المتاحة لترويج الاستثمار وتطوير التقييم الذاتي لفعالية جهة الترويج فضلاً عن فعالية الجهات والمؤسسات المتعاونة الأخرى، وإطار يضمن تحقيق التوافق فيما بين مختلف الجهات المعنية الوطنية حول استراتيجية مشتركة لترويج الاستثمار.

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار واثتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



الجزء الثالث: الملامح القطرية

كيفية قراءة الملامح القطرية

1. معلومات أساسية عن الاقتصاد وعن الاستثمار الأجنبي المباشر:

المملكة الأردنية الهاشمية		العملة: دينار أردني (JOD)		العملة: دولار أمريكي (USD)	
2012	2011	2012	2011	2012	2011
5,730	6,720	5,730	6,720	5,730	6,720
معلومات أساسية					
2014	2013	2012	2011	2010	2009
10.7	10.1	11.2	11.2	11.2	11.2
5.5	5.3	5.3	5.3	5.3	5.3
1,476.8	1,317.3	1,476.8	1,476.8	1,476.8	1,476.8
2.2	5.9	6.8	6.8	6.8	6.8
11.1	10.8	11.0	11.2	11.2	11.2
-1.4	-1.4	-1.4	-1.4	-1.4	-1.4
-1.1	-1.1	-1.1	-1.1	-1.1	-1.1
11.5	14.8	13.7	13.2	13.2	13.2
21.7	23.4	23.2	23.2	23.2	23.2
9.9	9.5	9.5	9.5	9.5	9.5
4.6	3.9	3.8	3.8	3.8	3.8
25.9	25.4	25.4	25.9	25.9	25.9
6.7	6.5	6.4	6.3	6.3	6.3
12.7	12.2	12.2	12.9	12.9	12.9
معلومات إضافية					
2012	2011	2010	2009	2008	2007
1,404.3	1,470.6	1,405.4	1,401.1	1,401.1	1,401.1
5.6	40.6	28.2	22.4	22.4	22.4
24,776.1	23,474.2	23,896.9	20,764.4	20,764.4	20,764.4
309.3	305.9	473.1	444.4	444.4	444.4

تضم اسم عاصمة الدولة المعنية، والعملية، وسعر الصرف، وأهم المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو الناتج، نصيب الفرد من الناتج، نسبة التضخم، الإنفاق الحكومي، ميزان الحساب الجاري، صادرات السلع والخدمات، واردات السلع والخدمات، الاحتياطيات الرسمية، الدين الخارجي، عدد السكان ومعدل البطالة.

وتتضمن كذلك معلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر تشمل التدفقات والأرصدة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والصادر خلال الأربع سنوات الأخيرة.

2. الأداء في المؤشر العام للجاذبية:



أداء الدولة المعنية في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من حيث الترتيب والقيمة مقارنة بالمتوسط العربي والمتوسط العالمي.

3. الأداء في المجموعات الثلاثة الرئيسية:



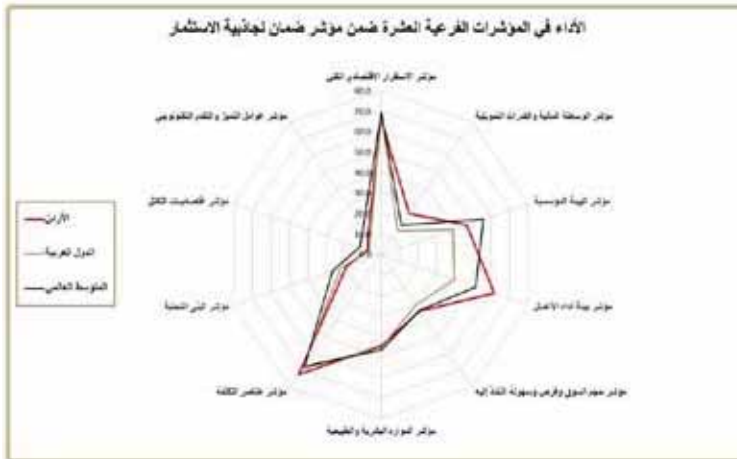
أداء الدولة المعنية من حيث القيمة، في المجموعات الرئيسية الثلاثة:

- مجموعة المتطلبات الأساسية،
- مجموعة العوامل الكامنة،
- ومجموعة العوامل الخارجية الإيجابية.

ومقارنة أداء الدولة بالمتوسط العربي والمتوسط العالمي.

4. الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة:

رسم بياني عنكبوتي أو مخطط نسبي يستخدم كأداة لمقارنة أداء الدولة المعنية في المؤشرات الفرعية العشرة لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار والتي تعرض بصفتها محاور منفصلة تبدأ بمركز المخطط وتنتهي عند الحلقة الخارجية (مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية والاجتماعية، مؤشر بيئة أداء الأعمال، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر جودة البنية التحتية، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي) بمتوسطي أداء الدول العربية ودول العالم.



ففي المثال المعروض، يوضح الشكل تفوق أداء الأردن في ثلاثة مؤشرات تجاوزت قيمها المتوسط العربي والمتوسط الدولي وهي: مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر بيئة أداء الأعمال ومؤشر عناصر التكلفة.

المملكة الأردنية الهاشمية



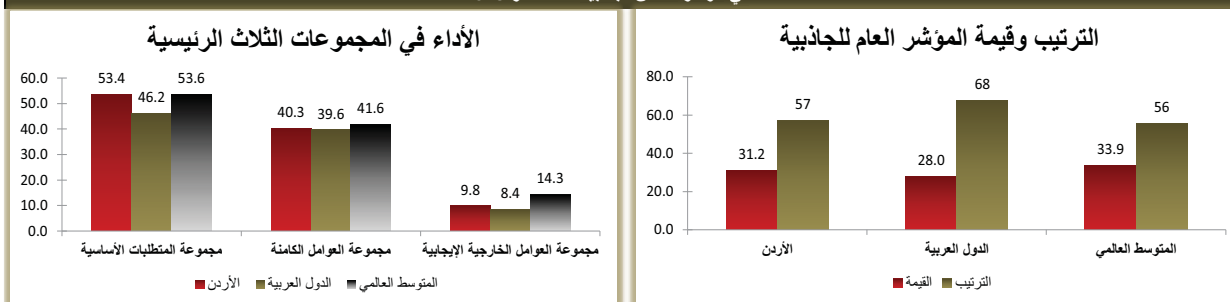
العاصمة: عمّان
العملة: دينار أردني (JOD)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي: 0.709 (2012) 0.710 (2011)

معلومات:	الوحدة	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	28.9	31.2	34.1	36.7
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	2.6	2.8	3.3	3.5
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	4,618.5	4,878.8	5,207.3	5,478.6
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	4.4	4.8	5.9	3.2
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	33.2	31.0	30.8	31.1
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-3.5	-5.6	-3.4	-3.4
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-12.0	-18.1	-10.0	-9.1
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	13.2	13.7	14.8	15.5
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	21.3	23.2	23.3	23.7
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	10.7	5.3	7.5	9.0
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	6.0	2.8	3.9	4.6
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	21.9	23.4	25.4	25.6
عدد السكان	مليون نسمة	6.3	6.4	6.5	6.7
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	12.9	12.2	12.2	12.2

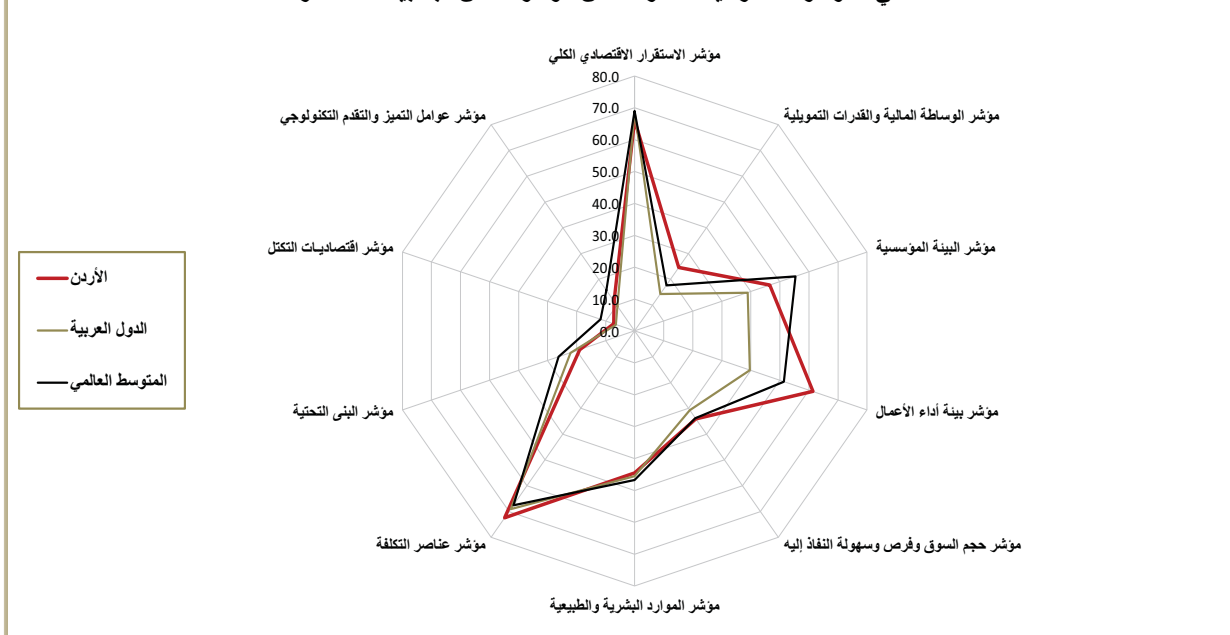
المصدر: صندوق النقد الدولي

الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2009	2010	2011	2012
الواردات	مليون دولار	2,413.1	1,650.8	1,475.6	1,404.9
الصادرات	مليون دولار	72.4	28.5	30.8	5.4
الأرصدة	مليون دولار	20,761.4	21,898.6	23,374.2	24,779.1
الواردات	مليون دولار	444.4	473.1	503.9	509.3

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

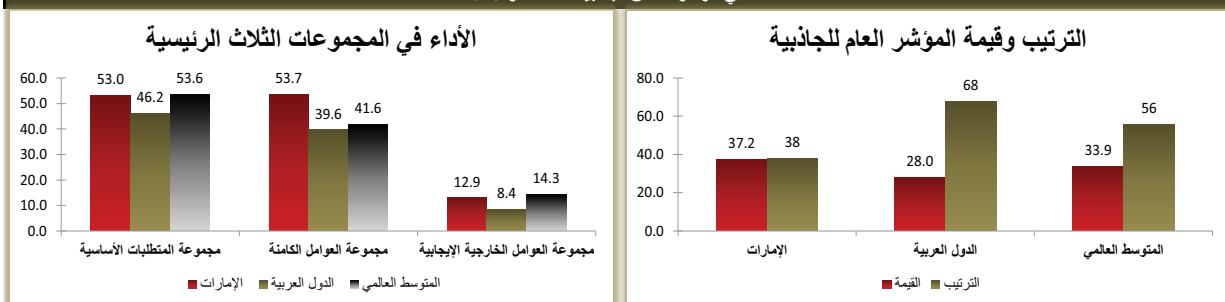


الإمارات العربية المتحدة

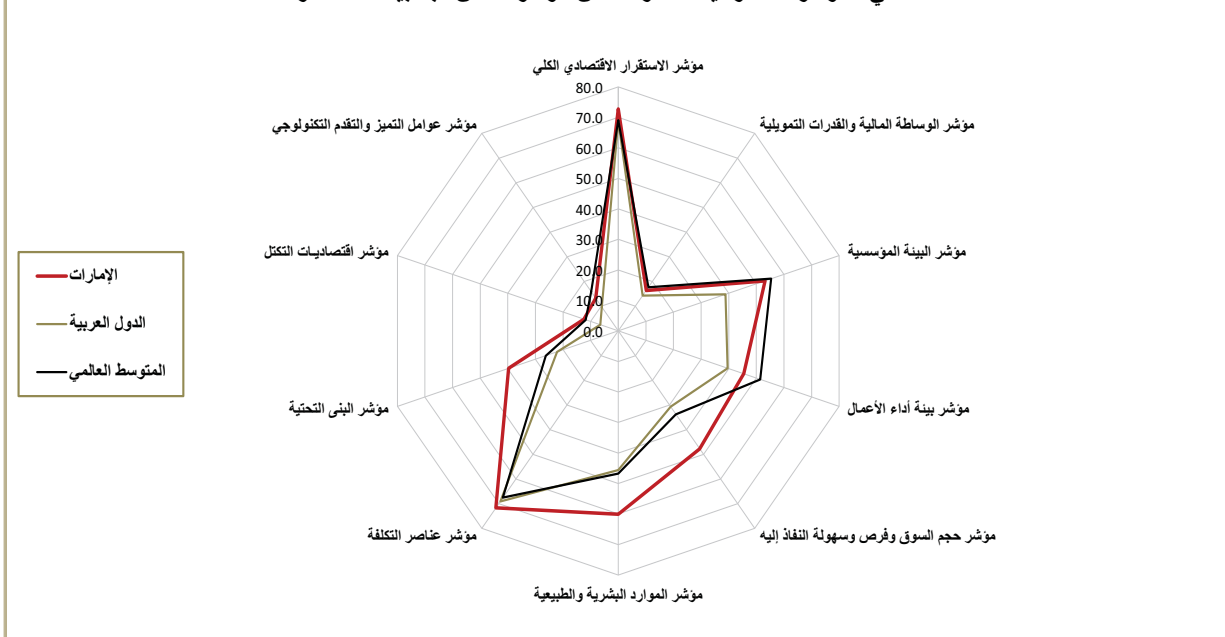


2012	2011	العاصمة: أبو ظبي		العملة: درهم إماراتي (AED)	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:
3.67	3.67				
2014	2013	2012	2011	الوحدة	معلومات:
381.6	369.4	358.9	342.0	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
3.6	3.1	3.9	5.2	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
64,968.3	64,779.9	64,840.3	63,625.7	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
1.9	1.6	0.7	0.9	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
22.0	22.1	22.0	23.7	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
30.1	30.9	29.4	33.3	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
7.9	8.4	8.2	9.7	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
345.4	331.4	315.0	292.1	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
302.9	287.6	273.6	246.8	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
50.2	50.0	47.1	37.2	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
2.0	2.1	2.1	1.8	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
42.7	43.4	44.1	43.4	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
5.9	5.7	5.5	5.4	مليون نسمة	عدد السكان
--	--	--	--	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة
المصدر: صندوق النقد الدولي					
2012	2011	2010	2009	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر
التدفقات					
9,608.4	7,683.9	5,500.0	4,002.7	مليون دولار	الواردة
2,861.0	2,179.8	2,015.0	2,722.9	مليون دولار	الصادرة
الأرصدة					
95,018.9	85,410.5	77,726.5	72,226.5	مليون دولار	الواردة
60,599.0	57,737.9	55,559.9	53,544.9	مليون دولار	الصادرة

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



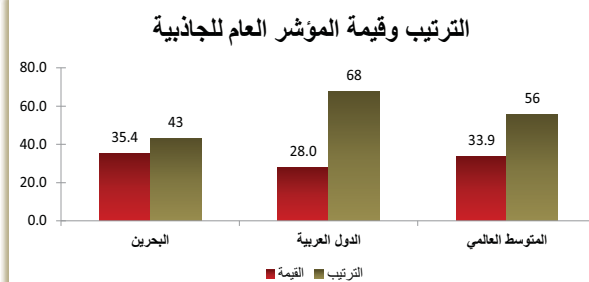
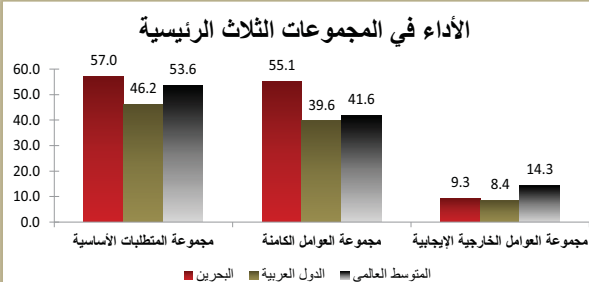
مملكة البحرين



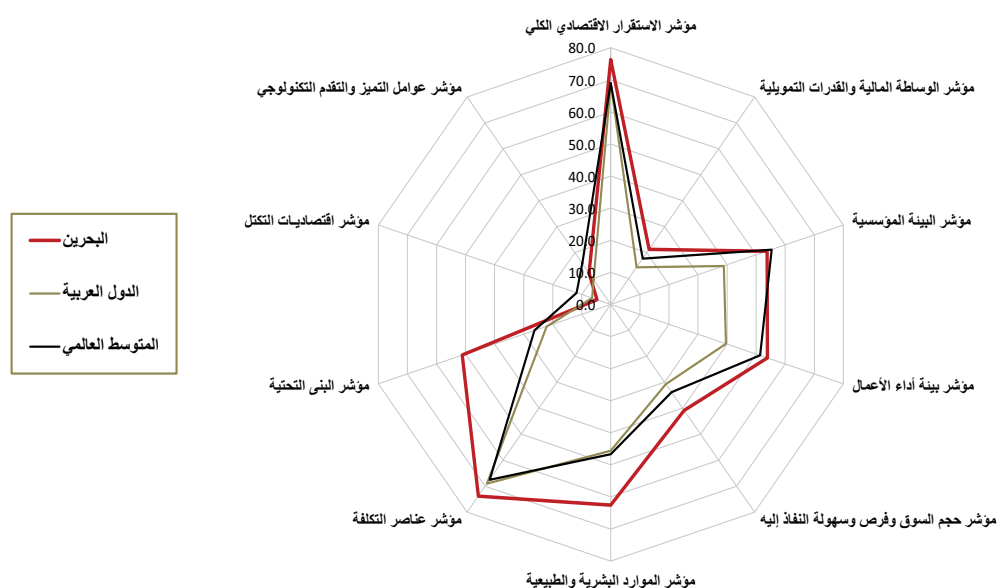
2012	2011	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:	المنامة:	العاصمة:
0.376	0.376		الدينار البحريني (BHD)	
2014	2013	2012	2011	الوحدة:
28.8	28.1	27.0	25.9	مليار دولار
3.3	4.2	3.9	2.1	%
24,018.2	23,930.5	23,476.5	22,918.2	دولار
2.1	2.6	1.2	-0.4	%
37.1	36.2	32.6	30.9	%
3.3	3.8	4.2	3.2	مليار دولار
11.6	13.6	15.4	12.6	%
24.2	24.8	25.1	22.7	مليار دولار
15.3	15.4	15.4	13.7	مليار دولار
4.9	4.7	4.4	4.2	مليار دولار
3.8	3.7	3.4	3.7	عدد الشهور
152.2	148.0	145.7	139.6	%
1.2	1.2	1.2	1.1	مليون نسمة
3.7	3.8	3.4	4.0	%
2012	2011	2010	2009	الوحدة:
891.2	780.9	155.9	257.2	مليون دولار
922.3	893.6	334.0	-1,791.5	مليون دولار
16,826.1	15,934.8	15,154.0	14,998.1	مليون دولار
9,698.7	8,776.3	7,882.7	7,548.7	مليون دولار

المصدر: صندوق النقد الدولي

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

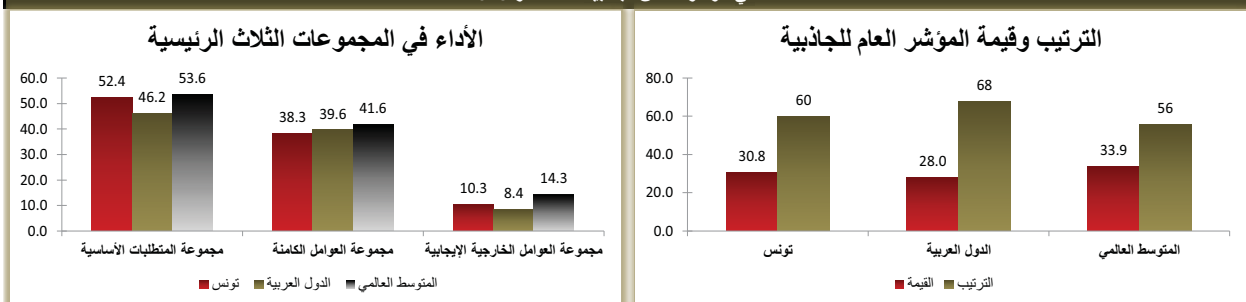


الجمهورية التونسية



2012	2011	العاصمة: تونس	
1.54	1.41	العملة: دينار تونسي (TND)	
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:			
		معلومات:	
2014	2013	2012	2011
51.1	49.5	45.6	46.3
4.5	4.0	3.6	-1.9
4,620.0	4,533.0	4,232.1	4,334.9
4.7	6.0	5.6	3.5
34.7	36.6	35.4	34.8
-3.4	-3.6	-3.7	-3.4
-6.6	-7.3	-8.0	-7.4
25.0	23.7	22.1	22.7
28.8	27.8	26.2	25.9
8.5	8.4	8.6	7.5
3.6	3.6	4.0	3.5
51.6	49.9	51.6	47.8
11.1	10.9	10.8	10.7
16.0	16.7	18.9	13.0
		الوحدة	الناتج المحلي الإجمالي
		مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
		%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
		دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
		%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
		%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
		مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
		%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
		مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
		مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
		مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
		عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
		%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
		مليون نسمة	عدد السكان
		%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة
المصدر: صندوق النقد الدولي			
		الاستثمار الأجنبي المباشر	
		التدفقات	
2012	2011	2010	2009
1,944.2	1,156.1	1,512.5	1,687.8
--	28.4	74.1	77.0
		الوحدة	الواردة
		مليون دولار	الصادرة
		الأرصدة	
		مليون دولار	الواردة
		مليون دولار	الصادرة
34,282.6	32,338.3	31,182.3	31,276.9
--	314.2	285.8	230.8

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



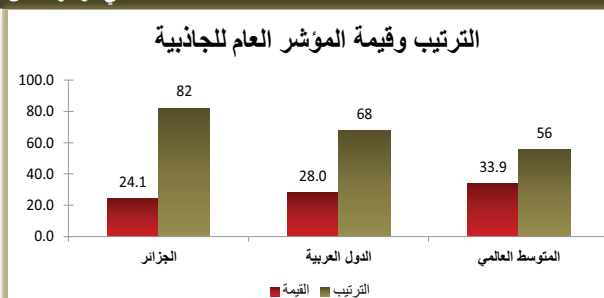
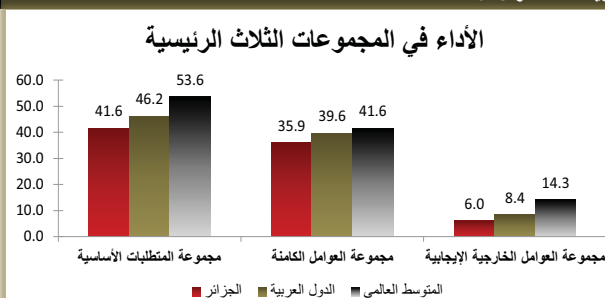
العاصمة:	الجزائر (مدينة)
العملة:	دينار جزائري (DZD)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:	
2012	74.45
2011	72.70

معلومات:	الوحدة	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	198.8	207.8	210.5	212.2
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	2.4	2.5	3.3	3.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	5,528.4	5,694.0	5,683.2	5,644.1
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	4.5	8.9	5.0	4.5
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	40.4	42.2	38.5	38.1
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	19.8	12.3	12.8	9.6
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	10.0	5.9	6.1	4.5
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	76.6	75.1	73.4	70.2
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	57.4	61.6	58.7	59.7
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	182.2	190.7	207.3	218.5
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	38.1	37.2	42.4	43.9
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	2.2	1.8	1.5	1.3
عدد السكان	مليون نسمة	36.0	36.5	37.0	37.6
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	10.0	9.7	9.3	9.0

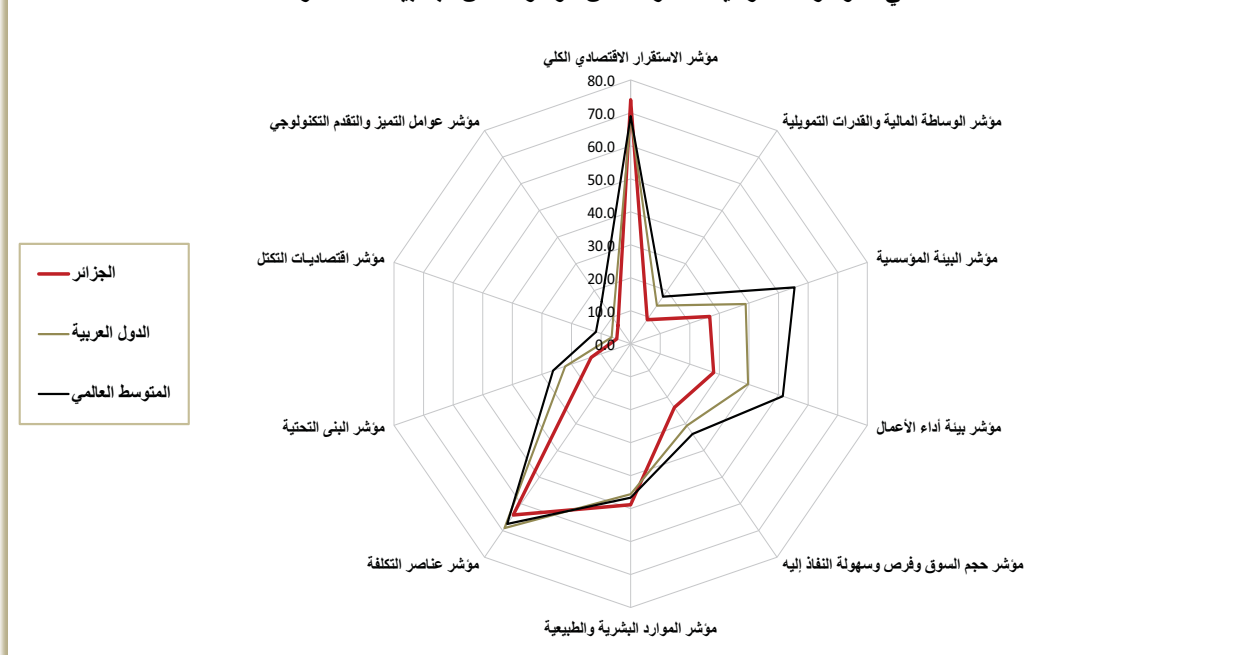
المصدر: صندوق النقد الدولي

الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2009	2010	2011	2012
الواردات	مليون دولار	2,746.4	2,264.0	2,571.0	2,900.0
الصادرات	مليون دولار	215.0	220.2	534.0	250.0
الأرصدة					
الواردات	مليون دولار	16,945.7	19,209.7	21,780.7	24,680.7
الصادرات	مليون دولار	1,420.0	1,640.2	2,174.2	2,424.2

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

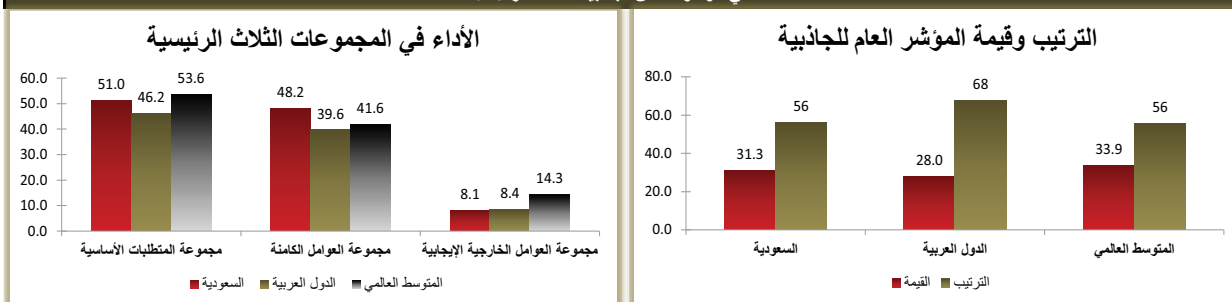


المملكة العربية السعودية

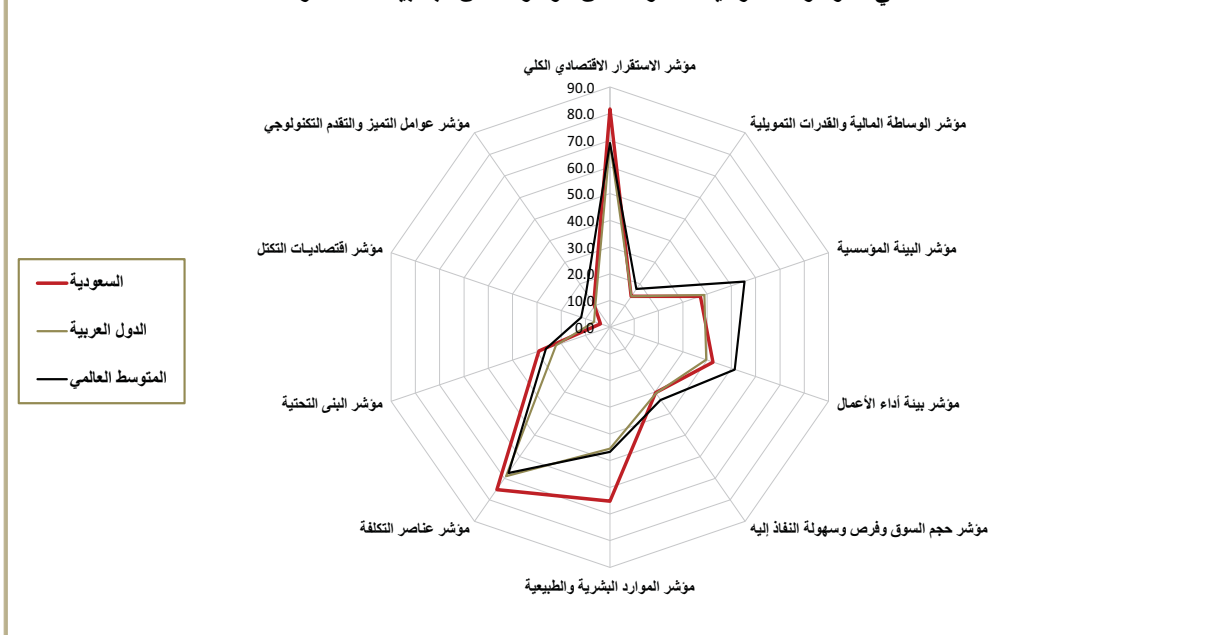


العاصمة: الرياض				
2012	2011	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:		
3.745	3.745	العملة: ريال سعودي (SAR)		
معلومات:				
2014	2013	2012	2011	الوحدة
761.5	745.6	727.3	669.5	مليار دولار
4.2	4.4	6.8	8.5	%
25,169.9	25,162.5	25,084.6	23,599.1	دولار
3.6	3.7	2.9	3.7	%
35.9	35.7	33.4	35.1	%
122.3	143.1	177.2	158.5	مليار دولار
16.1	19.2	24.4	23.7	%
377.6	390.6	410.0	376.2	مليار دولار
234.6	224.3	211.7	198.0	مليار دولار
905.7	786.5	648.7	536.2	مليار دولار
46.3	42.1	36.8	32.5	عدد الشهور
12.3	12.4	11.3	12.4	%
30.3	29.6	29.0	28.4	مليون نسمة
--	--	--	12.4	%
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة				
المصدر: صندوق النقد الدولي				
الاستثمار الأجنبي المباشر				
2012	2011	2010	2009	الوحدة
12,182.0	16,308.0	28,105.0	32,100.0	مليون دولار
4,402.0	3,430.0	3,906.8	2,177.3	مليون دولار
الائتمانات				
198,940.0	186,758.0	170,450.0	142,300.0	مليون دولار
34,372.1	29,970.1	26,528.0	22,621.3	مليون دولار
الأرصدة				
الواردة				
الصادرة				

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



جمهورية السودان



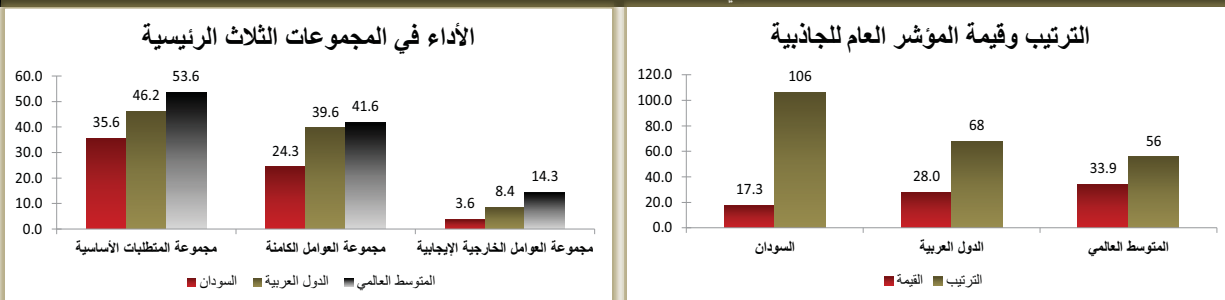
العاصمة:	الخرطوم
العملة:	جنيه سوداني (SDG)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:	2012 3.80
	2011 2.67

معلومات:	الوحدة	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	66.8	59.9	50.6	59.8
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	-1.9	-4.4	1.2	2.6
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	2,046.3	1,788.7	1,471.5	1,695.9
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	18.1	35.6	28.4	29.4
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	17.9	15.1	14.8	13.6
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-0.3	-6.7	-3.5	-3.5
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-0.4	-11.2	-6.9	-5.9
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	11.8	5.3	5.6	6.3
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	10.5	10.6	7.5	8.3
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	1.3	1.7	1.9	2.1
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	1.5	1.9	3.1	3.0
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	62.0	72.1	88.3	77.3
عدد السكان	مليون نسمة	32.7	33.5	34.4	35.3
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	12.0	10.8	9.6	8.4

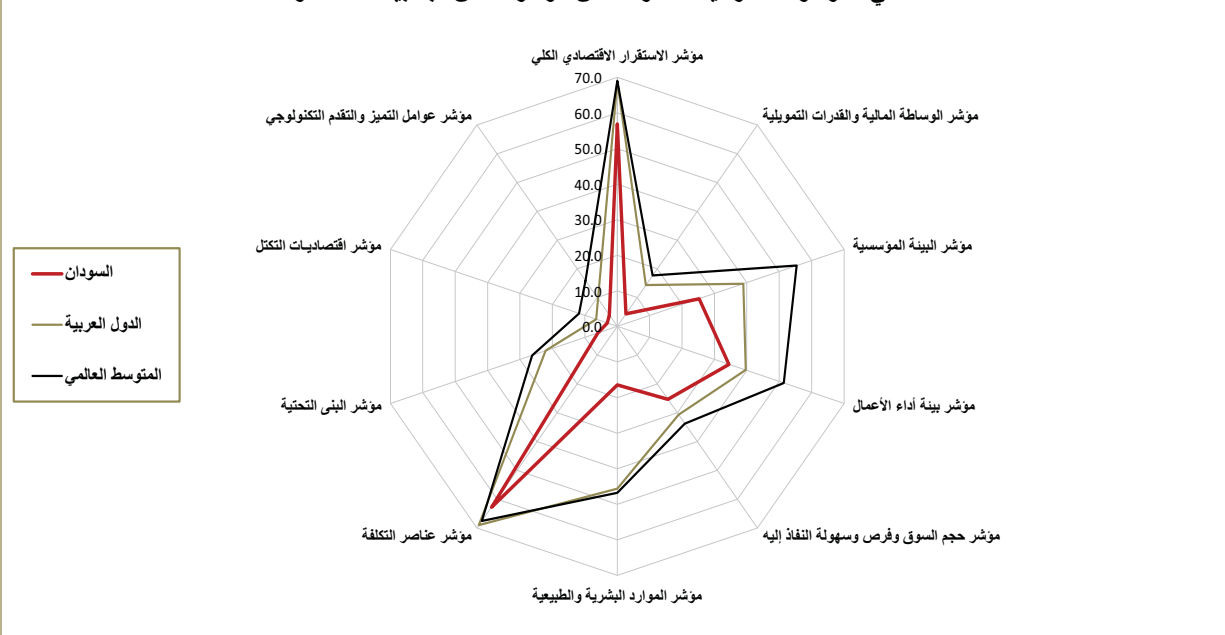
المصدر: صندوق النقد الدولي

الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2009	2010	2011	2012
الواردة	مليون دولار	1,816.2	2,063.7	2,691.7	2,487.6
الصادرة	مليون دولار	89.2	66.1	84.5	--
الأرصدة					
الواردة	مليون دولار	18,046.8	20,110.6	22,802.3	25,289.9
الصادرة	مليون دولار	--	--	--	--

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

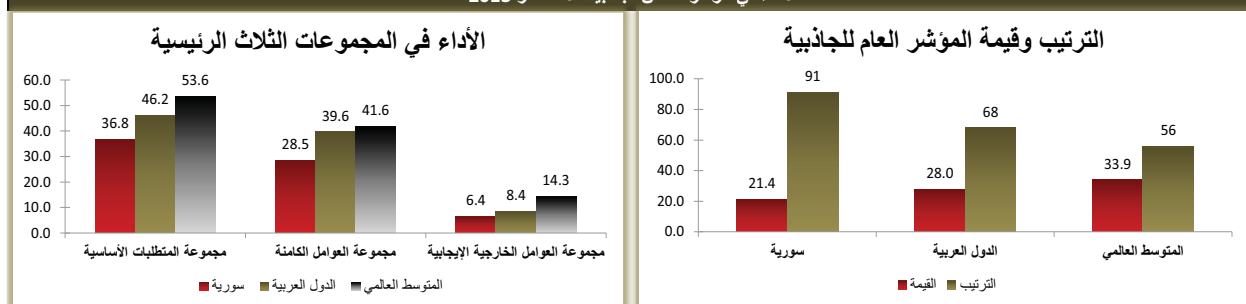


الجمهورية العربية السورية

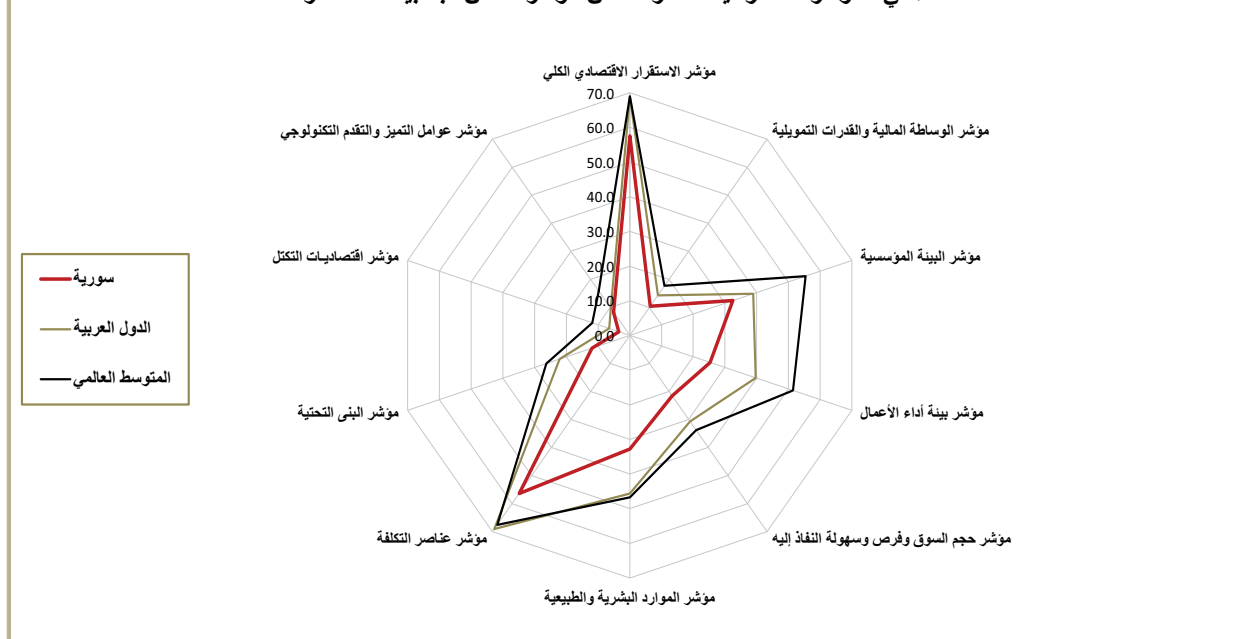


2012	2011	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:			دمشق	العاصمة:
63.94	48.37				ليرة سورية (SYP)	العملة:
معلومات:						
2014	2013	2012	2011	الوحدة		
--	--	54.3	64.7	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي	
--	--	-15.0	-2.3	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	
--	--	2,573.0	5,100.0	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	
--	--	33.7	4.8	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	
--	--	--	--	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	
--	--	-5.1	-7.7	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري	
--	--	-9.4	-11.9	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	
--	--	5.0	10.3	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	
--	--	10.0	17.6	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	
--	--	4.8	14.8	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية	
--	--	5.7	10.1	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	
--	--	8.8	8.2	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	
--	--	--	20.8	مليون نسمة	عدد السكان	
--	--	18.0	14.9	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	
المصدر: صندوق النقد الدولي						
2012	2011	2010	2009	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر	
--	1,059.5	1,850.0	1,514.0	مليون دولار	الواردة	
--	-0.3	0.3	-2.6	مليون دولار	الصادرة	
الأرصدة						
--	10,323.5	9,264.0	7,414.0	مليون دولار	الواردة	
--	418.1	418.3	418.0	مليون دولار	الصادرة	

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

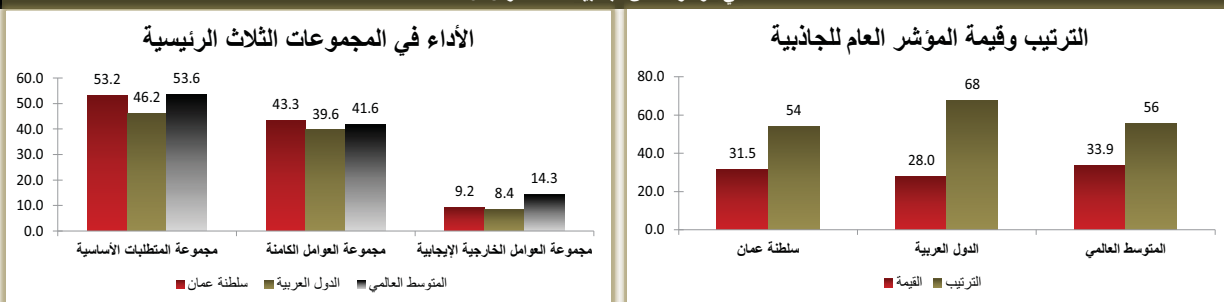


سلطنة عُمان

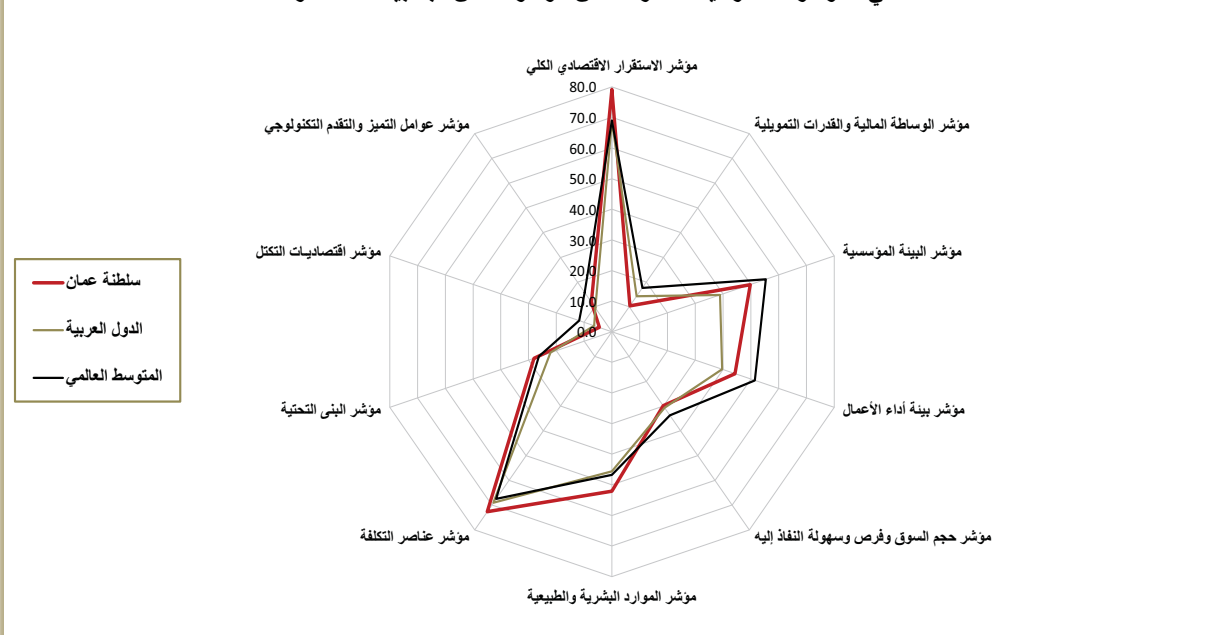


2012	2011	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:		مسقط	العاصمة:
0.384	0.385			ريال عماني (OMR)	العملة:
2014	2013	2012	2011	الوحدة	معلومات:
79.8	78.8	76.5	70.0	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
3.5	4.2	5.0	4.5	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
24,272.4	24,729.1	24,764.6	23,380.0	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
3.3	3.3	2.9	4.0	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
44.5	42.1	38.2	38.3	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
3.8	7.8	11.9	12.4	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
4.7	9.9	15.6	17.7	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
52.9	53.4	52.5	49.2	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
39.2	35.9	31.6	28.3	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
18.7	16.6	15.1	13.7	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
5.7	5.6	5.7	5.8	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
12.3	12.5	12.8	12.2	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
3.3	3.2	3.1	3.0	مليون نسمة	عدد السكان
--	--	--	--	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة
المصدر: صندوق النقد الدولي					
2012	2011	2010	2009	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر
1,483.9	1,049.1	1,141.7	1,508.5	مليون دولار	الواردة
1,371.0	1,220.0	1,498.0	109.2	مليون دولار	الصادرة
الأرصدة					
16,749.9	15,266.0	14,216.9	13,142.0	مليون دولار	الواردة
4,878.2	3,507.2	2,935.0	1,946.9	مليون دولار	الصادرة

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

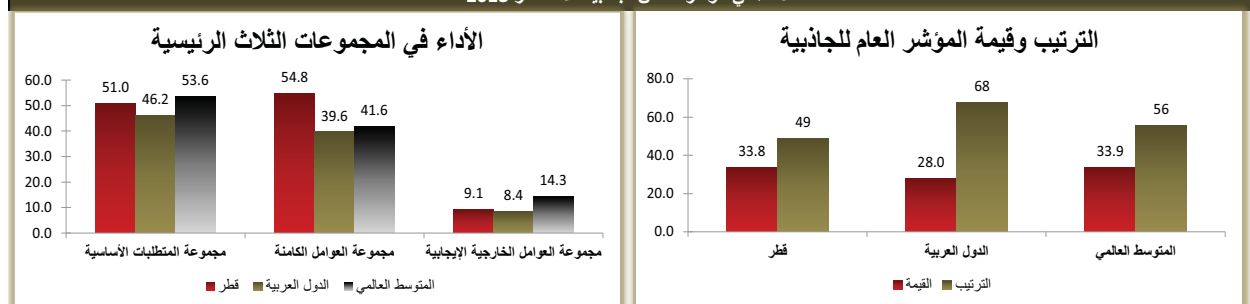


دولة قطر

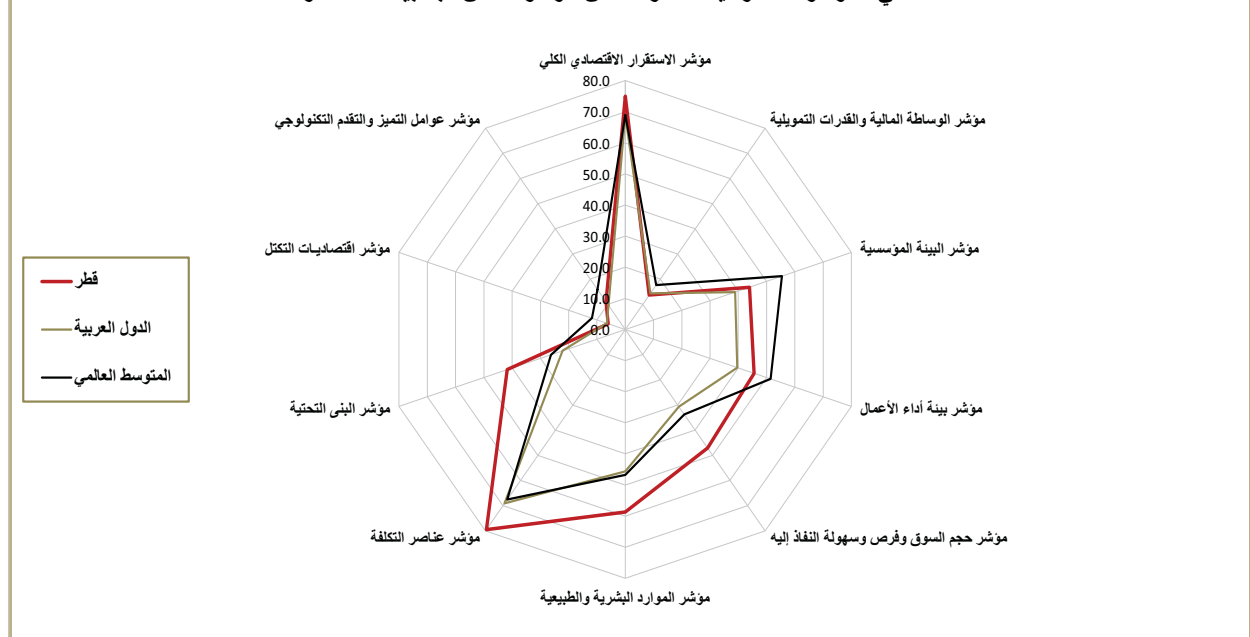
معلومات:	العملة:	الدولة:	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:	2012	2011
	ريال قطري (QAR)			3.640	3.640
معلومات:	الوحدة:	2012	2011	2010	2009
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	196.6	188.8	183.4	173.3
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	5.0	5.2	6.6	13.0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	98,857.5	98,737.1	99,731.1	98,031.4
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	4.0	3.0	1.9	1.9
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	30.4	30.5	35.5	30.5
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	46.6	55.3	54.2	52.6
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	23.7	29.3	29.5	30.4
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	120.9	124.5	124.6	119.6
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	58.6	55.0	50.5	47.7
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	61.0	58.3	45.6	16.7
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	12.5	12.7	10.8	4.2
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	78.0	84.5	85.6	76.1
عدد السكان	مليون نسمة	2.0	1.9	1.8	1.8
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	--	--	--	--
المصدر: صندوق النقد الدولي					
الاستثمار الأجنبي المباشر:	الوحدة:	2012	2011	2010	2009
الواردات	مليون دولار	326.9	-86.8	4,670.3	8,124.7
الصادرات	مليون دولار	1,840.0	6,027.5	1,863.2	3,214.6
الأرصدة					
الواردات	مليون دولار	30,804.1	30,477.1	30,564.0	25,893.6
الصادرات	مليون دولار	20,412.4	18,572.4	12,545.0	10,681.8



الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



دولة الكويت



العاصمة: مدينة الكويت العملة: الدينار الكويتي (KWD)		العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:			
2012	2011				
0.278	0.276				

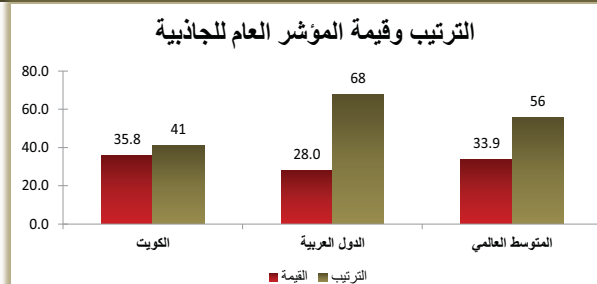
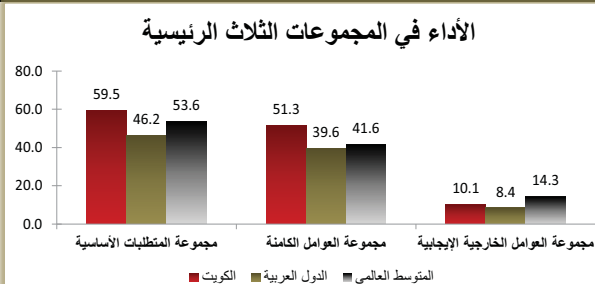
معلومات:	الوحدة	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	161.0	173.4	173.4	175.2
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	6.3	5.1	1.1	3.1
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	43,722.8	45,824.1	44,584.8	43,823.5
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	4.7	2.9	3.3	3.8
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	38.5	39.6	43.3	46.3
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	70.8	78.1	70.8	65.9
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	44.0	45.0	40.8	37.6
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	114.5	123.8	120.0	117.4
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	39.6	41.5	44.7	48.3
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	23.0	25.3	27.2	29.4
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	7.0	7.3	7.3	7.3
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	17.5	16.4	16.5	16.6
عدد السكان	مليون نسمة	3.7	3.8	3.9	4.0
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	2.1	2.1	2.1	2.1

المصدر: صندوق النقد الدولي

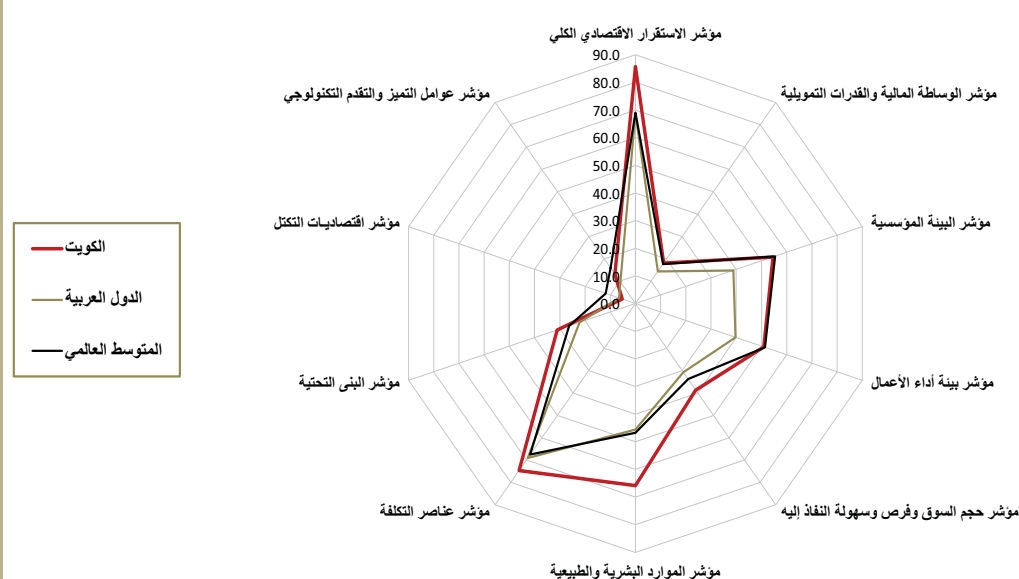
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2009	2010	2011	2012
التدفقات					
الواردة	مليون دولار	1,113.6	318.7	855.4	1,864.0
الصادرة	مليون دولار	8,581.8	5,065.3	8,898.2	7,617.8
الأرصدة					
الواردة	مليون دولار	10,332.2	11,235.2	12,090.5	13,954.5
الصادرة	مليون دولار	29,414.0	29,461.4	38,359.5	45,977.4

المصدر: صندوق النقد الدولي

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

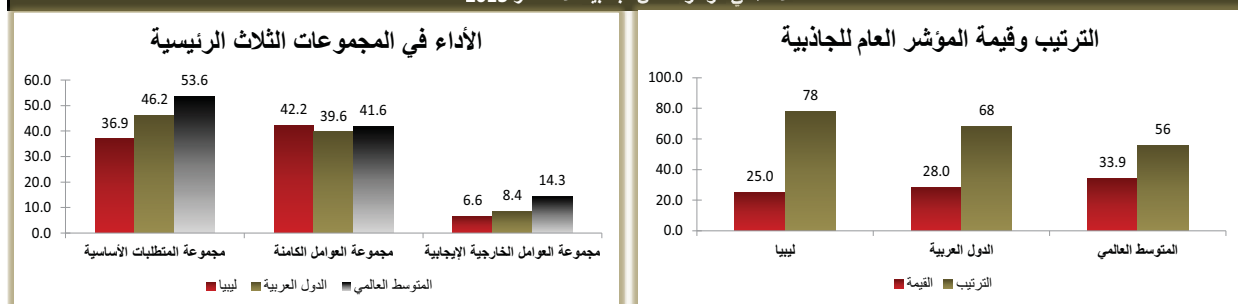


دولة ليبيا

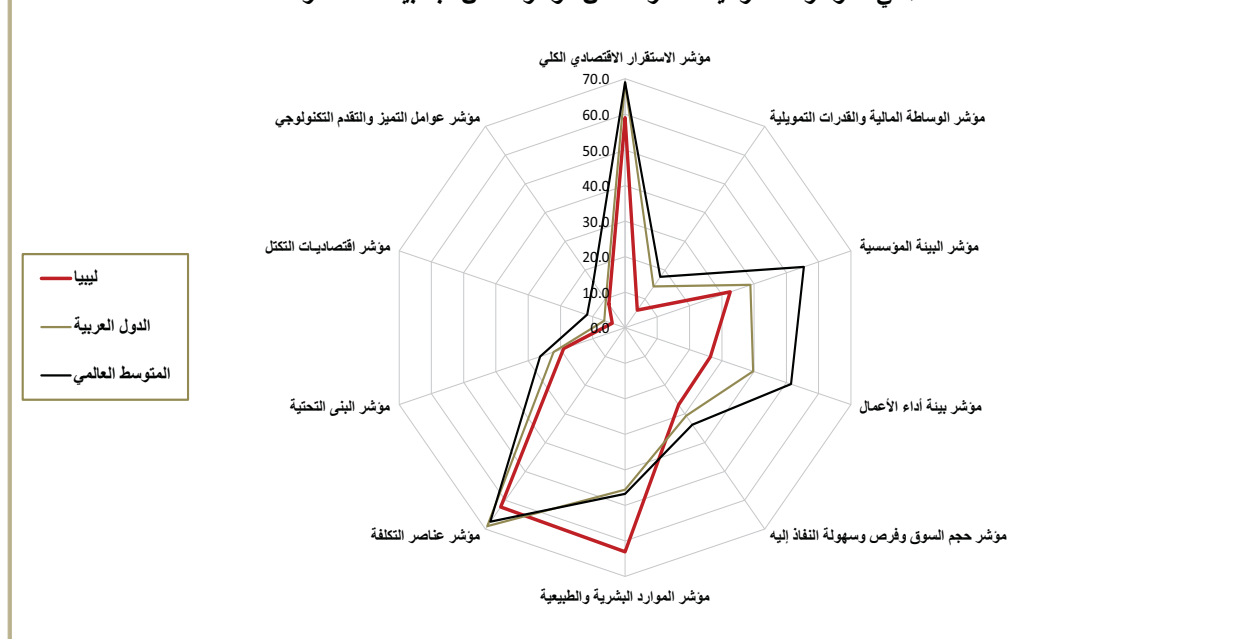


2012	2011			العاصمة: طرابلس	
1.25	1.22	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:		العملة: الدينار الليبي (LYD)	
معلومات:					
2014	2013	2012	2011	الوحدة	الناتج المحلي الإجمالي
100.8	96.4	81.9	34.7	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
10.1	20.2	104.5	-62.1	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
15,161.4	14,760.8	12,777.8	5,513.4	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
5.2	2.0	6.1	15.9	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
55.7	52.0	51.4	66.6	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
17.8	24.9	29.4	3.2	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
17.7	25.8	35.9	9.1	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
63.1	65.2	62.7	19.1	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
42.8	38.2	32.2	15.6	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
154.5	142.2	124.5	111.6	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
43.3	44.7	46.5	85.8	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
5.5	5.8	6.8	16.1	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
6.6	6.5	6.4	6.3	مليون نسمة	عدد السكان
--	--	--	--	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة
المصدر: صندوق النقد الدولي					
2012	2011	2010	2009	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر
720.0	0.0	1,909.0	3,310.0	مليون دولار	الواردة
580.0	233.0	2,722.0	1,165.0	مليون دولار	الصادرة
الأرصدة					
17,054.0	16,334.0	16,334.0	14,425.0	مليون دولار	الواردة
17,428.0	16,848.0	16,615.0	13,893.0	مليون دولار	الصادرة

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

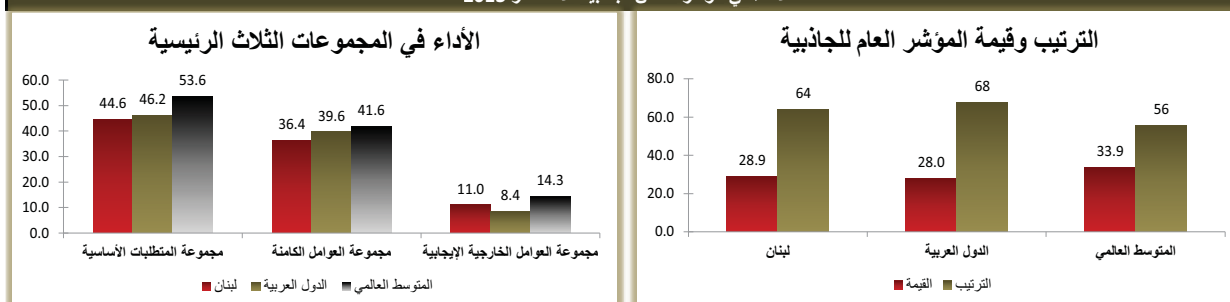


الجمهورية اللبنانية

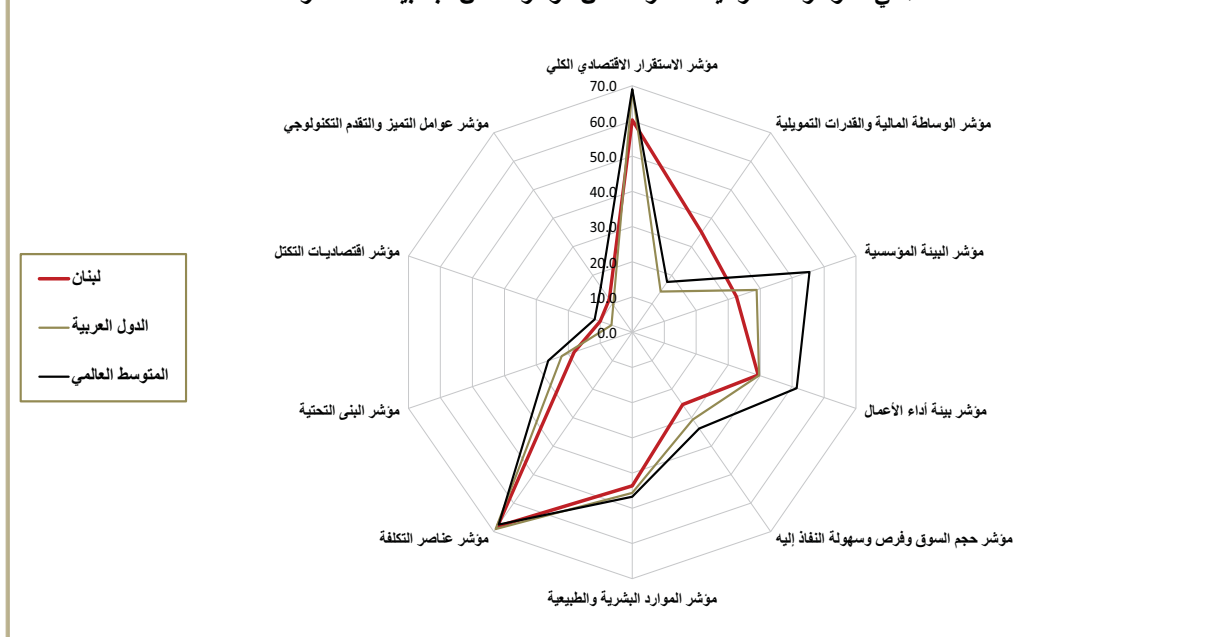


العاصمة: بيروت					
2012	2011	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:		العملة: ليرة لبنانية (LBP)	
1,507	1,507				
معلومات:		الوحدة			
2014	2013	2012	2011	الناتج المحلي الإجمالي	
46.7	43.8	41.3	39.0	مليار دولار	
4.0	2.0	1.5	1.5	%	
11,348.3	10,793.5	10,311.0	9,856.0	الناتج المحلي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	
2.4	6.7	6.6	5.0	دولار	
32.8	33.0	32.4	29.6	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	
-6.8	-7.0	-6.6	-4.9	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	
-14.6	-16.1	-16.1	-12.5	%	
27.6	25.9	25.2	25.4	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	
37.2	35.6	34.4	33.2	ميزان الحساب الجاري	
39.1	34.7	32.3	31.9	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	
12.6	11.7	11.3	11.5	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	
171.9	173.8	175.2	174.0	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	
4.1	4.1	4.0	4.0	إجمالي الاحتياطيات الرسمية	
--	--	--	--	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	
				الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	
				عدد السكان	
				معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	
المصدر: صندوق النقد الدولي					
الاستثمار الأجنبي المباشر		الوحدة			
2012	2011	2010	2009	التدفقات	
3,677.7	3,490.2	4,279.9	4,803.6	مليون دولار	
569.1	754.3	486.7	1,125.8	مليون دولار	
				الأرصدة	
43,532.9	39,855.2	36,365.0	32,085.2	مليون دولار	
8,386.5	7,817.3	7,063.1	6,576.4	مليون دولار	
				الواردة	
				الصادرة	

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

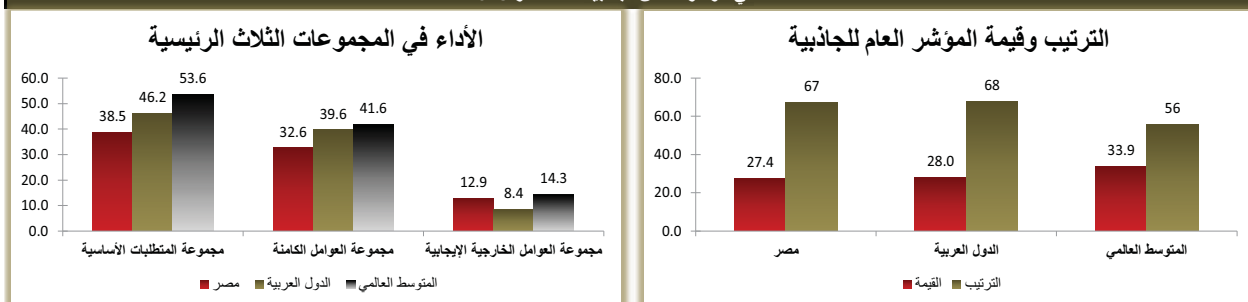


جمهورية مصر العربية

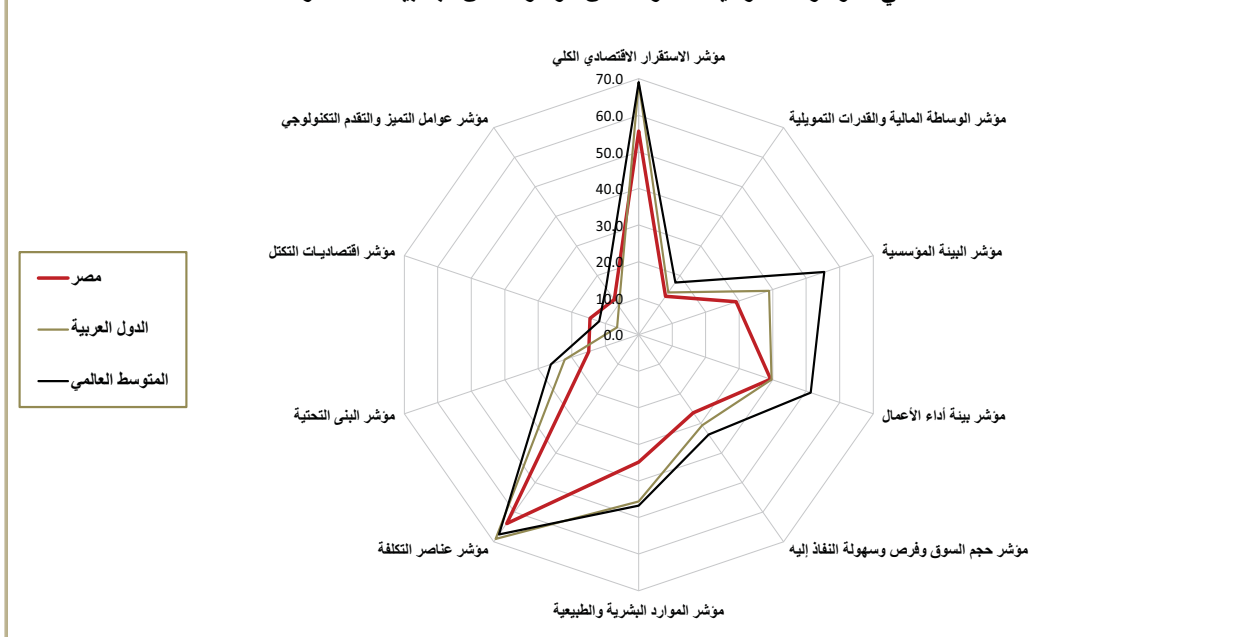


2012	2011			القاهرة	العاصمة:
6.08	5.82	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:		جنيه مصري (EGP)	العملة:
معلومات:					
2014	2013	2012	2011	الوحدة	الناتج المحلي الإجمالي
268.8	264.7	256.7	235.6	مليار دولار	الناتج المحلي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
3.3	2.0	2.2	1.8	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
3,131.2	3,145.6	3,111.9	2,930.1	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
13.7	8.2	8.6	11.1	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
35.8	37.1	33.4	31.8	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-4.4	-5.5	-7.9	-6.1	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
-1.6	-2.1	-3.1	-2.6	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
51.7	49.2	47.6	48.4	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
69.1	67.7	67.2	61.6	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
21.5	15.5	15.2	26.4	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
3.7	2.7	2.7	5.1	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
18.4	15.9	13.4	14.8	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
85.8	84.2	82.5	80.4	مليون نسمة	عدد السكان
14.3	13.6	12.3	12.1	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة
المصدر: صندوق النقد الدولي					
2012	2011	2010	2009	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر
التدفقات					
2,797.7	-482.7	6,385.6	6,711.6	مليون دولار	الواردة
211.1	625.5	1,175.5	571.1	مليون دولار	الصادرة
الأرصدة					
75,409.6	72,611.9	73,094.6	66,709.0	مليون دولار	الواردة
6,285.0	6,073.9	5,448.4	4,272.9	مليون دولار	الصادرة

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



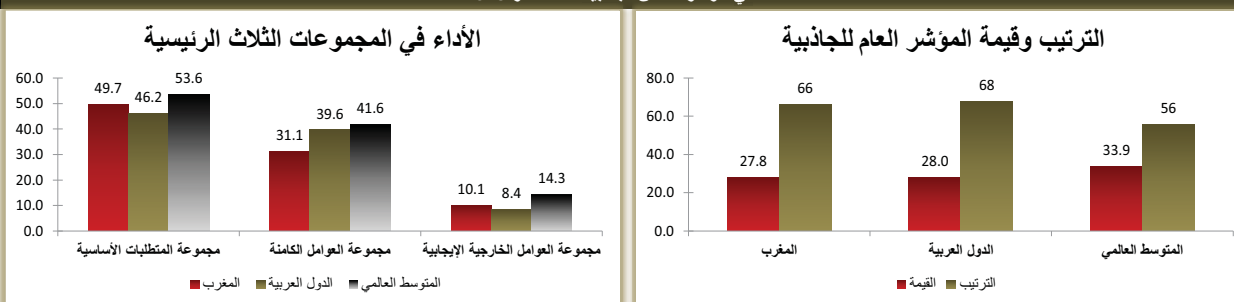
الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



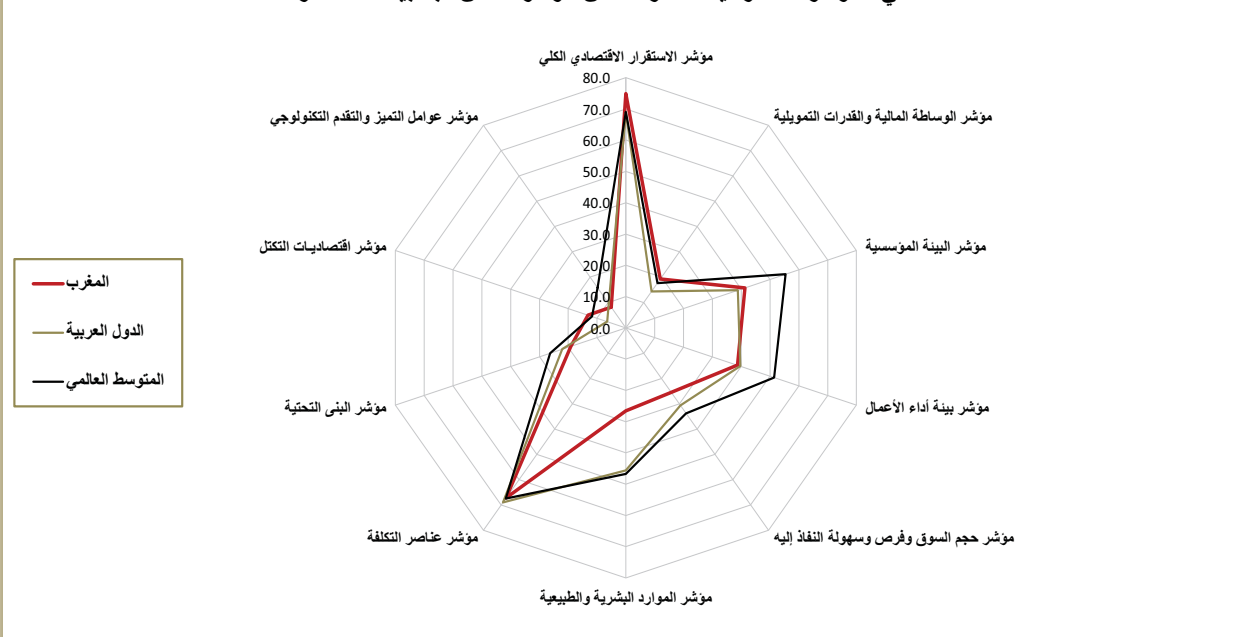
المملكة المغربية

	2012		2011		العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:	العاصمة: الرباط درهم مغربي (MAD)	الرباط	العاصمة:
	2012	2011	2012	2011				
	114.3	107.1	97.5	99.2	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي		
	4.8	4.5	3.0	5.0	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي		
	3,446.0	3,260.3	2,998.9	3,082.3	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد		
	2.5	2.5	1.3	0.9	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)		
	32.6	33.7	35.2	34.6	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي		
	-6.6	-7.5	-9.4	-8.1	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري		
	-5.8	-7.0	-9.6	-8.1	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي		
	40.9	38.1	34.7	35.6	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)		
	54.0	52.0	49.2	49.5	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)		
	18.1	17.7	17.5	20.6	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية		
	4.0	4.1	4.3	5.0	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات		
	27.2	27.6	27.3	23.8	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي		
	33.2	32.9	32.5	32.2	مليون نسمة	عدد السكان		
	8.6	8.7	8.8	8.9	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة		
المصدر: صندوق النقد الدولي								
	2012		2011		الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر	التدفقات	
	2012	2011	2010	2009				
	2,886.6	2,564.3	1,573.9	1,951.7	مليون دولار	الواردة		
	368.0	247.5	588.8	470.3	مليون دولار	الصادرة		
الأرصدة								
	50,532.4	47,645.9	45,081.6	42,581.1	مليون دولار	الواردة		
	2,529.4	2,161.4	1,914.0	1,861.4	مليون دولار	الصادرة		

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



الجمهورية الإسلامية الموريتانية



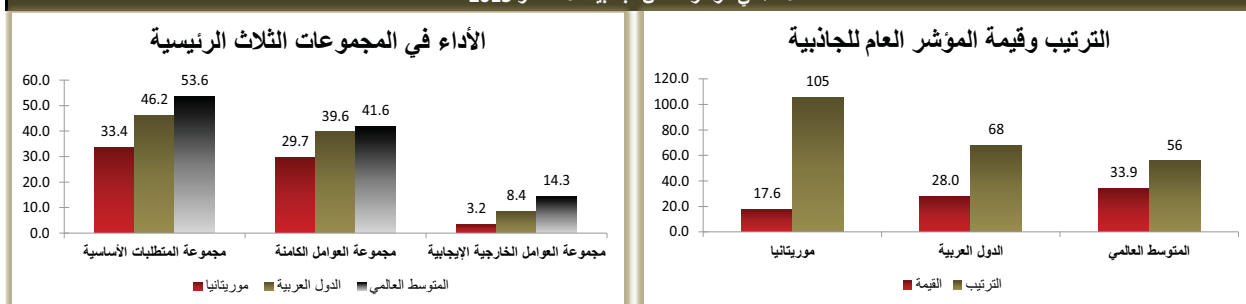
العاصمة: نواكشوط
العملة: أوقية موريتانية (MRO)
العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي: 2012 297, 2011 281

معلومات:	الوحدة	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	4.3	4.2	4.5	4.7
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	3.9	6.4	5.9	5.8
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	1,209.1	1,157.4	1,223.9	1,237.7
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	5.7	4.9	4.7	5.2
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	28.4	34.6	33.9	33.2
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-0.3	-1.1	-0.9	-0.1
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-7.3	-25.8	-20.5	-3.2
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	3.0	2.8	3.2	3.1
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	3.3	4.1	4.2	3.2
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	0.5	1.0	0.9	0.8
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	1.8	2.8	2.6	3.1
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	93.6	87.6	82.9	81.3
عدد السكان	مليون نسمة	3.5	3.6	3.7	3.8
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	--	--	--	--

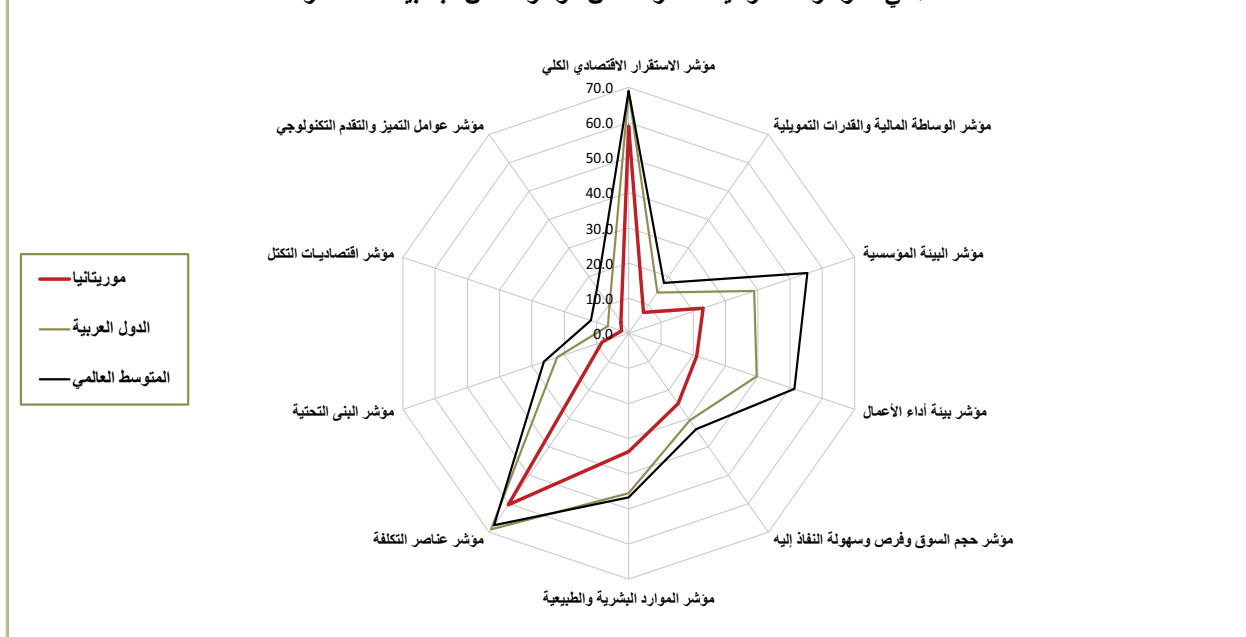
المصدر: صندوق النقد الدولي

الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2009	2010	2011	2012
الواردات	مليون دولار	-3.1	130.5	45.2	235.6
الصادرات	مليون دولار	4.3	4.1	4.2	3.9
الأرصدة					
الواردات	مليون دولار	2,231.4	2,361.9	2,407.1	2,642.7
الصادرات	مليون دولار	26.8	30.8	35.0	38.9

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

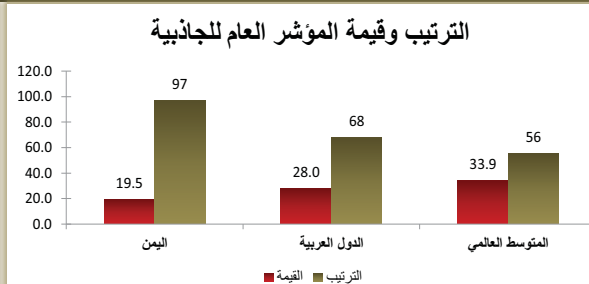
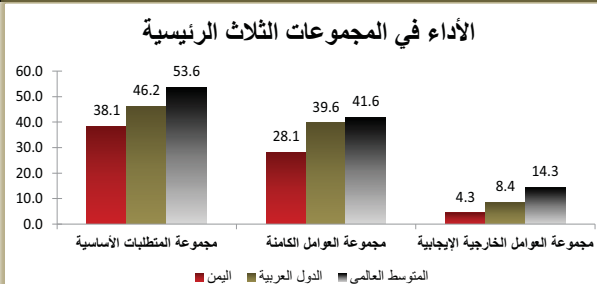


الجمهورية اليمنية

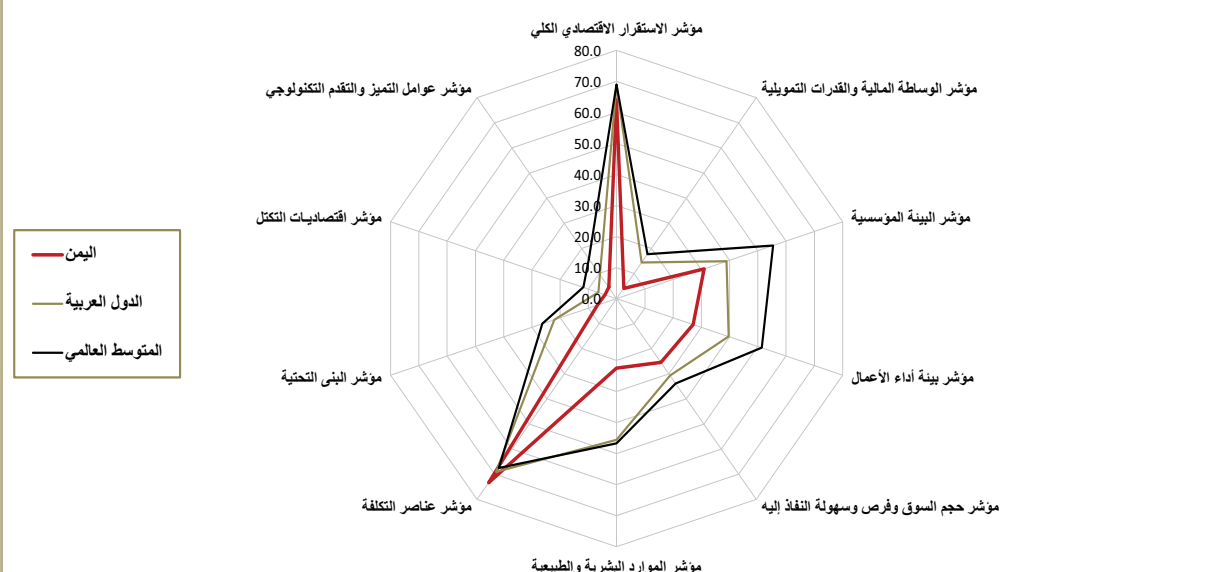


2012	2011	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:		صناعة:	العاصمة:
220.0	213.8			ريال يمني (YER)	
2014	2013	2012	2011	الوحدة	معلومات:
41.4	39.0	35.6	33.8	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
5.4	4.4	0.1	-10.5	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
1,507.2	1,461.1	1,377.0	1,343.3	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
8.7	7.5	11.0	19.5	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
32.4	32.7	35.1	28.9	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
-1.7	-1.7	-0.1	-1.4	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
-4.1	-4.3	-0.4	-4.0	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
10.5	10.1	9.3	9.9	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
12.6	12.1	11.6	10.9	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
4.0	4.6	5.6	4.0	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
3.8	4.6	5.8	4.4	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
17.2	17.2	17.6	18.0	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
27.5	26.7	25.9	25.1	مليون نسمة	عدد السكان
--	--	--	--	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة
المصدر: صندوق النقد الدولي					
2012	2011	2010	2009	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر
4.0	-712.8	-93.3	129.2	مليون دولار	الواردات
--	76.6	70.3	66.4	مليون دولار	الصادرات
الأرصدة					
4,015.8	4,011.8	4,724.6	4,668.9	مليون دولار	الواردات
--	589.3	512.7	442.4	مليون دولار	الصادرات

الأداء في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2013



الأداء في المؤشرات الفرعية العشرة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



جمهورية جيبوتي



العاصمة: العملة:	جيبوتي الفرنك (DJF)	العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:	2011	2012	2013	2014
معلومات:	الوحدة	2011	2012	2013	2014	
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	1.2	1.4	1.5	1.6	
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	4.5	4.8	5.0	5.0	
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	1,433.2	1,522.9	1,593.9	1,668.1	
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	5.1	3.7	2.5	2.5	
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	35.2	37.2	34.3	34.6	
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-0.2	-0.2	-0.2	-0.1	
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-12.6	-13.4	-11.0	-9.3	
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	0.5	0.5	0.6	0.6	
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	0.7	0.8	0.8	0.8	
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	0.1	0.2	0.2	0.3	
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	1.1	3.7	3.7	3.9	
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	52.3	52.6	53.7	53.4	
عدد السكان	مليون نسمة	0.9	0.9	0.9	0.9	
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	--	--	--	--	
المصدر: صندوق النقد الدولي						
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2009	2010	2011	2012	
الواردات	مليون دولار	99.6	26.8	79.0	110.0	
الصادرات	مليون دولار	--	--	--	--	
الأرصدة						
الواردات	مليون دولار	851.7	878.5	957.5	1,067.5	
الصادرات	مليون دولار	--	--	--	--	

جمهورية الصومال



2012	2011	العاصمة: مقديشو العملة: شلن صومالي (SOS)		العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:	
1,600	27,000				
2014	2013	2012	2011	الوحدة	معلومات:
--	--	--	5.9	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
--	--	2.6	2.6	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
--	--	--	112.0	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
--	--	--	--	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
--	--	--	--	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
--	--	--	--	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
--	--	--	--	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
--	--	--	--	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
--	--	--	--	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
--	--	--	--	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
--	--	--	--	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
--	--	--	--	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
--	--	--	--	مليون نسمة	عدد السكان
--	--	--	--	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة
المصدر: صندوق النقد الدولي					
2012	2011	2010	2009	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر
102.0	102.0	112.0	108.0	مليون دولار	الواردة
--	--	--	--	مليون دولار	الصادرة
770.2	668.2	566.2	454.2	مليون دولار	الأرصدة
--	--	--	--	مليون دولار	الواردة
--	--	--	--	مليون دولار	الصادرة

جمهورية العراق



2012	2011	العاصمة: بغداد العملة: دينار عراقي (IQD)			العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي:
1,166	1,170				
2014	2013	2012	2011	الوحدة	معلومات:
253.7	233.3	212.5	180.6	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
8.4	9.0	8.4	8.6	%	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
7,073.6	6,708.4	6,305.1	5,529.1	دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد
5.5	4.3	6.1	5.6	%	التضخم (متوسط أسعار المستهلك)
44.0	45.1	44.2	44.6	%	إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي
7.3	8.4	14.9	22.5	مليار دولار	ميزان الحساب الجاري
2.9	3.6	7.0	12.5	%	ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي
111.6	103.8	96.2	82.4	مليار دولار	إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)
99.1	90.8	77.2	57.6	مليار دولار	إجمالي الواردات (سلع وخدمات)
84.9	80.1	70.0	61.1	مليار دولار	إجمالي الاحتياطيات الرسمية
10.3	10.6	10.9	12.7	عدد الشهور	عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات
10.1	11.9	28.3	33.8	%	الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي
35.9	34.8	33.7	32.7	مليون نسمة	عدد السكان
--	--	--	--	%	معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة
المصدر: صندوق النقد الدولي					
2012	2011	2010	2009	الوحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر
1,274.5	2,082.3	1,396.2	1,598.3	مليون دولار	الواردة
274.3	76.8	124.9	71.9	مليون دولار	الصادرة
11,341.4	10,066.9	7,984.6	6,588.4	مليون دولار	الأرصدة
--	--	--	--	مليون دولار	الواردة
				مليون دولار	الصادرة

دولة فلسطين



العاصمة:	القدس				
العملة:	الجنيه الفلسطيني	(الشيكل الإسرائيلي) مقابل الدولار الأمريكي:			
	(حالياً: دينار أردني، جنيه مصري، دولار أمريكي، شيكل إسرائيلي)				
معلومات:	الوحدة	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	10.0	--	--	--
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	%	12.2	6.0	5.0	4.4
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	دولار	2,541.3	--	--	--
التضخم (متوسط أسعار المستهلك)	%	2.9	2.8	2.8	2.8
إجمالي الإنفاق الحكومي % من الناتج المحلي	%	-11.0	-10.2	-15.6	-14.6
ميزان الحساب الجاري	مليار دولار	-2.3	-2.4	-2.0	-1.9
ميزان الحساب الجاري % من الناتج المحلي	%	-23.6	-23.9	-17.8	-15.9
إجمالي الصادرات (سلع وخدمات)	مليار دولار	2,211.2	1,898.6	--	--
إجمالي الواردات (سلع وخدمات)	مليار دولار	7,136.4	7,165.1	--	--
إجمالي الاحتياطيات الرسمية	مليار دولار	--	--	--	--
عدد شهور الواردات التي تغطيها الاحتياطيات	عدد الشهور	--	--	--	--
الدين الخارجي الإجمالي % من الناتج المحلي	%	--	--	--	--
عدد السكان	مليون نسمة	4.2	--	--	--
معدل البطالة % من إجمالي القوة العاملة	%	20.9	--	--	--
المصدر: صندوق النقد الدولي					
الاستثمار الأجنبي المباشر	الوحدة	2009	2010	2011	2012
التدفقات					
الواردة	مليون دولار	300.5	180.0	213.8	244.4
الصادرة	مليون دولار	-15.4	77.0	37.1	1.7
الأرصدة					
الواردة	مليون دولار	1,188.0	2,175.3	2,389.1	2,633.5
الصادرة	مليون دولار	148.9	241.0	278.1	279.8

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار واثمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



الملحق

حساب المؤشر وخصائصه الإحصائية

الإطار النظري

يستند بناء المؤشر المركب للجاذبية إلى تعريف تم تبنيه بعد استقراء الأدبيات التي تناولت الموضوع (أنظر قائمة المراجع)، حيث ينظر لجاذبية دولة ما للتدفقات الرأسمالية الواردة من بقية دول العالم على أنها قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين. كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة أن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث فئات رئيسية من المحددات، تتكون كل فئة من مجموعة من المكونات وكل مجموعة من عدد من المؤشرات الرئيسية والفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الأساسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات المتعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار. وتتمثل الفئات الثلاث فيما يلي:

- **المتطلبات الأساسية أو المسبقة:** تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها ارتقاب قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب. وتضم تلك المتطلبات مجموعة من 19 متغيراً رئيسياً تم اشتقاقها انطلاقاً من 64 متغيراً فرعياً.
- **العوامل الكامنة:** وتتمثل في المعايير المعتمدة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات عابرات الدول والقارات لاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن 19 متغيراً رئيسياً و35 متغيراً فرعياً.
- **عوامل التميز والتطوير:** وهي المعبرة عن حجم الوفورات الخارجية الإيجابية الناتجة عن اقتصاديات التكتل والتي يسمح بتحقيقها تجمع أو تركيز الشركات المتعددة الجنسيات في نطاق جغرافي و/أو قطاعي معين، وعن آثار البحث والتطوير. تم رصد تلك العوامل انطلاقاً من 13 متغيراً رئيسياً و15 متغيراً فرعياً.

اختيار المؤشرات الفرعية بعد توحيد المقياس المعتمد

لقد انتهج فريق عمل مناخ الاستثمار في المؤسسة طريقة متعددة المراحل لتطوير المؤشر وبنائه، فاختار في البداية، انطلاقاً من الإطار النظري المعتمد ومن مسح شامل لأهم قواعد البيانات الدولية الموثقة المتوفرة، قائمة موسعة من المؤشرات الأولية الممكنة التي يعتقد أنها تساهم في تحديد الجاذبية الاستثمارية للدول. وبعد عدة جولات من التشاور بين أعضاء الفريق تم تحديد قائمة منقحة ومن ثم توزيع المؤشرات الأولية إلى عوامل فرعية وأساسية.

تتكون العوامل الفرعية من عدد من المؤشرات الأولية الكمية التي جمعت من مصادر دولية وإقليمية ومحلية رسمية والتي تم توزيعها على العوامل الأساسية الثلاثة المذكورة أعلاه.

كما قام فريق العمل بخطوتين تمهيديتين قبل معالجة المؤشرات الفرعية هما:

1. التأكد من أن كل المؤشرات الفرعية لها نفس المقياس، وأن جميعها يسير في نفس الاتجاه سواء بالإيجاب أو السلب، وهذا ما يتطلب القيام بتطبيعها وعكس اتجاه المؤشرات المعاكسة لبقية المؤشرات.

استناداً إلى المنهجية المعيارية المعمول بها في مجال تطوير المؤشرات المركبة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية، تم تنميط كل المؤشرات الفرعية حتى يتسنى إجراء العمليات الحسابية الملائمة وذلك بتحويل كل متغير $x_{c,i}$ الخاص بدولة i ينتمي إلى مجموعة C من العوامل بحيث تعطى أدنى قيمة للمؤشر الأولي $y_{c,i}$ المحتسب واحد صحيح وأعلى قيمة له هي 100 حسب المعادلة التالية:

$$y_{c,i} = 99 \times \left[\frac{x_{c,i} - \min(x_c)}{\max(x_c) - \min(x_c)} \right] + 1 \quad \bullet$$

إذا كان اتجاه أثر المؤشر ايجابية بالنسبة للجاذبية؛

$$\bullet + 1 = 99 \times \left[\frac{x_{c,i} - \min(x_c)}{\max(x_c) - \min(x_c)} \right] \quad \text{إذا كان اتجاه أثر المؤشر سلبياً بالنسبة للجاذبية.}$$

حيث أن $\max(x_c)$ و $\min(x_c)$ هما على التوالي أعلى وأدنى قيمة للمتغير في عينة الدول.

2. تحليل الاعتمادية أو الموثوقية (Reliability Analysis)، وذلك لدراسة مدى الاتساق بين المؤشرات الفرعية التي تم اعتمادها ومدى ملائمة استخدامها معاً لتكوين مؤشر مركب واحد. وتم تحليل الصلاحية من خلال معامل ألفا لكرونباخ (Cronbach's alpha) للاتساق الداخلي (Internal Consistency) بين المؤشرات الفرعية وقياس أو اختبار كايزر-مايار-أولكن (Kaiser-Meyer-Olkin measure) للتحقق من كفاءة المعاينة بالنسبة لكل مكون رئيسي واختبار بارتليت (Bartlett's Test) للتأكد من أن المصفوفة المشكلة من مجموعة المؤشرات الفرعية المحددة للمكون الرئيسي خالية من التكرار أو التداخل في عناصرها.

ويعرض الجدول رقم 1 نتائج تحليل الموثوقية باعتماد الاختبارات المذكورة أعلاه:

جدول رقم 1: نتائج تحليل الاعتمادية والاتساق الداخلي

المؤشرات الفرعية	ألفا لكرونباخ	كايزر-مايار-أولكن	بارتليت
مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي	0.713	0.698	0.000
مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	0.647	0.533	0.000
مؤشر البيئة المؤسسية	0.947	0.889	0.000
مؤشر بيئة أداء الأعمال	0.837	0.723	0.000
مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه	0.727	0.564	0.000
مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	0.820	0.721	0.000
مؤشر عناصر التكلفة	0.404	0.511	0.001
مؤشر البنى التحتية	0.823	0.730	0.000
مؤشر اقتصاديات التكتل	0.795	0.627	0.000
مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي	0.882	0.681	0.000

تبين نتائج مختلف الاختبارات أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي كانت مرتفعة لكل مجال من المجالات العشرة متجاوزة القيمة المعيارية أو قيمة القطع 0.7 باستثناء مجالي الهيكل والتطور المالي ومكونات الكلفة، وذلك بسبب العدد المحدود جداً للمتغيرات الفرعية المتوافرة على مستوى كل دول العينة لتمثيل المجالين. وتشير النتائج إلى معنوية كل القيم المتعلقة بقياس كايزر-مايار-أولكن لتجاوزها في كل المجالات قيمة القطع 0.5؛ كما يشير حساب معامل اختبار بارتليت إلى مستوى دلالة لا تقل عن 1% في كل المجالات. وبذلك تم التحقق من صلاحية البيانات للتحليل العاملي، والذي تم حسابه بأسلوب المكونات الأساسية، لاستخلاص عدد العوامل عند المرور إلى مرحلة تجميع المتغيرات الرئيسية.

تحديد الأوزان

يعتبر تجميع المتغيرات الفرعية من الخطوات الأساسية لبناء مؤشر مركب يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات من هذه المتغيرات الفرعية، وفي كثير من الأحوال يكون لبعض المتغيرات الفرعية أهمية أكبر من المتغيرات الأخرى للتعبير عن الظاهرة محل الدراسة، الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار عند اختيار الأوزان الترجيحية للمتغيرات الفرعية.

تم اختيار الأوزان الترجيحية للمتغيرات الفرعية باعتماد خطوتين أساسيتين:

انطلاقاً من أدنى مستوى، تم تجميع المتغيرات الأولية (114 متغيراً أولياً) في شكل متغيرات رئيسية (51 متغيراً رئيسياً) ثم مكونات أساسية (10 مكونات أساسية) باعتماد أوزان متساوية لكل متغير أولي ثم لكل متغير رئيسي، بمعنى أن الأوزان تشتق من عدد المتغيرات الأولية الداخلة في حساب المتغير الرئيسي ومن عدد المتغيرات الرئيسية التي تم اعتمادها لبناء المكون الأساسي.

في مرحلة ثانية وانطلاقاً من المجموعات الثلاث الرئيسية، تم التركيز على الارتباطات بين المجموعات الثلاث وذلك باللجوء لتحليل المكونات الأساسية (Principle Components Analysis) - والذي يعتمد على تجميع المجموعات الأساسية المرتبطة معاً للحصول على مكون جديد أو مؤشر مركب وسيط يضم أكبر قدر ممكن من المعلومات المشتركة بتلك المجموعات الأساسية.

ويوضح الجدول رقم 2 نتائج التحليل العاملي باعتماد تحليل المكونات الرئيسية:

جدول رقم 2: نتائج التحليل العاملي باعتماد تحليل المكونات الرئيسية

العامل	القيم المميزة			استخلاص العوامل		
	الاجمالي	نسبة التباين المفسرة	التراكمي %	الاجمالي	نسبة التباين المفسرة	التراكمي %
1						
2						
3						

تشير النتائج إلى استخلاص مكون أساسي واحد له قيمة مميزة (Eigen value) أعلى من الواحد الصحيح (وذلك بالاعتماد على معيار Kaiser)، أي أن المكون الأساسي الوحيد استأثر بمعظم البيانات ويفسر 85% من التباين الكلي للمؤشرات التي تم اعتمادها في التحليل. ولبناء الأوزان يتم التعامل مع مصفوفة معاملات العوامل بعد الدوران، وبالتالي يتم تجميع العوامل لتكوين المؤشر المركب عن طريق وزن كل عامل باستخدام نسبة التباين المفسرة في مجموعة البيانات بالنسبة للتباين الكلي المفسر، وهذا ما يوضحه الجدول رقم 3:

جدول رقم 3: أوزان المجموعات الثلاثة

العامل	معامل الشيع	الوزن
مجموعة المتطلبات الأساسية		
مجموعة العوامل الكامنة		
مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية		

الشكل رقم 1: الأوزان الترجيحية المعتمدة عند بناء المؤشر



التجميع

إن قابلية التعويض الضمنية الكاملة بين المكونات الفرعية في طرق التجميع الإضافي (Additive aggregation) أحياناً ما تؤدي إلى عدم عكس المؤشر المركب للخصائص الحقيقية لبعض الدول. وقد تم علاج هذه المشكلة من خلال استخدام أسلوب المعايير المتعددة الذي لا يتضمن قابلية التعويض، إلا أنه من ناحية أخرى يتأثر بالقيم المنعزلة ويتطلب تكاليف مرتفعة لعمل الحسابات اللازمة عندما يكون عدد الدول كبيراً، ولذلك فممكن الممكن أن يتم استخدام التجميع الهندسي (Geometric aggregation) حلاً وسطاً بين هاتين الطريقتين حيث إنه لا يتبع مبدأ التعويض الضمني الكامل نظراً لأنه يأخذ في اعتباره أوزان المكونات الفرعية وفقاً لأهميتها في تكوين المؤشر المركب والتي تم تحديدها بالجوء إلى التحليل العاملي:

$$Index Value_i = \prod_{q=1}^Q y_{q,i}^{w_q} \quad 0 \leq w_q \leq 1 \quad \sum_q w_q = 1$$

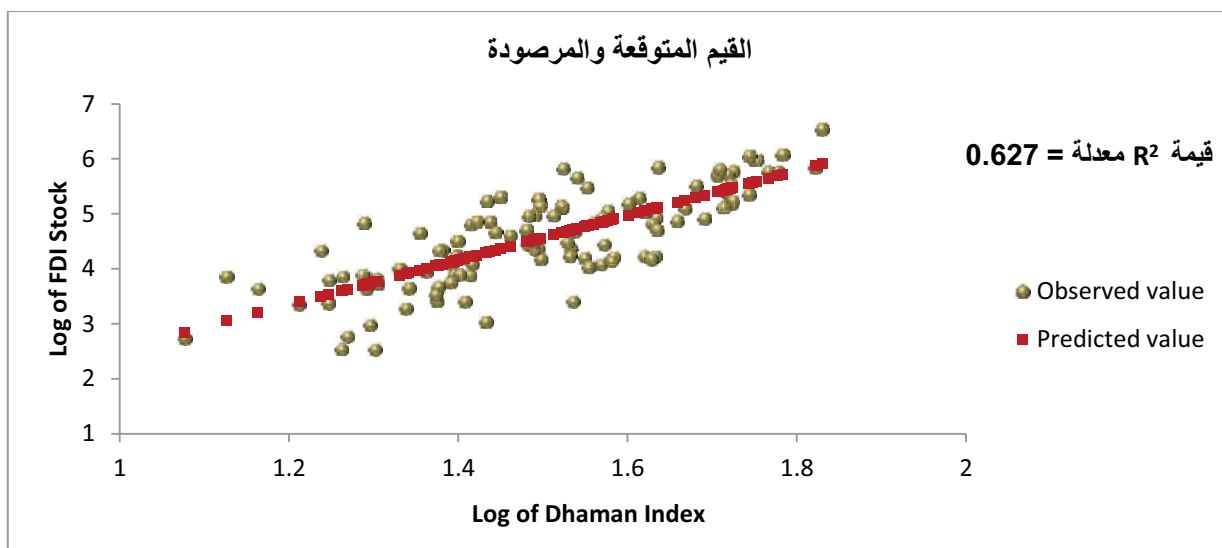
الدلالة الإحصائية للنتائج

يستعرض الجدول رقم 4 نتائج معامل الارتباط بين مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد حسب طريقة تحديد الأوزان والتجميع المعتمدة. وتوضح القيم المعروضة قوة الارتباط من ناحية وتوقع المنهجية المتبعة في بناء المؤشر (الاعتماد على الأوزان المشتقة من التحليل العاملي وعلى التجميع الهندسي) من ناحية أخرى بتحقيقها أعلى قيمة معامل الارتباط.

جدول 4: إرتباطات بيرسون مع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل

طريقة حساب المؤشر	قيمة الارتباط (مستوى الدلالة ثنائي الطرف)
الطريقة 1: أوزان نسبية وتجميع هندسي	0.794 (0.000)
الطريقة 2: أوزان متساوية وتجميع هندسي	85 ()
الطريقة 3: أوزان متساوية وتجميع حسابي	59 ()

الشكل رقم 2: القوة التفسيرية لمؤشر ضمان



المراجع

- Abdioglu, N., Khurshed, A., Stathopoulos, K., 2012, Foreign Institutional Investment: Is Governance Quality at Home Important?, *Journal of International Money and Finance*, doi: 10.1016/j.jimonfin.2012.08.001.
- Abid F., S., Bahloul, 2011, Selected MENA countries' attractiveness to G7 investors, *Economic Modelling* 28, 2197–2207.
- Benassy-Quere, A., Coupet M., and Mayer, T., 2005, Institutional Determinants of Foreign Direct Investment, Working Papers 200505-, CEPII research center.
- Bergstrand, Jeffrey H. & Egger, Peter, 2007, A knowledge-and-physical-capital model of international trade flows, foreign direct investment, and multinational enterprises, *Journal of International Economics*, Elsevier, vol. 73(2), pages 278308-, November.
- Bruce A. Blonigen, Ronald B. Davies and Keith Head, 2003, Estimating the Knowledge-Capital Model of the Multinational Enterprise: Comment, *American Economic Review*, American Economic Association, vol. 93(3), pages 980994-, June.
- Chakrabarti, Avik, 2001, The Determinants of Foreign Direct Investment: Sensitivity Analyses of Cross-Country Regressions, *Kyklos*, Wiley Blackwell, vol. 54(1), pages 89113-.
- Dunning, J.H. and Lundan S.H., 2008, *Multinational Enterprises and the Global Economy*, 2nd edition, Edward Elgar, Cheltenham, UK.
- Dunning, J.H., 2009, Location and the multinational enterprise: Retrospective thoughts, *Journal of International Business Studies*, 40 (1): 2034-.
- Fan P.H., Morck R., Xu L.C. and Lien Y., 2007, Does good government draw foreign capital? Explaining China's exceptional foreign direct investment inflow, *World Bank Policy Research Working Paper* 4206.
- Forbes, K.J., 2010, Why do foreigners invest in the United States? *Journal of International Economics* 80 (1), 321-.
- Groh A.P., and Wich Matthias, 2009, A composite measure to determine a host country's attractiveness for foreign direct investment, IESE, Working Paper WP-833, November, Available at: <http://www.iese.edu/research/pdfs/DI-0833-E.pdf>
- Ietto-Gillies, G., 2005, *Transnational Corporations and International Production: Concepts, Theories and Effects*, Edward Elgar, Cheltenham, UK.

IMF, 2011, Sixth Edition of the IMF's Balance of Payments and International Investment Position Manual, last updated August 2011 available at:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/bop/2007/bopman6.htm>

Laabas, B. and Abdmoulah W., 2009, Determinants of Arab Intraregional Foreign Direct Investments, API-Working Paper Series 0905, Arab Planning Institute - Kuwait.

Leuz, C., Lins, K. V., Warnock, F. E., 2009, Do foreigners invest less in poorly governed firms? Review of Financial Studies 22 (8), 32453285-.

OECD, 2008, Handbook on Constructing Composite Indicators: Methodology and User Guide, available at: <http://www.oecd.org/std/clits/42495745.pdf>

OECD, 2008, OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment: Fourth Edition, available at: <http://www.oecd.org/daf/inv/investmentstatisticsandanalysis/40193734.pdf>

Rodríguez C., Gómez C., and Ferreiro J., 2009, A proposal to improve UNCTAD's inward FDI potential index, Transnational corporations, New York, NY : United Nations Publ, Vol. 18, 3, p. 85113-, an older version available at: <http://ea5.codersnest.com/images/files/Ferreiro1.pdf>

Stein, E., and Daude, C., 2007, Longitude matters: Time zones and the location of foreign direct investment, Journal of International Economics, Elsevier, vol. 71(1), pages 96112-, March.

UNCTAD, 2011, Foreign Direct Investment in LDCs: Lessons Learned from the Decade 2001 -2010 and the Way Forward. New York and Geneva: United Nations.

UNCTAD, 2012, World Investment Report (Geneva, Switzerland: United Nations Conference on Trade and Development).

WORLD ECONOMIC FORUM, 2013, The Arab World Competitiveness Report, available at: <http://www.weforum.org/reports/arab-world-competitiveness-report-2013/>

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



للمزيد من الاستفسار عن محتويات التقرير يرجى مراجعة البحوث والدراسات:

الاسم	الوظيفة	الهاتف	البريد الالكتروني
د. رياض بن جليلي	رئيس البحوث والدراسات	+965 24959558	riadh@dhaman.org
أحمد الضبع	باحث اقتصادي	+965 24959562	aeldabh@dhaman.org
سفيان إبراهيم	مساعد باحث اقتصادي	+965 24959561	sofyan@dhaman.org
ايمن غازي	سكرتير القسم	+965 24959529	aymang@dhaman.org

المؤسسة العربية لضمان
الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



مناخ الاستثمار في الدول العربية

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

2013 - 2012

